

١٧٦٩

هدى الايرار

شرح طلعة

الانوار

عبد الله العلوي

الشتقراطي

٢١٣١
هـ. ش

هدى الأبرار شرح طلحة أنوار، تأليف عبد الله بن إبراهيم
العلوي الشنقيطي، أبو محمد (- ١٢٣٥ هـ) . بخط

حسين بن محمد سعيد عبد الغني المكي الحنفى، ١٣٣٩ هـ

١٢٣٩

٩٣ ق ١٥ س ٥٠ ر ٢٠ × ٦ سم

نسخة حسنة، خطها معتاد

الأعلام ٤ : ١٨٧ ، هدية العارفين ١ : ٤٩١

١ - مصطلح الحديث أ - الشنقيطي ، عبد الله بن إبراهيم

- ١٢٣٥ هـ بد الناسخ ج - تاريخ النسب .

دولاب غزه (س)

هذا الكتاب هدى الأبرار شرح طلعة الأنوار
في علم الآثار تأليف خاتمة المحققين
العلامة الشيخ عبد الله بن الحاج
أبراهيم العلوي الشنقيطي
رحمه الله تعالى
آمين

١٥٠٠

مكتبة محمد سعيد كمال
الطائف - الحجاز
١٣٦٧

المدرّس : العلوي الشنقيطي

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب هدى الأبرار شرح طلعة الأنوار - الرقم ١٤٣٩
اسم المؤلف عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي
تاريخ النسخ ١٢٣٩ هـ
عدد الأوراق ٩٣ ق
القياس ١٦×٢٤
ملاحظات ٩١٢٤١

د. ع.

مكتبة جامعة الرياض
الرقم العام ١٥٠٠
الرقم الخاص ٩١٢٤١
تاريخ التورود ١٣٦٧

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله اللهم الاعانة
 ﴿ ففرمناها سليمان وكلنا آتينا حكما وعلما ﴾
 الحمد لله رب العالمين الذي جعلنا من أمة سيد المرسلين التي جعلها
 خیر أمة أخرجت للعالمين ولم يخل بها من متعلمين وعالمين متبشرين
 بعري الحق قاعدين وقائمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 المؤيد بالكتاب المحفوظ على مر الأقطاب المبين بحديثه الذي لا يحيد
 عن الصواب ثانی القرآن في الإعجاز وقصر الباب وعلى آله الذين شادوا
 أركان الدين وطرروا الغبراء من رجس الفسقة المحدثين **وبعد**
 فيقول عبد الله بن إبراهيم بن الإمام العلوي أعلاه الله تعالى في الدارين
 أمين لما كان علم الحديث أصلا من الأصول ولا يكون لأكثر الأحكام دونه
 حصول أذنيه مدار الحديث الذي جعله الله للقرآن سلما يخصه
 عامته ويبين ما كان مجملا وكان في هذه البلاد كالكبيرة الأخرى منه
 كل بلد واقف نذ بنى إلى منظومة فيه زوال تلك الصبرية رجاء النور
 منه تعالى بالقرية والامن في القبر والحشر والحسرة الغربية ثم لما من الله
 تعالى بتخليصها وترتيبها بعد تخليصها نذ بنى كمال المرام إلى شرح
 سهل يشفي الغرام يسمى **هدى الأبرار على طلعة الأنوار** وقد قدر
 الله

الله تعالى بمنه الشروع فيه في منتصف شعبان عام واحد بعد المائتين
 والالف والله المستعان ولا حول ولا قوة الا بالله الرحمن الرحيم
 الحمد لله **هو المصير** آياه **نعبد ونستعين**

الحمد لغة هو الوصف بالجبل على الفعل الجبل على وجه التعظيم كان
 ذلك الجبل من باب الاحسان والكمال ومعنى هو المعين انه لا يعين
 على امر الدنيا والآخرة الا هو تعالى لعجز غيره والاعانة والهيون الظهور
 على الامر والاقدار عليه فلا نعبد ولا نستعين على امور الدنيا والآخرة الا آياه
احمد ما لدى **نعمه** **بيت** وبيان فضله **وحكمه**
 اي احمده لما ريت اي شرت نعمه تعالى لدى اي عندي وظهر فضله
 على وحكمه جمع حكمة بكسر الحاء وهي الاصابة والمراد توفيقه آياه في نظمي
 هذا الشروع

معتز فاله بالاختصاص **وما حوته سورة الاخلاص**
 معتز فاحال من فاعل احمده اي معتز فاله تعالى باختصاصه بصفاته
 الربوبية وبالتأثير في كل حادث وبما حوته واشتملت عليه سورة الاخلاص
 التي هي قل هو الله احد من احديته وصمدانية ونفى الوالد والولد ونفي الشبيه

والنظير سلطانة في الارض والسماء رب الجلال وعلى الصلاة
سلطانة ملكه وقرره وهو عام على السموات والارض وما فيهن وهو الذي
في السماء آله وفي الارض آله والرب وزنه فعل بكسر العين وهو الآله أو المصلح
والجلال العظمة وعلى سكون اليباء اصله التشديد خفف للوزن معناه مرتفع
والعلاء بالفتح الرفعة أي مرتفع الرتبة على كل مرتفع نظير قوله: علا كل عال
باب بن عم محمد :

ثم صلواته على من أيد بأحسن الحديث أعني أحدا

الصلاة من الله تشریف وازافة منزلة ومن الخلق طلب ذلك له أي صلواته
تعالى على من أيد أي قواه بأحسن الحديث الذي هو القرآن قال الله تعالى الله نزل
أحسن الحديث وتأيد به كونه حجة له على كل من خالفه لأعجازه الخلق وخروجه
عنى طوق البشر قال : ردت بلاغته دعوى معارضته البيت وأيد بفتح الياء
مبنى للفاعل الذي هو ضميره تعالى ولا يبنى بالفعل خوف السناد الذي هو نوع الكسرة مع الفتحة
قطب الوجود وكذا سلام لم يكنه كثره إلا نام
ويدخل الآل بنو اهل الشرف وصحبه ومن تلامذته السلف
القطب سيد القوم وملاك الشئ ومداره وجملة بكتنه مضاع كتنه

الشئ

الشئ أي تصور كثره أي حقيقته واللام في كثره زائدة لم يدرك
مخلوق حقيقة ذلك السلام لعظمته والباء في قوله بذاترفية والاشارة الى ما ذكر
من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم ويدخل في ذلك صحبه ومن تبعهم بأحسان
وبعد فالله يعين من نوى نشر الما في وقته قد انطوى
من كل فن تجتني شاره مطردا في شرعنا انهاره
أي بعد ما تقدم أسأل الله تعالى ان يعين كل من نوى أي أراد نشر الما انطوى
في عصره أي عصر ذلك المريد من كل فن تجتني بالبناء للفعل أي تجتني ثماره أي يحصل
للمسلمين منه نفع أي حال كون ذلك الفن مطردا أي جارا في الشرع انهاره أي مسائله
وجزئياته فقولنا ثماره وانهاره استعارتان ترشحيتان لذكر لازم الشبه به
الذي هو الجتن في الأدنى والاطراد إلى سيلان والجريان من غير توقف سواء كان
اطراده ودخوله في الشرع بالذات كالعلوم الشرعية وهي ثلاثة التفسير والحديث
والفقه أو كان داخلا لكونه وسيلة لها كسائر علوم الشرع غير العلوم الشرعية كالنحو
والبيان واللغة والطب والاصول والعروض والحساب وعلوم الحديث ومعرفة الإجماع
ومعرفة مواضع الخلاف وعلم الجدل وعد الشرائع المنطق فالخاص ان علوم الشرع
أعم من العلوم الشرعية مطلقا إذ العلوم الشرعية هي التي وضعها الشارع الحقيقى

وهو الله والشارع المجازي محمد صلى الله عليه وسلم وعلوم الشرع كلها فرض كفاية
 لقول خليل كالقيام بعلوم الشرع الا ما كان فرضا على الاعيان من كطهارة وصلاة
 وزكاة وحج ونكاح وبيع ونحوه ويؤيد كون المنطق فرض كفاية قول سيدي
 الحسن البوسعي في فرائد الدرر ولو قيل بوجوبه كفاية ما بعد لكونه يتأدى
 به الى القوة الى رد الشبه وحل الشكوك في علم الكلام الذي هو فرض كفاية
 وما لا يتوصل الى الواجب الا به فهو واجب اه ويدل على ذلك ايضا تسميته
 بتحديد العلوم الاخرية وقد صرح بوجوبه من غير المالكية الرازي السيد
 الجرجاني واشتغل به الجماهير تدريسا وتاليفا وحشا كثيرا على تعلمه لكونه
 لا ينفع عنه علم من العلوم ولا يستغنى عنه ولتحقيق الفهم منه تكون العلوم
 طوعا البذل ان كل مسألة من العلم ما تصور وما تصديق وذلك نظر المنطق
 ومن اشغى عليه الفخر الرازي والآمدى وابن الحاجب ومن لا يعد كثرة
 وتحريم من حرمه محمول على ما كان مخلوطا في ذلك بالفلسفة وفروعها
 من الاكسهي والطبيعي والرياضي واليه اشار القائل بقوله
 وانما هذا الخلق آئل الى الذي صنعه الا وائل
 قال ابن حجر الهيتمي على ان الحليم وغيره صرحوا بجواز تعلم هذا البرد على اهله

يدفع

ويدفع شرهم عن الشريعة فيكون من باب اعداد العدة ونشر العلم يكون
 بالتأليف الذي يناسب اهل العصر والتدريس وطيه بالاعراض عن نشره
 اصلا او ينشره في المواضع المجورة كالدور بخلاف نحو المساجد والمدارس
 وقد كتب عمر بن عبد العزيز الى نائبه في الإمارة والقضاء على المدينة
 ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري المدني انظر ما كان من حديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه فاني خفت دروس العلم وزها
 العلماء ولا يقبل الاحديث النبي صلى الله عليه وسلم وليفتشوا العلم ويجلسوا
 حتى يعلم من لا يعلم فان العلم لا يهلك حتى يكون سراها الا ان ما بعد نها
 العلماء يحتمل ان يكون من كلام عمر ابن الخطاب الراوي له وهو اظن وكنه
 من اسباب قبض العلم موت العلماء اذ لم يخلوا العلم في القراطين
 فالعلم ان لم يكن في الصدر اجمعه ففي القراطين كبراه وصغراه
 وقال مالك بلفظي ان العلماء يسألون يوم القيامة عن تبليغ العلم كما سأل الانبياء
 لاسيما ان كان ذا علم الاثر اذ دونه **يقصر في الفقه النظر**
 يعني ان الدعاء بالعون ثابت لكل من اراد نشر في من القتون لاسيما
 ان كان هذا الفن المراد نشره علم الاثر في الحديث وانما اشتد الاعتناء به

قال ابن القيم في نظم الفصيح
 كذا في العلم والامارة بالعلم والامارة بالعلم

لانه يقصر نظر جاهله في الفقه اذ عليه مدار اكثر الاحكام وبه يعرف المحلل
من المحرم فمن جبرله لا يعرف ما يحتاج به من الاحاديث وما الى غير ذلك
والنظر الفكر المودى الى علم أو ظن **وعلم الحديث** علم بقوانين يعرف بها احوال
السند من صحة وحسن وضعف وعلو ونزول وكيفية التحمل والاداء
وصفة الرجال وغير ذلك والسند من قولهم فلان سندى معتمد
سمى به لاعتماد الحفاظ عليه في صحة الحديث أو ضعفه أو من السند
الذى هو ما ارتفع عن سفح الجبل لان السند يرفعه الى قائله والمتن
ما تنتهي اليه غاية السند من الكلام من المتأخرة وهي المباحة لانه
غاية السند أو من المتن وهو ما صلب وارتفع من الارض لان السند
يقوى به السند ويرفعه وموضوع الحديث ذاته صلى الله عليه وسلم من جهة النبي
واهل فيه لهم يرى اصطلاح **مشتراط مرتبطة بالنجاح**

اهله مبتدأ خبره جملة يرى اصطلاح واصطلاح نائب فاعل يرى
ومشتراط بفتح الراء ومشتراط بكسر الباء صفتان لاصطلاح والنجاح
فاعل مرتبطة بمعنى ان اهل علم الاثر لهم فيه اصطلاح لا بد لطالب الحديث منه
كما ان لكل اهل فن اصطلاحا يجب استحضاره عند الخوض فيه فلذلك

ارتبط

ارتبط به اى بمعرفة النجاح والفوز في الحديث الذى قال فيه الثوري
لا علم افضل من علم الحديث لمن اراد به وجهه الله تعالى وقال صلى الله عليه
وسلم نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فادها كما سمعوا نضر الله بالشديد
والتخفيف احسن وبرج وقال صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم خلفائى قالوا ومن هم
قال الذين يروون احاديثي ويعلمون بها للناسي وقال ابن القطان ليس في الدنيا
مبتدع الا هو يبغيض اهل الحديث واهل الحديث اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم
كما ان اهل القرآن اهل الله تعالى

اهل الحديث هم اهل النبي وان لم يصحبوا نفسه انفاسه صحبوا
نظم فيه رجز العراقي **مشيد البناء والمرافق**

اى نظم في علم الاثر الفقيه عبد الرحيم بن الحسين الاثرى نسبة الى الاثرى الحديث
العراقى وصنفت فيه كتب كثيرة اولها المحدث الفاضل بكسر الدال المشددة
للقاضى ابي محمد الرازي ولم يستوعب وتلاه الحاكم ولم يهذب ولا رتب
ثم ابو نعيم الاصبهاني ثم الخطيب صنف الكفاية في قوانين الرواية والجامع
لاداب الشيخ والسامع حتى جاء ابو عمرو ابن الصلاح فجمع مختصره المشهور
فرتب فنونه ولخصها وجمع من مؤلفات الخطيب مقرر قفا فصارع على كتابه المعول
هدى الابرار - -

واليه يرجع كل مختصر ومطول وصرفت العناية اليه وقصرت الامال عليه فمن ناظم
 له ومختصر ومستدرك عليه ومعارض له ومختصر ثم تحولت الدولة الى الفية
 العراقي لتشييد بناشها والراقي جمع مرقاة بكسر الميم وهي السلم الذي يرقى به الى السطح
 لكنه تقاصرت عنه الرسم والعجز غير حاشم به السهم
 يعني ان الفية العراقي تقاصرت عنها اهل هذا الزمان الذين هم مظان تعلمها
 كصره والغالب من البلاد الا القليل قوله والعجز الخ يعني ان عجز الناس اليوم
 قد حل ووقع في شأن الالفية من تعلم وتعليم حال كون ذلك العجز غير حاشم
 اي غير مستحقين للاعراض غالب الناس عنها
 خلت الديار من الذين عهدتهم بين العيق الى بقيع الغرقس
 جرت الرياح على مكان ديارهم فكأنهم كانوا على ميعاد
 روى ان عليا كرم الله وجهه لما اتى منازل كسرى بالمدائن تمثل بعض
 اصحابه برز البيت فقال له على هلا قلت كم تركوا من جنات وعيون الى فاكرهين
 وتظهر هذه القصة قصة ابي بكر لما تمثلت عائشة رضي الله عنها عند حضاره
 بقول الشاعر لعمر ك ما يعني التراء عن الفتى اذا حشرت يوموا ضايقا الصدا
 قال لها لا تقول ذلك وقولي وجاءت سكرة الموت بالحق وهكذا كان يقولها البكر

فاسأل

بالموت ونحن غيرنا الى ما ترى كما هو التلاوة الا ان هذه
 ربما ان تكون قوافل الحزن عن غير الحزن ورويد قوله
 وهذا كما ذكره في كتابه
 وجاءت سكرة الموت الى اصل النسخ وجاءت سكرة الحزن

فاسأل الآله نظم مختصر يناسب المقام خال من كدر
 من ورطة الجمل به التفصي وفي المرات له تفصي
 يسمى لذا بطلعة الانوار في علم آثار النبي المختار
 يعني اني لما رأيت قصر الهم عن الالفية سألت الله ان يعينني على نظم مختصر الالفية
 حاور زيادات كثيرة ليست فيها يناسب المقام اي حال اهل الزمان لتوسطه
 من طرفي الافراض والتفريط من صفة ذلك المختصرانه خال من كل ما يكدره
 على قارئه كالحشو والمفسد والتعقيد اللفظي والمعنوي والاخلال والتطويل
 قوله من ورطة الخ يعني ان هذا المختصر يحصل لقارئه التفصي بفتح فوقية
 والفاء المرأسة وتشديد الصاد اي التخلص من ورطة الجمل اي سقطاته
 وعثراته التي يصير الاختراز للجاهل عنها قال في القاموس والورطة بالفتح كل
 غامض والهلكة وكل امر يصير النجاة منه قوله وفي المرات الخ يعني ان هذا المختصر
 له تفصي واستقصاء في مرات هذا الفن قوله يسمى الخ يعني ان هذا النظم
 يسمى طلعة الانوار لما ذكرني من مناسبة للمقام ومن خلوه مما يشينه من تخريج
 من ظلمات الجمل الى نور العلم مع الاستقصاء في المرات ومعنى طلعة الانوار
 الوجه الذي تظهر فيه الانوار يقال حي الله طلعت اي وجهه ورؤيته

(قوله والهلكة) قال رز
 فاه بجواني ورطة الانوار
 واصل الورطة ارضي
 لا طرقت فيها ورطما
 هلك النوع فيها
 ارضي الجمل الى غير
 ارضي الجمل لا فلاح
 ابن الجمل على السلام

يقبه ربي الله شر الطالح ومن يرى الفساد في المصالح
 ويحفظ المقرئ له والقاري من كل ما يختص من الاغيار
 يقى من الوقاية خبر مراد به الدعاء وكذا يحفظ اي اسأل الله ان يحفظه
 من شر الطالح اي العاجز الجاهل فانه كثير ما يحتاج فيما ليس له به علم
 يحدون الناس على ما اتاهم الله من فضله ويحفظه ايضا من شر
 من يرى الفساد في المصالح الجبرلة المركبة فلا زالت اعلام نشر هذا النظم منشورة
 وصحاحات آثاره ماثورة فان ذلك من علامات القبول والنور بالمدنى
 والسول والمقرئ من اقرأ الرأى والاغيار بفتح الهمزة جمع غير كفتب هوادث
 الدهر ومكر وهاته المصيرة اي يحفظه من الاغيار الديونية والاخرورية
عند الختام حسن ختامه وفي التمام باهر تمامه
 عند مثلث العين والختام ككتاب من كل شئ عاقبته واخره اللفظ
 خبر والمضى انشاء اي اسأل الله تعالى ان يجعل ختم هذا النظم حسنا بتخير
 ما وعد به كتخليصه من ورطة الجبرل واما طمته بمهمات الفن ويصح ان يكون
 ضمير ختامه للمقرئ له والقاري اي بالموت على دين الاسلام وافراد الضمير
 باعتبار ما ذكر فختمه مبتدأ خبره حسن وعند متعلق بالخبر

قوله وفي التمام الخ اعرابه كأعراب المصراع الاول وهو انشاء معنى ايضا
 فعلى عود الضمير للنظم يكون المعنى اسأل الله تعالى ان يجعل تمامه اي زيادته
 في الكمال باهرة اي غالبية بالنظر الى ان تمام كل تأليف لنصاعة الفاظه
 وسلاستها وعلى عوده للمقرئ والقاري يكون المراد بالتمام حلول الفردوس الاعلى
 وبهر القمر اذا غلب ضوءه الكواكب **المحتمل ما يفتقر فيه القرآن والحديث**
 اعلم ان القرآن والحديث يشتركان في كل الاحكام لأن الكل وحى من الله
 تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى الا في عشرة اشارة اليها بقوله
فالطرف الاعلى من الاعجاز مما به القرآن ذو امتياز
 الطرف مبتدأ خبره مما به الخ يعنى ان كون القرآن في الطرف الاعلى من الاعجاز
 التي يختص بها القرآن عن الحديث فانه ليس بتلك المثابة مع اشتراكهما
 في مطلق الاعجاز اي اعجاز الخلق والاعجاز هو كون بلاغة القرآن والحديث
 ليست في مقدور البشر على الصحيح وقيل انهما في مقدورهم ولكن اعجازها
 هو صرف عقول البشر ودواعيهم عن مضارعتهم أو سلب علمهم بأفانين
 البلاغة عند المعارضة كما وقع لمسيمة الكذاب حين قال الفيل وما ادراك
 ما الفيل قال خالد بن الوليد رضي الله عنه لما سمعه اين هذا من قوله

تعالى سبع اسم ربك الاعلى الى اخر السورة وقد قلت في نور الاقاص
 طرفها الاعلى هو القرآن قد عجزت عن حده عدنان
 والطرف الاعلى الحديث يقرب منه له الاعجاز بقدر ينسب
 وقيل ان بلاغة الحديث قريبة من الاعجاز ولم تصل اليه
 كذا حفظه من التبدل ومنعه المحدث المختل
 يعني ان القرآن محفوظ من التبدل والتغير للفاظه فلم يقدر احد
 على الزيادة فيه ولا النقصان منه بخلاف الحديث قال تعالى وانا له لحافظون
 وبخلاف غير القرآن من الكتب لانها توكولة الى اهلها لقوله بما است حفظوا
 من كتاب الله فلذلك وقع فيه التحريف قال تعالى يحرفون الكلم عن مواضع
 وهل تحريفهم للمعنى فقط بان يحلوه على غير المراد منه او يحرفون الحق
 بان يحويه ويكتبوا ما يوافق اغراضهم الفاسدة قولان قوله ومنعه بالرفع
 مهطون على حفظه يعني ان القرآن يختص بمنع المحدث المختل الذي
 لا جنابة عليه من مسه حتى يتوضا بخلاف الحديث فان الموضوع
 مستحب لقارئه دون ما سه فلم ار من ذكر استحبابه فضلا عن وجوبه
 ومنعه تلاوة للمجنب منعه مرفوع بالعطف على حفظه وتلاوة تميز

محول

محول عن المفعول اي منع تلاوته للمجنب بخلاف الحديث في كل حرف منه
 عشر اوجب اي اوجب واشت عشر حسنات في كل حرف كما روى
 عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه مرفوعا قال ابن مسعود لا تقول الم
 حرف ولكن الالف حرف واللام حرف والميم حرف روى عنه عليه الصلاة والسلام
 من قرأ القرآن على غير وضوء فله بكل حرف حسنة وان قرأه على وضوء
 في غير الصلاة فله بكل حرف عشر حسنات وان قرأه في الصلاة وهو قاعد
 فله بكل حرف خمسون حسنة وان قرأه في الصلاة قائما فله بكل حرف مائة حسنة
 وفي صلاتنا له تسعين تخصيصه باسم القرآن بين
 يعني ان القرآن تتعين قراءته في الصلاة دون الحديث لقوله تعالى
 فاقرأ ما تيسر من القرآن قوله تخصيصه يعني ان تخصيص القرآن
 بالتسمية امر بين اي ظاهر والحديث لا يسمى قرآنا
 والنقل بالمعنى على المنصور وراى الاربعة والجمهور
 النقل بالجر عطف على اسم المجرور بالباء يعني ان تخصيصه بمنع النقل
 بالمعنى ظاهر بخلاف الحديث فانه يجوز نقله بالمعنى على القول المنصور
 وهو راي الأئمة الاربعة والجمهور من المحدثين والفقهاء والاصوليين

هذا الحديث
 في الحديث
 في الحديث

والقرآن لا يجوز تبديل لفظ منه ولا نقط ولا شكل قال ابن عاشر في شرحه
لمورد الظمان: فواجب على ذوي الالذهان أن يتبعوا الرسم في القرآن:
ويقتدوا بمن رأه نظرا الله إذ جعلوه للانام وزرا
: روى عياض أنه من غير الله حرفا من القرآن عند الكفا
: زيادة أو نقصا أو أن بدلا الله شيئا من الرسم الذي تأصلا

ومنع بيعة لدى ابن حنبل الله كراهية لدى ابن شافع
ومما يختص به القرآن عن الحديث منع بيع كتيبه في رواية عن الامام
احمد بن حنبل وعن الشافعي كراهية ذلك قوله منع مبتدأ خبره لدى
ابن حنبل وكرهه بضم الكاف بمعنى الكراهية مبتدأ خبره جلي وظاهر
والمراد بابن شافع الامام الشافعي فهو محمد بن ادريس بن المطلب
ابن عبد مناف وزعم نسبة الرافي فقال

محمد ادرسي عباسي من بعدهم عثمان ابن شافع
وسائب بن عبيد سابع عبد يزيد ثامن والتاسع
هاشم المولود ابن المطلب عبد مناف للجميع تابع
واختلف المالكية في جواز بيع كتب الفقه لكن قال النجاشي والداري ان يختلف
اليوم

اليوم في جواز ذلك لنقص حفظ الناس وافهامهم وقد كان كثير من تقدم لكتبهم كمفيد
ابن المسيب والقاسم بن محمد وابن شهاب انكالا على الحفظ فلو سارا الناس
اليوم بسيرهم لضاع العلم اه وقد كان الرجل اذا الف كتابا قرأه على ابن شهاب
ليحفظه اذا تلف والاجرة على الفتيا والقضاء رشوة ابن عرفة ومن شغله
ذلك عن جل تكسبه فأخذ الاجرة من غير بيت المال لتعذر ربه عند خفيه
وفي الاجرة على تحمل الشراة خلاف

جملة الآداب في سورة الله ولا كذا الحديث فيما خبرا
يعني انه يختص بتسمية الجملة منه اية او سورة قوله ولا كذا الحديث
الحديث مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله يعني ان الحديث بخلاف القرآن
فيما تقدم كما تقدم ولو كان الحديث قدسيا وكذا الكتب السماوية الا ان
لها سور ا Kors القرآن والحديث القدسي قال ابن حجر الهيتمي ما نقل الينا احاد
عنه صلى الله عليه وسلم مع اسناده له عن ربه اه وظاهره انه لو نقل تواترا
لم يكن قدسيا واذا لم يكن كان قرآنا وهو غير صحيح فالصواب حذف آحاد
الا ان يقال انه لم ينظر فيه متواترا وعن الشيخ زكريا في حواشيه على المحلى
القدسي بانه حكاية قول الرب وهو اولى ويسمى القدسي بالرباني ايضا
لهدي الابرار - ٣ -

وبالآلهي وغير القدسي من الاحاديث يسمى نبويا ومحمدا يا مثالا القدسي
حديث الصحيحين انا عند ظن عبدي بالحديث وقال ولي الله القطب الشريف
سيدى عبد العزيز الدباغ الفاسي ان حالات النبي صلى الله عليه وسلم
عند نزول الوحي ثلاث الاولى انه ينسلخ من البشرية الى حالة العالم العلوي
والثانية هو فيها آخذ من كل منهما والثالثة الاتصاف بمحض البشرية
والمنزلة في الاولى قرآن والثاني قدسي والثالث نبوي نظر الذهب لايرى
في احبنا مولاي عبد العزيز والاحاديث القدسية اكثر من مائة افرداها
بعضهم بالتأليف وصيغة رواية القدسي ان يقول رايه قال صلى الله
عليه وسلم فيما يرويه عن ربه وهي عبارة السلف او يقول قال الله فيما
رواه عنه صلى الله عليه وسلم والمعنى واحد ويختص القرآن بالتعب
بتلاوته بخلاف الحديث قاله القرافي اقسام الحديث

وهي بحسب القوة والضعف ثلاثة صحيح وحسن وضعيف ومجرب غير ذلك كثيرة
والحديث في عرف الشارع ما يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم من قول وفعل ويدخل
في الفعل التقرير ومن وصف كونه ليس بالطويل ولا بالقصير والسنة والخبر والحديث
متروكة وقيل الخبر قال الحافظ ابن حجر وكأنه يريد بالحديث مقابل القرآن لانه قديم اه
وفي تعليده

وفي تعليده نظر الحديث قديم ايضا اذ المراد المعنى لا الحروف ما في اللغة فيقال ايضا
للقرآن حديث قال تعالى ومن اصدق من الله حديثا الله نزل احسن الحديث واليقول
للموقوف والمقطوع حديث الامع التقييد كحديث مقطوع او موقوف
منه صحيح وهو ما يتصل **سند** دون **شذوذ** يحصل

او من الحديث ما يسمى بالصحيح صحيحا كان لذاته ام لا وهو الصحيح لذاته حديث
يتصل سنده دون شذوذ يحصل في متن الحديث او سنده وسياق الكلام على الشذوذ
في مجتث الشاذ والسند هو الطريق الموصلة الى المتن والمراد بالطريق الرجال الذين
نقلوا الحديث والاسناد بكسر الهمزة حكاية تلك الطريق وكثيرا ما يطلق
عند المحديثين الاسناد على السند والمتن ما ينتهي اليه السند من كلامه صلى الله
عليه وسلم او كلام غيره اذا كان غير مرفوع والاتصال ان يعبر الراوي في روايته
عن شيخه بصيغة صريحة في السماع منه كحدثني وسمعت واخبرني
او ظاهرة فيه كمن اوان فلانا قال واحترز بالاتصال من المعلق والمنقطع
والمفضل والمقطوع والمرسل (رتبه) الاسناد من الدين قال القرطبي
في كتابه الاعلام في تأييد بيت الله المحرام من بركة العلم نسبتة الى قائله
فان لم يكن سند بين الناقل والمنقول عنه فلا اعتماد على ذلك النقل ولا بد

ما يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم من قول وفعل ويدخل في الفعل التقرير ومن وصف كونه ليس بالطويل ولا بالقصير والسنة والخبر والحديث متروكة وقيل الخبر قال الحافظ ابن حجر وكأنه يريد بالحديث مقابل القرآن لانه قديم اه وفي تعليده

من الوثوق برجال السند والادلاء اعتبار بتلك الرواية اه وهذا لا يختص به
 فن دون فن وذكر الخطاب عن الثوري ان نسبة الفائدة الى مفيد هاهنا الصدق
 في العلم وشكره وان السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره
 وليس فيه علة تدل **وكل راو ضابط بمدل**
 ذكر اهل الفن للصحيح خمسة شروط اتصال السند والسلامة من الشذوذ
 ومن العلة المعطلة اي القادحة في صحة الحديث كما رسال خفي في الموصول
 او وقف في المرفوع او وهم واوهم بأبدال ضعيف بثقة او بأدراج وكالا ضراب
 كما هو مذكور في بحث المعلل واحترز عن العلة التي لا تنقدح كما اجاب به من لا يرى
 تأمين الامام مطلقا عن حديث ابن شهاب اذا أمن الامام فأمنوا بأنه لم يره
 في حديث غيره وهي علة لا تنقدح فمثل ابن شهاب لا يضره التفرد مع انه جاء
 في حديث غيره ايضا وعدم التأمين في السر والجهر رواية عن مالك وروى
 عنه التأمين مطلقا والتفصيل هو الرابع والشرط الرابع ان يكون كل من رواه
 ضابطا اي غير كثير الخطأ لأن من كثرت خطؤه استحق حديثه الترويض والضبط
 والحفظ مترادفان وهما منع الشيء من الضياع ولا يضرند والخطأ اذا نقل السلامة
 منه واحترز اعماني سنده او كثير الخطأ وان عرف بالصدق والعدالة

قال في تمام الدراية والمراد به يعني بالضبط ضبط الصدور بان يثبت ما سمعه
 بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء او الكتاب بان يصور له لديه منذ سمع
 فيه وصححه الى ان يروى منه والشرط الخامس ان يكون كل من رواه معدلا
 بضم الميم وفتح الدال المشددة اي عدل الرواية المذكور من يحتج بروايته احترازا
 عما في سنده فاسقا او مجهولا العين او الحال والعدالة ملكة تمنع من ارتكاب كبيرة
 او اصرار على صغيرة بحيث تغلب على حسناته ومن الرذائل المباحة قال
 ابن الصلاح ان الحديث المستوفى الشروط الخمسة هو الذي يحكم عليه بالصحة
 بلا خلاف بين اهل الحديث قال القرافي وانما قيد نفي الخلاف باهل الحديث لان
 بعض متأخري المعتزلة يشترط العدد في الرواية كاشهادة الفقهاء لا يشترطون
 في حد الصحيح السلامة من الشذوذ والعلة (تنبية) المقطوع والموقوف للذات
 ليس لهما حكم المرفوع بخلاف في الصحيح عند استيفاء الشروط يدعي ذلك كلام ابن الصلاح
 وغيره لم يفت الخمسة الا ما ندر **من الصحيح عند متقني الخبر**
 قال النووي في التفسير والتيسير الصواب انه لم يفت الاصول الخمسة الا اليسير
 من الصحيح يعني الصحيحين وسنن ابي داود وسنن الترمذي وسنن النسائي
 ولم يستوعب الصحاحان الصحيح قال البغاري ما دخلت في كتاب الجامع الا ما صح

٢٠٠ و تركت من الصحيح كي لا يطول وقال مسلم ليس كل صحيح وضعته هنا
 انما وضعت هنا ما اجتمعوا عليه قال ابن الصلاح يريد ما وجد عند فيه
 شرائط الصحيح المجمع عليه وان لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم والنووي
 هو المراد بمقتضى الخبر والخبر الحديث
 ما في الصحيحين اذا ما يبرز بالشرط قد سمع المبرز
 يعني ان ما يبرز اي يذكر في صحيح مسلم والبخاري من الاحاديث بالشرط
 اي مع كونه على شرطهما صحيح المبرز بكسر الراء المشددة من العلماء اي
 الفائق اقرانه وان خفيت صحة بعض ذلك عند بعضهم واصح الاسناد
 كلها عند البخاري مالك عن نافع عن ابن عمر وهذا السند يسمى سلسلة الذهب
 ان كان هكذا او وجد الشافعي قبل مالك وكذا ان كان احمد قبل الشافعي
 ووجه تسميته عندنا ان كل واحد منهم اجل من روى عن شيخه المذكور
 بعده فاحمد اجل من روى عن الشافعي والشافعي اجل من روى عن مالك
 وهكذا اذا احتز بقوله بالشرط عما في البخاري مما ليس على شرطه كالمعلقات
 والمرسلات وكذا الموقوفات التي ليس لها حكم الرفع وان كانت قد توجد
 صحيحة اذ المراد هنا بالصحيح ما يجمع به وهو حديثه صلى الله عليه وسلم
 وغيره

(٢٠١) وغيره يعرف من تنصيصي معتمد وكتب التخصيص
 تكلم في هذا البيت على ما يعرف به الصحيح الزائد على ما في الصحيحين يعني
 ان غير ما في الصحيحين من الصحيح تعرف صحته بتنصيص امام معتمد عليه
 على صحته كأبي داود والنسائي والدارقطني والبيهقي وكذا تعرف صحته
 من الكتب المختصة بجمع الصحيح وحده دون الضعيف كصحيح ابى بكر محمد بن خزيمة
 وصحيح ابى حاتم محمد بن حبان البستي صحيحوا ذلك في مصنفاتهم المعتمدة ام لا
 اذا صححت الطرق اليهم انهم صححوه او صححه من لم يشتر له تصنيف يحيى بن سعيد
 القطان ويحيى بن معين كأبي ريعر الحسن ايضا بتصريح معتمد بحسنه
 ومعتمد في البيت بفتح الميم والايكن في الصحيحين ولا نص على صحته ولا كان
 في الكتب المختصة بالصحيح فابى الصلاح يمنع الحكم عليه بالصحة لاسيما
 في الاعصار المتأخرة فلا يعمل به وصوب النووي جواز تصحيحه لمن تمكن وقوت
 معرفته وعلى مذهبه جرى عمل اهل الحديث فقد صحح غير واحد من مصاصي
 ابن الصلاح ومن احاديث لم يوجد فيها تصحيح لمن قبلهم ولا ذكرت في كتب
 الصحة والى قولها اشار العراقي بقوله
 وعنده التصحيح ليس يمكن في عصرنا قال يحيى مكن

قال ابن حجر الهيتمي في شرح الأربعين ان اراد احدا الاحتجاج بغير الكتب
المختصة بالصحيح مما لم ينص مقدم على صحته أو حسنه كمن ابى داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه يعني بتخفيف الجيم والموطأ وغيرهما لاسيما ما يكثر
فيه الضعيف كما بن ماجه ومصنف ابن ابي شيبة وعبد الرزاق
او حديث من المسانيد فان تاهل لتمييز الصحيح من غيره امتنع عليه ان يجمع
بحديث من تلك حتى ينظر في اتصال سنده وحال رواته وان لم يتأهل
ينظر فان وجد اما صحيح أو حسن شيئا قلده والام يجمع به لئلا يقع
في الباطل وهو لا يشمر وانما سوين بين السنن والمانيد في ذلك لان
اصحابها لم يلتزموا الصحيح ولا الحسن خاصة بل ادخلوا فيها الضعيف وغيره
اعلى الصحيح ما عليه اتفاق **فما روى الجعفي فردا ينتقى**
فمسلم اعلى مبتدأ خبره ما الموصول وضمير اتفاقا لمسلم والنجاشي وصا
من قوله **فما روى** مبتدأ خبره جملة ينتقى اي يختار وفرع احال من الجعفي
وهو البخاري لانه جعفي بالولاء وجعفي ككسبي ابن سعد الفشيرة ابو جهم من
عرب اليمن والنسبة اليه جعفي ايضا قاله في القاموس ومسلم مصطوف
على الجعفي يعني ان مراتب الحديث الصحيح سبعة متفاوتة في القوة بحسب
ضبط

ضبط رجاله واشتراطهم بالمحفظ والورع وتحري مخبريه واحتياطهم اعلامها
اي اصحها ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما وهو الذي يقال له متفق
عليه فيسلي ذلك ما انفرد به البخاري عن مسلم ثم ما انفرد به مسلم عن البخاري
وتنقيح الكلام في الترجيح بين البخاري ومسلم وشرح شرطيهما بسوط
في منظوم تناغرة الصباغ وصحيح ابن خزيمة اصح من صحيح ابن حبان وصحيح
ابن حبان اصح من مستدرك الحاكم لتفاوتهم في الاحتياط
كذلك في الشرط عرف **فما شرط غير ذين يكتنف**

يعني انه عرف في الشرط ثلاث مراتب مثل المراتب الثلاث المتفرقة اولها
الحديث الذي على شرطيهما ولم يخرج به واحد منهما في صحيحه ثم ما هو على شرط
البخاري وحده ثم ما هو على شرط مسلم وحده ثم ما هو على شرط غيرهما من الأئمة
المعتمدين وليس على شرط واحد منهما والى هذا القسم الرابع اشار بقوله
فما شرط غير ذين يكتنف اي فيلي ما تقدم الحديث الذي يكتنف اي يحتوى
شرط غير ذين الصحيحين فاللام في شرط رائدة وهو مفعول يكتنف قدم
فان قلت كيف يكون الحديث على شرط البخاري دون شرط مسلم مع ان شرط
مسلم اعم ووجوب الاختصاص يتلزم وجوب الاعم فالجواب والله تعالى اعلم ان

المراد بقولهم على شرطهما ان يكون سنده في كتابيهما قاله النووي ومثله لابن الصلاح
وابن دقيق العيد فعلى هذا يكون المراد بما هو على شرط البخاري فقط ان يكون بحاله
في كتابه دون كتاب مسلم فقد انفرد البخاري عن مسلم بأربعة وثلاثين درجاة
من الرجال ومسلم بعشرين وستمئة وجعل العراقي المراد بقولهم على شرطهما
ان رجاله ثقات قد احتج بمنكروهم الشيخان او أحدهما لأنهم هم أنفسهم
والتمزيج عند المحدثين نقل حديث سنده في الكتب المقتدرة ومسانيد الأئمة
المحدثين وبيان صحته وغيرها قاله الشهاب افندي في شرح الشفاء
وافندي عند العم العالم الكبير وهو يفتح الهمة والفاء المراسلة وسكون النون
وكسر الدال المهملة بعد هامشاة تحتية ساكنة

ما اسند ايثن ويقطع به ان لم يكن تواتر في النسب

ما مبتدأ أصله اسند اوضح الاثنين للشيخين خبر هاذن يعني
ان كل ما رواه البخاري ومسلم بسند متصل يقطع بصحته اتفاقا عليه وانفرد
احدهما به قاله ابن الصلاح ومحمد بن طاهر المقدسي سوى احاديث يسيرة
تكلم عليها بعض اهل النقد وهي معروفة وانما قطع به لتلقيها الامة
بالقبول والامة معصومة من الاتفاق على الخط لقوله صلى الله عليه وسلم
لا تجتمع

لا تجتمع امتي على الضلالة ومن ذهب المحققين والاكثرين انه مظهر صحته
وانما تلقته الامة بالقبول لوجوب العمل بالظن والظن قد يخطى واجيب بان
ظني ما هو معصوم لا يخطى ومحل القولين حيث لم يكن تواتر والا فاد القاطع
اتفاقا ولو كان على غير شرطهما اماما لم يسنداه فلا ذلك اكثر في كتاب البخاري
وفي مسلم حديث ابي جهم بن الحارث ابن الصمة اقبل صلى الله عليه وعلى آله
وسلم من خويلد بن جهم فسلم عليه جل فلم يرد عليه السلام حتى اقبل على الجدار
فسمع بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام قال فيه روى الليث ولم يوصل اسناده
الى الليث وقد اسند البخاري عن يحيى بن بكير عن الليث وليس فيه بعد
مقدمة الكتاب حديث لم يذكره الا تعليقاً غير هذا وفيه احاديث اخر
يسيرة رواها بالاتصال ثم قال ورواه فلان وهو غير شيخه قال العراقي وليس هذا
من التعليق انما ذكر من تابع رواية الذي اسنده من طريقه عليه او ارباب
اختلاف السند كما يفعل اهل الحديث وليس هذا متصوده بدليل انه يدكر
في اسناده من ليس على شرطه وما علقه البخاري فلا يخلوا ما ان يكون موصولا
في موضع آخر وذلك صحته ظاهرة وما لا لكن عبر فيه بصيغة الجزم فله حكم
الصحيح اذ لا يجزم غالبا الا بما كان على شرطه قاله القطلاني وما عبر فيه بصيغة

(٤٨) التمرين لم يوجد منه ما هو على شرطه الامواضع يسيرة قاله ابن حجر في مقدمة فتح الباري قال ابن الصلاح ومع ذلك فايراده في ثناء الصحيح يشعرب صحة اصله اشعاراً بكونه به ويركن اليه ويحمل قول البخاري ما دخلت في الجامع الا ما صح على ما كان موصولاً او معلقاً بصيغة الجزم (تنبيهه) القسطلاني صاحب ارشاد الساري على البخاري هو بضم القاف وسكون السين وضم الطاء المرهلة وتشديد اللام كذا اخذناه عن المشايخ شرقاً وغرباً ووجدناه بخط من يقتدى به ومن يريد عملاً او احتياجاً بما طرس يتلقاه الرابع ونحو الذي نوي يستاهل لا بد ان يكون ذا انقبالا يعني ان من يريد عملاً او احتياجاً بما في طروس الحديث او غيره من كتاب يتلقاه الرابع اي القبول عند الناس لكونه من الكتب المقيمة المشهورة كموطأ مالك والصحاحين والحال ان ذلك المريد يستاهل بكسر الراء اي اهل لما نواه واراد من العمل بناءً لك المتن او غيره والاحتياج به بان يكون ممن يسوغ له العمل بالحديث او الاحتياج به فلا بد ان يكون ذلك الطرس اي الكتاب مقابلاً بمقابلة ثقة على نسخة صحيحة ويستحب تعدد النسخة المقابل عليه او يعتمد ما اتفقت عليه وقد تحصل له الثقة بنسخة غير مقابلة اذا كان كلاماً منتظماً وهو خير فظن

(٤٩) فظن لا يخفى عليه غالباً مواضع الاسقاط والتغيير قال ابن فرحون في التبصرة وكذا اتحصل له الثقة بما يجد في نسخة غير موثوق بصحتها اذا وجدته في عدة نسخ من امثالها ويجري هذا كله في كتب الفقه وغيرها واذا لم تحصل الثقة بالنسخة اصلاً فقال ابن فرحون فان وجدته موافقاً لأصول مذهب وهو اهل للتحريج مثله على المذهب لو لم يجد منه منقولاً فله ان يفتي به فاذا اراد ان يحكيه عن امامه فلا يقول قال الشافعي مثلاً كذا اوليقل وجدت عن الشافعي او بلغني عنه كذا وما اشبهه واما اذا لم يكن اهل للتحريج مثله فلا يجوز له ان يفتي به ويجوز له ان يذكره في غير مقام الفتوى مفصلاً بحاله فيه نحو وجدت في نسخة من الكتاب بالفلاني لا اعرف صحتها انتهى ببعض اختصار واما الكتب الموثوق بصحتها باحد الوجهين الثلاثة المتقدمة فيجوز ان تقول في شيء منها قال البخاري او مالك او خليل او سيبويه مثلاً كذا الحصول الثقة بها ويقتد بالتدليس عنها ومن اعتقد ان الناس اخطؤا في ذلك فهو اولي بالخطأ ولولا جواز ذلك لتعطل كثير من المصالح المتعلقة بالطب والنحو واللغة والفقه والعربية في الشريعة وقد رجع الشرع الى قول الاطباء في صور ليست كتبهم في الاصل الا عن قوم كفار لكن لما بعد التدليس ذرية اعتمد عليها فان لم تشهر الكتب لغريبتها او كانت حديثة فظن

(٣٢) التصنيف لم يجز العمل والفتوى بما فيها حتى تصلح صحته بتضافر القول عليه
او بجز ونقولها الى الكتب المعتمدة مع مقابلتها او بعلمنا ان تصنيفها يقتضيه الصحة
وهو موثوق بعد الله وتجوز الفتوى بالطر اذا كان ما فيها منسوبا بخط
موثوق به مع معرفتنا للخط والافلا وقد كان العلماء وأئمة المذاهب كفياض
وابن سهل ينقلون ما في مواشئ كتب الأئمة الموثوق بعلمهم المعروفة بخطوطهم
وينسبونه اليهم ويدخلونه في كتبهم انظر البصرة في جميع ما تقدم والطرر
التي لا وثوق بها كشرح الجزولي وشرح يوسف بن عمر كلاهما على الرسالة
لانها ليسا بتأليف وانما هما تقييد قيده بعض الطلبة من اقرائه فمرو
يردى ولا يقدّم ويؤدب من افتى بمثله اذا خالف النصوص والقواعد قاله
الخطاب والذي هو اهل للتخرج بمجتهد المذهب المتمكن من تخرج الوجوه على زعم
امامه والوجه الاقوال ويتمكن بالاطلاع على تقييد المطلقات وتخصيص العمومات
وضبط مدارك امامه اذ لته فهذا يفتى ويخرج وينقيس بشرط القياس لا
يحفظه والذي يسوغ له العمل والاحتجاج بالحديث هو العالم بالعلوم المحتاج اليها
في فهم الحديث كعلم الاثر والاحول والعربية والبيان قال بعلمنا المعاني والبيان
كلاما في العلوم وزينة النحر فما ان يصح لجاهل بهما الكلام على الحديث ولا على التفسير
ولا بد

فوقه علماء الساماني في حاشيات

(٣١) ولا بد مع علم ما ذكر ان يكون مجتهدا قلت في مراقي السجود
من لم يكن مجتهدا فالعمل منه بمعنى النص مما يخطئ
ومقابل في البيت يقع الباء ولا يقول مسلم قال النبي ^{بلا} راية تخون الكذب
يعني ان المحافظ محمد بن خير الاموي الاشبيلي قال اتفق العلماء على انه لا يجوز
لمسلم من المسلمين ان يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا ونحوه من صيغ الجزم
حتى يكون ذلك القول مرويا عنده ولو على اقل وجوه الروايات لقوله صلى الله عليه
وسلم من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار وقل وجوه الروايات
اي ضعفها الوجاهة ولذلك يجعلونها آخر اقسام التحمل قال السبكي مستند غير
الصحابي قراءة الشيخ املاء أو متحد يشا بقراءته عليه فسماعه بالمناولة
مع الاجازة فالاجازة لخاص في خاص في عام فعام في خاص فعام في عام
فلفلان ومن يوجب من نسله فالمناوله فالاعلام فالوصية فالوجاهة
واما الوعد بالشك نحو اشك انه صلى الله عليه وسلم قال كذا فلا بأس اذا لم ينسب
له قول وهذا عندى انما يكون فيما سمعه من شخصه على وجه الرواية او وحده
في كتاب يختص بالصحيح لكنه غير مقابل لعدم الوثوق به اذ في كتاب مجمع الضعيف
والصحيح قبول الام لا مخافة ان يكون ضعيفا وهو لا يجوز عزوه له صلى الله عليه وسلم

(٣٢) اما اذا كان في احد الكتب المختصة بالصحيح وهو مقابل فيجوز ان يقول قال صلى الله عليه وسلم كذا دون رواية لانه مظهر للصحة حينئذ الصحة والضعف على الظن قال المصنف في
: وبالصحيح والضعيف قصدوا لا في ظاهر القطع والمعتمد :

الحسن

لغة ما تشترط به النفس واصطلاحا قسمان حسن لذاته وهو المراد بالحسن عند الاطلاق وحسن لغيره ومن اهل الحديث من لا يفرق بين نوع الحسن ويدخله في انواع الصحيح لانه راجع فيما يحتج به واثار الحسن لذاته بقوله
وهو في الجملة **كالصحيح** ودونه ان يصير للترجيح
يعني ان الحسن لذاته كالصحيح في الجملة اي الاحتياج ودونه عند التقاض والصيرورة الى الترجيح فيقدم عليه الصحيح لانه اعلى منه رتبة قال المصنف
: وهو باقسام الصحيح ملحق بحجية وان يكن لا يلحق :
لان هذا قصرت رجاله في الحفظ دون منكريناله

يعني ان الحسن انما كان دون الصحيح في المرتبة لقصور رجاله اي في الحفظ الى الضبط
عن رجال الصحيح فانهم في غاية الحفظ والضبط مع ان رجال الحسن لا تخلو من الضبط والحفظ فالمراد بقصور رجال السند كلهم او بعضهم قوله دون منكر الخ

اي انكاره

اي انكار يصيب ذلك المقصود ليس من يعد ما ينفرد به من الحديث منكرا او شاذ او كل شرط في الصحيح يشترط في ذاك سوى التقصير عند من شرط يعني ان الحسن لذاته يجب ان تكون فيه شروط الصحة سوى التقصير في الضبط بخلاف رجال الصحيح فانهم في غاية الضبط ويعني بقوله من شرط من تقدم من اهل الفن **وحديث تابع الضعيف معتبر** فحسن لا يرد وهو منظر
هذا تعريف للحسن لغيره يعني ان الحديث الضعيف اذا تابعه حديث رجل معتبر ينزل ضعفه حيث جاء ذلك الضعيف من وجه آخر فذلك الضعيف يسمى حسنا لغيره يعني ان حسنه بالجمع للذاته ومن الاشكال ضعيفا ان يغلبان قويا ولذا قال الشافعي في قلتين متجسيتين اضمته احدهما الى الاخرى صارتا طاهرتين قوله وهو اي الاحتياج بالحسن لغيره كالحسن لذاته نظري صواب
ما لم يكن لتهمة بالكذب او شذوذ فانجازه **الحسن**

يعني ان الضعيف انما يكون حسنا لغيره بانضمام ضعيف لمعتبر اذا كان ذلك الضعيف لسوء حفظ راويه او اختلاطه او ستره والمستور من لم تعرف عدالته ولا فسقه او كان لأرسال او تدليس لان كان الضعيف لاثامه بالكذب او الشذوذ وسياق الكلام على الشاذ فحينئذ ابي منع انجازه ذلك الضعيف -
هدى الاررار - ه -

لقوة الضعف حيث فئتقا صر الجابر عن جبره بخلاف غيرها فالضعف فيه قليل يزول بروايته من وجه آخر والمعتبر هو الذي يكتب حديثه للاستشهاد به وهو من ذكر في الرابعة والخامسة من مراتب التبرج وغير المقبول لا يشهد به وهو من ذكر في التلخيص الاول

هذا الذي من غمده قد انتفى **من حقق الحسن وجبا بالمرضى** يعني ان هذا الذي ذكر من تقسيم الحسن الى قسمين وتقريرهما بما رأيت هو الذي انتضاه اي سله من غمده بكس الغين المعجمة اهل التحقيق كابن الصلاح والمخاض ابن عروجهما وقد خلط كثير في تعريف الحسن قوله انتفى ففعله محذوف اي انتضاه

وأخر القسمين دون الاول والاول الصحيح عنه مقتل

يعني ان القسم الثاني من الحسن وهو الحسن الغير دون الاول وهو الحسن لذاته في القوة وان كان مثله في الحجية كما انه ما دون الصحيح في القوة وان كانا مثله في الحجية ان لم يكن الاول صاحب طرق وان يكن مع كلولان اشق

اي محل انحطاط الاول الى الحسن لذاته عن الصحيح في القوة حيث لم يجمع الحسن لذاته من وجه آخر والاحكام عليه بالصحة لانجبا للنقص في السير فيه ويسمى هذا النوع من الصحيح صحيحا الغير والاول هو الصحيح لذاته ومثال ذلك حديث رواه محمد بن عمرو بن علقمة عن ابي سلمة عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه انه صلى الله

عليه

عليه وسلم قال لولا ان اشق على امتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة فوجد بن عمر وشهروا بالصدق وليس في غاية الحفظ والضبط والاتقان والثلاثة مترادفة حتى ضعفه بعضهم لسوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته فحديثه حسن لذاته لكنه لما روى من وجه اخر جبر النقص وصح الاسناد

قال العراقي في شرح الفتنه (تنبية) الحافظ عند اهل الفن يطلق على من يهمل ما يصل اليه وهو المراد هنا ويطلق على من احاط علمه بمائة الف حديث متناوئ اسنادا **فدنا من الذي في سنن للنسائي ويزيدى استقن**

يعني ان ما في الصحيحين مما هو على شرطهما اقوى مما في الكتب الثلاثة سنن الترمذي وسنن ابي داود وسنن ابي عبد الرحمن النسائي لا التزام الصحيحين الصحيح دون الحسن بخلاف السنن فان فيها الصحيح والحسن والضعف والنسائي نسبة الى نسائكسبأ مدينة بخراسان وهو ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب امام عصره في الحديث صنف كتاب النخصائص في فضل علي كرم الله وجهه فداسه اهل الشام تشيها معاوية فحات من ذلك الدوس وهو وطء لاجل سنة ثلاث وثلاثمائة بمكة او بفلسطين والترمذي بكسر التاء والميم بينهما اراء ساكنة والذال وبضم التاء والميم صحيحة وفتح التاء وكسر الميم والاول اشهر نسبة الى ترمذ

مدينة على نهر بلخ المسمى بجيخون وقد يقال لترمز مدينة الرجال ابو عيسى
محمد بن عيسى بن سورة كطلمة بن موسى بن الضحاك من سليم قبيلة من قيس
غيلان قيل ولدا كره وهو صاحب الشامل توفي سنة تسع بالمشاة قبل السنين
وسبعين بالوحدة ومائتين بالثنية وليس هو الترمذي الحكيم صاحب زاد
الاصول واما ابوداود فهو سليمان بن الاشعث الازدي السجستاني بكسر السين
المهمل والجيم وسكنه السين المهمل نسبة الى سجستان قرية من قرى البصرة
بتثنية الباء والفتح اكثر قال بعضهم لما الف كتاب السنن ابى داود
الحديث كما بين لداود الحديث توفي سنة ستة وخمسة وسبعين بالوحدة ومائتين
(تنبية) لا يسمى من ولده عيسى ابا عيسى لانه ان لعيسى على نبينا
وعليه السلام ابا لما روى ان رجلا يسمى ابا عيسى قال له النبي صلى الله
عليه وسلم ان عيسى لابي له فذكره ذلك وحمل ابن سلطان الكراهة على التسمية
تد ابوداود اذ يروي الضيف ان ينفرد فهو على رأى ينييف
يعنى ان سنن ابى داود انما كان دون الصحيحين في القوة لانه يروي في الحديث الضيف
اذ لم يجد في الباب غيره فهو اى الضيف ينييف بضم الهمزة اي يرتفع ويقوى
عنده

هو العلامة
القاري شافعي
الشمائل الترمذي
ابو عيسى

عنده على رأى الرجال اى اجتهادهم فتفصيل الصحيحين على سنة من وجهين
ذكر الحسن والضعيف لكنه لا يخرجهم الا حيث ينفرد قال ابوداود ما مضاه
انه يذكر في كل باب اصح ما عرفت فيه وقال ما كان في كتابي من حديث فيه
وهو شديد فقد بينته وما لم اذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها اصح من بعض
اه قوله صالح اى للاحتجاج لانه قال يكون صحيحا وقد يكون حسنا
والنساء يخرج من لم يؤلف على اطراحه فمخذ مزيج السلف
يعنى ان النساء يخرج عن كل من لم يتفق على اطراحه بتشد يد اطاء اى تركه
والمتروك طعن فيه بترجمة بالكذب بان لا يروي ذلك الحديث الا من جزمته
ويكون مخالفا للقواعد المعلومة او عرف بالكذب في كلامه ولم يظهر منه وقوعه
في الحديث قاله في شرح النقاية قوله فمخذ مزيج السلف اى سلك طريق اهل الفن
في بيان موضوع سنن النساء قال في الالفية
ومن عليها اطلق الصيما * فقد اتى تساهلا صريحا
يعنى على السنن الثلاثة والمطلق كما في ظاهر السنن حيث قال والكتب الخمسة
اتفق على اء المشرق والمغرب على صحتها
قد وناييد بان ينفرد ما
كل صاحب فقه المومنا

أي قيل في السنن في رتبة الصحة ما صنف على المسانيد وهو ما افر فيه حديث
كل صحابي على حديثه من غير نظر للابواب قال في الالفية

* كمنه لطيا لى واحمد ا به و عده للدارمي انتقد ا *
خير عده لابن الصلاح يعني انه انتقد عبد ابن الصلاح في المسندات من الدارمي
لان كتابه على الابواب لا على المسندات والدارمي هو ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن
التميمي الدارمي من بني دارم السمرقندي ودارم بن مالك بن حنظلة
ابن زيد فابن تميم توفي عام خمس وخمسين ومائتين قال ابن حجر الهيتمي والغالب
على مسنده الصحة والاصواب ان يقول على كتابه وانشد البخاري لما بلغه نصيه

☆ ان تبغ تفجع بالاحبة كلمهم وفناء نفسك لا ابالك افجع ☆
ومن المسندات من داني بكر ابن ابي شيبة صاحب المصنف ومسنده الزرار
ومسنده الحميد ومسنده اسحق بن راهويه ومنه من صنف على ابواب الاحكام
الفقرية وغيرها كالكتب النخبة والموطأ وفي كل فائدة لكن الابواب ايسر واسهل

وهي تسمى على حرفي المعجم وقد تسمى بحسب المقدم م

يعني ان المسانيد تسمى على حاليين الاولى ان يجمع مسند كل صاحب على حديثه
مرتبا اسماء الصحابة على حروف المعجم والثانية ان يجمع ذلك مرتبا لهم على حسب

المقدم

المقدم منهم بالقرابة منه صلى الله تعالى عليه وسلم في النسب بأن يبدأ بآبتي
هاشم ثم الاقرب فالاقرب او على حسب المقدم منهم في الفضل بالاسلام بأن يبدأ
بالعشرة ثم باهل بدر ثم باهل الحديبية ثم من اسلم وهاجر بين الحديبية
والفتح ثم مسلم الفتح ثم اصاغر الاسنان كالسائب بن يزيد وابي الطفيل قال الخطيب
ويستحب ان يصنف المسند مطلقا بأن يذكر المتن وطرقه ويبين اختلاف
نقلته فان معرفة العلل اجل انواع الحديث قال عبد الرحمن بن مريدي
لان اعرف علة حديث ليست عندى احب الى من ان اكتب عشرين حديثا
ليست عندى لكن لم يزل يجمع مسند مطلقا وهو مسند ابي هريرة بمرق في طائفة جزء

واقبل الاطلاق الصحة اسند او مسنده ان كان من رتبة

بفتح الميم اي يعتمد عليه يعني ان الامام المتقدم اذا اطلق في الحكم بالصحة او الحسن
على سند وسكت عن المتن كقولهم هذا حديث صحيح اسناده او حسن اسناده ولم
يقول حديث صحيح او حسن قيل ذلك منه وجعل حكما على الحديث بالصحة او الحسن
ويعني بالاطلاق انه لم يعقب قوله صحيح الاسناد او حسنه بذكر علة ولا
قدح لان عدم العلة والقادح هو الاصل والظاهر وكذا الحكم من المتقدم باحدهما
على الحديث انما حديث صحيح او حسن فمراة الحكم باحدهما لا سندى انه متصل الاسناد

مع حصول الضبط والعدالة وعدم الشذوذ والعلّة لكن الحكم بأحدهما على الاسناد
 احط رتبة من الحكم به على الحديث لانه لا يبقى حينئذ صريحاً في صحة المتن
 ولا ضعفه قاله ابن حجر الرّيتي في شرح الاربعين (نسبيه) اعلم ان الاصل عدم
 التلازم بين صحة الاسناد والمتن فقد يصح السند أو يحسن الاستيعاب شروطاً من الاصل
 والعدالة والضبط دون المتن لشذوذ فيه أو علة وقيد يصح المتن ايحسب ذلك السند كافي في غير
 المتن لغيره وفي صحيح سنن اقرال في كل ما قد ظهر اشتراك
 يعني ان في جواب قولهم حديث صحيح حسن مع ان الحسن قاصر عن الصحيح
 اقوالاً في كل من تلك الاقوال اختلال وفساد ولرده على قائله وعدم سلامته
 من الاعتراض عليه لكن نعرض عن نشر تلك الاقوال لعدم الفائدة والجواب
 الصحيح الذي لا اعتراض عليه هو ما ذكره ابن حجر الرّيتي وغيره واليه الاشقة
 ثم الجواب بتنوع اسناد الحسن والصحيح معتمد
 ثم للاستئناف لا للعطف والجواب مبتدأ أو بتنوع متعلق به واللام في قوله
 الحسن بمعنى الى والجاء متعلق بتنوع والصحيح معطوف على الحسن واللام بمعنى
 الى ومعتمد خبر يعني ان الجواب المعتمد عليه في الجمع بين الصحيح والحسن هو تنوع
 سند الحديث المقول فيه ذلك الى سنيين وصنف بالحسن من جهة واحدة
 وبالصحة

وبالصحة من جهة الاخر فما قيل فيه ح صحيح حسن اقوى مما قيل فيه صحيح فقط
 لان كثرة الطرق تقوى

وبالتزدد لوصف من نقل **وعن صحيح** زهير قد نزل
 يعني ان الجمع بين الصحة والحسن يكون بما ذكر عند تعدد الاسناد وعند اتحاد
 يكون بسبب تردد أئمة الحديث لوصف اي في وصف من نقل ذلك الحديث
 اي رواه فهو صحيح باعتبار وصف ناقله عند قوم حسن باعتبار وصفه عند
 آخرين وكان الاصل ان يقول الراوي فيه صحيح أو حسن لكنه حذف حرف التردد
 قوله وعن صحيح اي يعني ان هذا الاخير وهو ما له سند واحد قد نزل وانخط
 في القوة عن قولهم صحيح فقط فصحيح فقط اقوى منه لأن الجزم اقوى من التردد ابن حجر
 الرّيتي وبهذا يعلم ان قول الترمذي كثير هذا حديث غريب لا يعرف الا
 من هذا الوجه لاينا في الجواب المذكور خلافاً لمن زعمه لما علمت انه اذا قيل
 ذلك في ذي اسناد واحد كان باعتبار اختلاف الأئمة في حال ناقله
 أو في ذي اسنادين كان باعتبارهما اه

ثبت ذلك المقبول حين يسلم من المعارض خبر المحكم
 ثم لافقة في ثم يعني بهما تقدم من الكلام في الصحيح والحسن شرع هنا
 هدى الامرار -

قد في تقسيم القبول وهو الصحيح والحن ان ما يسمى محكما بضم الميم وكونه الحاء
 وفتح الكاف وهو الحديث السالم من المعارضة بأن لم يأت خبر ينافيه ومثاله كثير
 والمحكم عند الاصوليين متصفح المعنى ويقابله الجمل وهو ما يدرك ببيان التشابه
 وهو ما استأثر الله بعلمه ويأتي المحكم عند الاصوليين ايضا مقابل المنسوخ ^{لبيغهم}
 واللفظ ان افهم غير القصد فاحكم على استعماله بالرد
 لانه اللبس واما الجمل فهو الذي يفهمه من يعقل
 اول وجه ممكن فمنه **يضيفه الى الحديث المحترف**
 يعني ان الحديث اذا لم يسل من المعارضة بمثله والحال ان الجمع بينهما ممكن
 فذلك الحديث يسمى مختلف الحديث بكسر لام مختلف والى اضافته
 الى الحديث اشار بقوله يضيفه الى الحديث المحترف اي صاحب الحرفة
 والصناعة في علم الحديث وصدا الصناعة مكسورة واول من صنّف في
 مختلف الحديث الامام الشافعي مثاله لا عدوى ولا طيرة مع حديث فر
 من المجذوم فرار من الاسد وهما في الصحيح والجمع بينهما ان هذه الامراض
 لا تعدى بطبعها لكن الله جعل مخالطة البعض سببا لاعداء مرضه وقد
 يتخلف او يقال ان نفى العدوى باق على عمومها والامر بالفرار سبب للذريعة

لثلا

لثلا يتفق الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله ابتداء بالعدوى
 فيظن ان ذلك بسبب المخالطة فيعتقد صحة العدوى فيقع في الخرج
 الافتراضية اذ النسخ عدم **وخيره فالوقف فيه قد حتم**
 اي وان لم يمكن الجمع بين المتعارضين تعين الترجيح ان امكن والبرهان
 كثيرة مبسطة في مطولات هذا الفن وعلم الاصول مثاله حديث ابن عباس
 رضي الله عنهما في الصحيحين انه صلى الله تعالى عليه وسلم تزوج بميمونة وهو
 محرم وحديث الترمذي عن ابي رافع انه نكحها وهو حلال قال وكنت
 السفير بينهما فرجع الثاني بكون راويه صاحب الواقعة وهو ادري بها ^{اقول ورجع}
 قوله فترجى اي فترجى احدهما على الآخر متعين ان امكن الترجيح ومحل ^{اصح الصحيح}
 الترجيح حيث لم ينسخ احدهما الآخر والافنا نسخ ومنسوخ ويتعين
 الناسخ بتأخره وطرق العلم بتأخره من الاجماع بان يجمعوا على انه متأخر
 لما قام عندهم على تأخره ومنه قوله صلى الله عليه وسلم هذا اناسخ لذلك
 او هذا ابعث ذلك او كنت نرسيكم عن كذا فان فعلوه كحديث سلم كنت
 نرسيكم عن زيارة القبور فزروها فانها تذكر الآخرة ومنها قول الرازي
 لهذا سابق على ذلك او متأخر عنه كقول جابر رضي الله عنه كان آخر الامر

من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار ومنه ما قول
الراوي في حديث علمنا ان له ناسخا ولم يتعين هذا النسخ ولا اثر لموافقته
احد النصين للأصل اي للبراءة الاصلية وثبوت احدي الآيتين في المصحف بعد
الآخرى وقوله هذا ناسخ خلافا لما في نعيم الثلاثة توثيقا لثبوت النسخ وقوله
وغيره فالوقف الخ غير مبتدأ والجملة بعده خبره وحتم بضم الحاء بمعنى وجب
يعني ان غير ما ذكر وهو ما لم يعلم المتأخر منها مع عدم امكان الجمع والتزجيح يجب
الوقف عن العمل بواحد منهما للتساوي حتى يظهر مرجح كحديث ابي داود انه
صلى الله عليه وسلم سئل عما يعمل الرجل من امراته وهي حائض فقال ما فوق
الاذن وحديث مسلم امنعوا كل شيء الا النكاح الى الوطء فهو يدل على حل
الاستمتاع بما بين السرة والركبة والاول يحرمه ما لم يفرج التحريم لاجل الاحتياط
قاله السيوطي في شرح النقاية وقلت انا يرجح ما في صحيح مسلم لانه اعلى في الصحة
مما في غير صحيح البخاري (الفريب والعيزر والمشهور)
سمى عيزر لقلته وجوده او من العزة بمعنى القوة لمجيئه من طريق آخر وسمى
المشهور مشهورا لوضوحه وبما يطلق على ما اشتهر على الالفة ولو كان له
اسناد واحد بل ولو لم يوجد له اسناد اصلا قاله السيوطي

وما به انفراد

وما به انفراد او طلقا فذلك بالفريب قد تحقق
ما نكرة موصوفة مبتدأ أخبره جملة فذلك بالفريب قد تحقق بفتح التاء يعني
ان الفريب حديث تفرد به راو واحد مطلقا اي تفرد في المتن او الاسناد بأمر لا
يذكره غيره من الرواة ومعنى قوله فذلك بالفريب الخ انه ثبت ذلك الموصوف بما ذكر
حال كونه مسمى بالفريب والفريب منه صحيح كافر الصحيحين كحديث السفر قطعة
من العذاب ومنه حسن وفي جامع الترمذي منه كثير ومنه ضعيف وهو الغالب
على الخرائب قال احمد بن حنبل لا تكتبوا الخرائب فانها منكبر وعامة ما عن الضعفاء
وما به الاثنان قد تفردا كذا ثلاثة عزيزا راجدا
يعني ان الحديث الذي تفرداثنان بشيء في سنده او متنه او ثلاثة دون
سائر رواة الحافظ المروي عنه وجد وعلم عندها هل الفن عزيزا اي مسمى بالعزة
اي قوته بمجيئه من طريق اخرى او قلته وجوده هذا ما عليه الاكثر خلافا
للسيوطي في شرح النقاية حيث جعل ما تفرد به ثلاثة مشهورا والباء في قوله
به في البيتين ظرفية اي تفرد في شأنه سواء تفرد بالحديث من اصله او شيء في سنده او
متنه ومثاله كما في شرح النقاية حديث الشيخين عن انس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يؤمن احدكم حتى يكون احبا اليه من نفسه وماله ووالده وولده والناس

إجماعين رواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صريه ورواه عن عبد العزيز
اسماعيل بن علية وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة

في الضعيف كذا الحديث

يعني أن غير الغريب والعزيز يسمى مشهورا وهو ما يرويه ثلاثة فالكثرة على رأي
أربعة فالكثرة عند الأكثر صحيحة حديث أن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه
من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء فإذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء
جرا لا فسلوا فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا وغير الصحيح حديث الأذنان
من الرأس ثم من المشهور ما هو مشهور عند المحدثين وغيرهم كحديث المسلم
من سلم المسلمون من لسانه ويده ومنه ما هو مشهور عند المحدثين فقط
كحديث أنه صلى الله عليه وسلم قنت شررا بعد الركوع يدعو على رطل وذكوان
قوله كل يتضح يعني أن كلام الغريب والعزيز والمشهور يكون صحيحا وضعيفا
وقد سبقت أمثلة ذلك خلافا لما نعلمه ^{كأن} العزيز شرط الصحيح وهو مردود
بأفراد الصحيحين وإنما كان الضعيف فيها والصحة لتوقف الاستدلال بها
على البحث عن الأحوال رواها بخلاف المتواتر وقد يقع فيها ما يفسد العلم النظري
بالقرائن على المختار قاله ابن حجر في تجميع الفكر في علم الآثار

ثم من المشهور ما قوا ترا وهو ما يرويه جمع خطرا

كذبهم عرفا ^{يعني أن المشهور منه الحديث المتواتر وهو حديث يرويه}
جمع أي عدد يستحيل تواترهم على الكذب عادة ومن قال عقلا فقد وهم قاله
زكريا في حواشيه على المحلى وقال بعضهم ما يرويه عدد يستحيل وقوع الكذب
منهم اتفاقا بلا قصد وهو يوجب اليقين فلا يحتاج إلى البحث عن حال رجاله وحصوله
العلم بضمون خبر آية اجتماع شرائط المتواتر من كونه خبر جمع يستحيل تواترهم
على الكذب ولا تكفي الأربعة في عدد الجمع المذكور وما زاد صالح من غير اعتبار عدد معين

على الصحيح: كبح الخف رفع اليدين عادم للخلف

وقد روى حديثه من كذا **أكثر من ستين سنين صحيحا**

أي من أمثلة المتواتر وهو بالمشكاة الفوقية وهو لغة التابع حديث مسحه
صلى الله عليه وسلم على الخف فقد رواه سبعون من الصحابة وحديث رفع

اليدين في الصلاة فقد رواه نحو الحسين منهم وأما رفع اليدين فقال فيه البيهقي ^{في الدعاء}

وقع لي من طرق تبلغ العشرين في قوله رفع اليدين مبتدأ خبر عادم

للتخلف بضم الخاء المعجمة أي لا خلاف في تواتره وقد روى حديثه صلى الله عليه

وسلم من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار اثنان وستون من الصحابة

منهم العشرة وقيل نحو المائة وقبل نحو المائتين وحديث الحوضي رواه غشي وخشوع
من الصحابة وقد ألف البيهقي في المتواتر كتابا باسمه لازهار المتناثرة في الاجناس المتوزعة
اورد فيه مائة حديث (تنبيه) لا بد من وجود المتواتر في سائر الطبقات
ان كانت ثم لكن الكتب المشهورة المقطوع بنسبتها الى مصنفها اذا اجتمعت
على اخرج حديث وتعددت طرقه تعدد احتميل العادة توأما هم على الكذب
معه افاد العالم اليقيني بصحة نسبه الى قائله قال البيهقي **(السلسل)**
ولابن جابر الاندلسي في مصر على سبيل التورية

ما زلت أسند من محاسن ارضنا خبرا صحيحا ليس بالمقطوع

كم مرسل من ينل ما وسلسل وصديج من هضبه المرنوع

اللقاب الحديثية هي المعاني القريبة عند اهل الفن الغير المقصودة

سلسل ما الوفق فيه ريدا في صفة الرواة او وصف ارا

ما نكرة موصوفة بالجملة بعده مبتدأ خبره سلسل يعني ان السلسل يقع السين

حديث وجد فيه الاتفاق في صفة الاداء كقول كل من رواه سمعتنا وحدثنا

أو أخبرنا أو أنبأنا أو عن أو وجد فيه الاتفاق في صفة الرواة القولية

أو الحالية الاول قوله صلى الله عليه وسلم يا معاذ اني احبك فقل في دبر كل صلاة

اللهم اغني

اللهم اغني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فقد تسلسل بقول كل من رواه
وانا احبك فقل والثاني حديث ابى هريرة رضي الله عنه قال شبك بيدي ابى القاسم
صلى الله عليه وسلم وقال اخلف الله الارض يوم السبت الحديث فقد تسلسل تشبيك
كل واحد من رواه بيده من رواه عنه وكالمسلسل بالحفاظ والفقراء وقد تسلسل
بالقراءة او بالبلد واجتمعا في حديث رواه اسماعيل بن ابى اويس الأصبهاني عن
خاله الامام مالك عن عمه ابى سهيل عن ابنه عن طلحة بن عبيد الله احد
العشرة لأن ما كالحليفه وهو حديث ضمام بن ثعلبة حيث جاء يسأل
عن الاسلام رواه البخاري في كتاب الايمان ويتسلسل بالوقت كحديث تسلسل
قصي للاخفاء بيوم الخميس ويتسلسل بالمكان وانواع التسلسل كثيرة وخبرها
مادل على اتصال السماع وعدم التدليس ومن فضيلة المسلسل اشتماله
على مزيد الضبط من الرواة

وقل وصف للتسلسل **المتن** من نسخته ونقشه علم

يعني ان التسلسل كتشبيك الاصابع وكقوله وانا احبك تقل سلامته من الضعف

وقد يفتح كتحريك الشفة الذي اورد البخاري في بدء الوحي وقال القسطلاني

في ارشاد الساري واصحافه سورة الصاف قوله لا المتن بالرفع معطوف على وصف

نصدي البرار - ٧ -

اي لا نقل سلامة المتن الذي في اسناده تسلسل من الضعيف بل كثيرا ما يسلم
والمتن اصله الظاهر الذي به قوام البدن تشبه به ما يقصد من الكلام كلفظ
الحديث قوله ونقصه علم مبتدأ وخبر اي علم نقص التسلسل يقطع السلسلة
في اوله او وسطه او آخره كحديث عبد الله بن عمر وفتح العين المسلسل بالاولية
فانه انما يصح التسلسل فيه الى عمرو بن دينار وانقطع فيما فوق ذلك (تنبيه)
اعلم ان المسلسل يقيد بما وقع به التسلسل فيقال مثلاً المسلسل بتجريد الشفة
او مسلسل الحلف كحدثي فلان وحلف قال حدثه فلان وحلف والمسلسل
بالمصاحفة **المديح**

مديح ما ينقل القريين **عن آخر وعكسه مبين**
المديح بضم الميم وفتح الدال المزملة وفتح الموحدة المشددة يعني ان الحديث الذي
ينقله ويرويه الراوي عن قريته الذي يروي عنه يسمى عندها هل الفن
مديحاً والمديح عندها هل البدع الطبايع في الالوان كقوله
تردي ثياب الموت حمراناً **لها الدليل الا وهي من سند من خضر**
من يبيع المطر الارض اذا ازيتها بالنبات قوله وعكسه مبين مبتدأ وخبره
مبين معناه ظاهر من ابان الراعي بمعنى بان الثلاثي المراد بالعكس ان ينقل القريين

الآخر

الآخر عن القريين الناقل عنه ففي الصحابة كرواية كل من عائشة وابي هريرة
رضي الله تعالى عنهما عن الآخر وفي التابعين كرواية كل من الزهري وابي الزبير عن الآخر
وفي تابعيهم كرواية كل من مالك والاوزاعي عن الآخر وهكذا فيمن بعدهم
ورواية احد القريين عن الآخر الذي لم يوقف على رايته عنه تسمى انفراداً في اللفظ
مديحاً وهو اذا حمل الخلف **عن آخر وغيره انفراداً** قد

اي انفراد احد القريين على الآخر كرواية سليمان التيمي عن مسعر
من قد تقارب ابني وسند **ونادى يلقي باخر فقد**

من خبر مبتدأ محذوف اي القريتان من تقارب يعني ان القريتين هما اللذان
تقارب سنهما غالباً وتقارب سندهما في العلو ومن غير الغالب الاكتفاء في
تسميته مديحاً بالتقارب في السند وان لم يوجد في السن كما هو مذاهب الحاكم
والى هذا الاشارة بقوله ونادى الخ اي يلقي ويوجد التقارب باخر بكسر
الخاء اعلى السند فقد اي فقط دون التقارب في السن **(الضعيف وهو المردود)**
يعني ان الضعيف مردود لا يحتج به في الاحكام الشرعية بخلاف المقبول الذي
هو الصحيح والحسن والرديكون لسقط او طعن والاول منه المعلق والمرسل والمفضل
والمنقطع والطعن يكون لكذب الراوي وتبرمه بالكذب او فحش غلطه او غفلة

أولئك أو مخالفتهم أو جبرالته أو كونه مجهولاً أو بدعته أو سوء حفظه
 الأول الموضوع والثاني المتروك وصورة التهمة أن لا يروى ذلك الحديث
 إلا من جهة واحدة ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة أو عرف بالكذب في كلامه ولم يظهر
 منه وقوعه في الحديث والقسم الأول من المتروك من أخف الضعيف والثالث
 وهو ما كان الطعن في نفسه غلطاً أو غفلة أو فسقاً هو المنكر على رأي والمخالفة
 إن كانت بتغيير السند كأن يروى جماعة الحديث بأسانيد مختلفة يرويه
 عنهم راوي يجمع الكل على اسناد واحد منها ولا يبين فمدح السند وإن
 كانت بتقديم وتأخير في السند أو المتن فمقلوباً وأبدال الراوي أو لفظ
 بآخر فمضطرب أو بتغيير نقط في نص أو شكل في حرف والمراد بسوء الحفظ أنه
 لا ترجع أصابته على خطئه فإن لازم فساد أو طرأ الكبر أو مرض أو احتراق
 كتبه وكان يقدمها فراجع إلى حفظه فساداً فمختلط
 فاقد شرط القبول بنجتنى شرطاً من التي مضت للحسن
 فاقد شرط خبر مبتدأ أحد وفي أي هو أي الضعيف فاقد الخ ونجتنى مبتدأ
 بنون العظمة والجيم مضاه نقصد يقال اجتنبناه ما أي وردناه يعني
 أن الحديث الضعيف هو الفاقد شرطاً من شروط الحسن التي مضى ذكرها وهي
 اتصال

أوضح من قول البيهقي في البيهقي
 هو الذي عن ضعف الحسن خلا وهو على مراتب فلهذا
 وإن الصلاح فله فقد يدل على كثير وهو لا يفيد

اتصال السند فلا بد منه أن لم ينجر المرسل بما يؤكده كما سيأتي والعدالة والسلافة
 من كثرة الخطأ ومجيبه من وجه آخر حيث كان فيه منور والسلافة من العلة والشذوذ
 بقدر بعده عن الشرط **مختلفاً يكون في ربه**
 يعني أن الضعيف يكون مختلفاً في الهبوط أي في الانسفال والضعف بحسب بعده
 من شروط الحسن والدال في بقدر ساكنه فافقد فيه شرطان كالسلامة من العلة
 والشذوذ والضعف ما فقد فيه أحدهما وما فقد فيه ثلاثة أضعف ما فقد
 فيه اثنين وهكذا أنواع الضعف تبلغ تسعة وأربعين بتقديم المثناة على البز قال في الألفية
 وعده البستي فيما أوعى تسعة وأربعين نوعاً
 والبستي يضم الموحدة محمد بن حبان صاحب الصحيح
 أعلى الضعيف ما دعوا مضعفاً ما البعض وهما وبعضهما
 يعني أن أعلى الضعيف الحديث المضعف وهو ما لم يجمع على ضعفه بل في سند أو مضمونه
 تضعيفاً لبعضهم وتقوية لأخرين وفي الصحيحين من الأحاديث المضعفة عشرة
 ومائتان للبخاري منها أقل من ثمانين والباقي لمسلم ومن الرجال المضعفة ثمانون
 للبخاري ولمسلم ستون ومائة والصواب في ذلك كله الصحة والروا في دعوا بعض
 سمو الأهل الفن ورهاه بتشديد الراء ضعفه

أوضح من قول البيهقي في البيهقي
 هو الذي عن ضعف الحسن خلا وهو على مراتب فلهذا
 وإن الصلاح فله فقد يدل على كثير وهو لا يفيد

وبين الضعيف في العقائد وحكم ربنا العظيم الواحد
 يعني إذا حدثت بحديث ضعيف أو كتبه يجب عليك أن تبين أنه ضعيف
 إذا كان ذلك الضعيف وارداً في العقائد كصفات الله تعالى وما يجوز أو استحليل
 عليه تعالى وكذا في حق المرسل عليهم الصلاة والسلام وكذا يجب بيان ضعفه
 إذا كان في أحكام الله تعالى التكليفية والوضعية من المطلوب والمنهي والمباح
 ومن أقسام خطاب الوضع التي أشار لها السبكي بقوله وإن ورد سبباً أو شرطاً
 أو مانعاً أو صحيحاً أو فاسداً فوضع ما الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال
 ونحوها فقد جوز والتساهل في رواية الضعيف فيها دون بيان ضعفه
 (واحتج بالضعيف في الفضائل) احتج فكل أمر والأمر للاستحباب
 أي يستحب الاجتماع والعمل بالضعيف ما لم يكن موضوعاً قاله النووي في الأذكار
 ويؤخذ منه اندراج الموضوع في الضعيف لكن لا يجتمع به ولا يعمل به إلا في فضائل
 الأعمال والأشخاص كفضل أبي بكر رضي الله عنه مثلاً قال ابن حجر الهيتمي في شرح
 الأربعين لأنه إن كان صحيحاً في نفس الأمر فقد أعطى حقه من العمل به والا
 لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير وفي حديث
 ضعيف من بلغه عن ثواب عمل فعمله حصل له أجره وإن لم يكن قلته اهـ والاجتماع

به في الفضائل

به في الفضائل هو المشهور واحتج بالفضائل عن الأحكام نحو هذا أو ضوئي
 ووضوء الأنبياء قبله فإنه ضعيف لا يثبت به حكم هو كيفية الوضوء بل لا
 يحتاج في الأحكام إلا بالصحيح والحسن لذاتهما أم لا قال في الأذكار إلا أن يكون
 في احتياط في شيء من ذلك كما إذا ورد حديث ضعيف بكرة بعض السوء
 والآنحة فإن المستحب أن يتنزه عنه ولكن لا يجب اهـ وللعمل بالضعيف في نحو
 الفضائل والترهيب شرط أن أشار لهما بقوله

(بشرط الاندراج تحت شامل) وندم الغزالي من ينتقى
 أي بشرط اندراج أي بشرط اندراج تحت أصل صحيح شامل له على سبيل تفه
 العموم ليكون ذلك الأصل هو المستند فيخرج ما يخرج بحيث لا يكون له
 أصل أصلاً بشرط أن ينوي حين العمل عدم عزوه إلى من ينتقى أي يختار
 وهو النبي صلى الله عليه وسلم لئلا ينسب إليه ما لم يقله فحديث من سئل عن
 علم فكتنه الجبه الله بلجام من النار يوم القيامة بناء على أنه ضعيف منديج
 بما دل عليه من الوعيد على كتم العلم تحت منعه قوله تعالى وانفعلوا الخير لعلمكم تنفعلوا
 إذا الأمر بالشيء نهى عن منعه (ربه منع وجواز مطلقاً)
 يعني أن في العمل بالحديث الضعيف قولاً بالمنع مطلقاً أي في الفضائل وغيرها

وهو لابن العربي المالكى لأن الفضائل إنما تتلقى من الشرع فاثباتها بالضعيف
 اختراع شرع لم يأذن به الله ورد بانه إنما هو ابتغاء فضيلة بأماره ضعيفة
 من غير ترتيب مفسدة عليه وجواز العمل به مطلقا عن الامام احمد اذا لم يوجد غيره
 وفي رواية عنه ضعيف الحديث احب اليما من رأى الرجال قال الشهاب في شرح
 الشفاء وذكر ابن حزم الاجماع على ان مذهب ابي حنيفة ان ضعيف الحديث
 اولى عنده من الراى والقياس اذا لم يجد في الباب غيره اهـ ومثال العمل بالضعيف
 في الفضائل ان يروى حديث ضعيف فيه أن من فعل كذا كان له كذا وكذا من الاجر
 فتعمل به رجاء ذلك وما نرى في وعد وخطا وكر وسند الفردوس ضعيف شهر
 كذا نوادر الاصول وزاد للحاكم التاريخ ولتجسد
 يعنى ان ما نرى ان نسب الى علق بفتح العين وسكون القاف والى ما بعد هـ ضعيف يتقنى
 بالعز واليه او الى بعض ما عن بيان ضعفه فحق للفقيل بالتصنيف الحافظ
 ابو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المالكى صاحب كتاب الضعفاء ثقة جليل
 وعد بفتح العين المهملة والدال لا بين عدى في الكامل وخطا بالخاء المعجمة
 والطاء المهملة المخطيب وكر لا بن عساكر في تاريخه وسند الفردوس لليلى
 ونوادر الاصول للحكيم الترمذى وهو محمد بن علي بن الحسن بن بشر الزاهد المؤذن
 دق

وقد طعن الناس في اعتقاده لكلام صدر عنه في بعض تصانيفه وليس هو
 صاحب السنن والشمائل والحاكم هو ابو عبد الله محمد بن عبد الله محدث
 القسبي النيسابوري الحافظ شيخ الحديث في عصره عرف بابن البيع بفتح الباء وكسر
 التحتية المشددة صاحب التصانيف الجليلة توفي عام خمس واربعمائة وفي
 مستدركه على الصحيحين احاديث ضعيفة واخرى موضوعة انتقدت عليه
 قال الشهاب افندى في شرح الشفاء وكذا ما يعزى لابن الجارود في تاريخه بخلاف
 المنتقى له فكل ما يعزى اليه فهو صحيح وكذلك المستخرجان وموطأ مالك والصحيحان
 عند السبوطى وغيره وسحيح ابن خزيمة وابو عوانة وابن السكن وابن حبان فالعزو
 اليها مسلم بالصحة كما في الجامع لصلى الدين الهندي وما عدا ما ذكر فيه صحيح
 وحسن وضعيف ر المرفوع
 ما انضاف من قول كذا او نقل لسيد الخلق الكريم الاصل
 ما خبره صبيد احمذ وفي اي هو ما انضاف يعنى المرفوع حديث اضيف لسيد الخلق
 صلى الله عليه وسلم قولاً كان او فعلاً ومن الفعل التقرير اضافه صحابي او غيره
 اتصل اسناده ام لا فيدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمفضل
 اورد صاحب اواذى نقل والاولى اوضح عند من نقل
 هدى الابرار - ٨ -

يعني ان الخطيب قال ان المرفوع هو ما اخبر فيه الصحابي عن قوله عليه الصلاة والسلام
 أو فعله فطلى هذا لا تدخل مراسيل التابعين فمن بعدهم وعند بعضهم المرفوع هو
 متصل الاسناد فلا يدخل فيه المرسل قال ابن الصلاح ومن جعل من اهل الحديث
 المرفوع في مقابلة المرسل فقد عني المرفوع المنصل والاول من الاقوال الثلاثة هو الاصح عند اهل النقل
 امرت أو نهيت قل وأمرنا **الرفع حكمه على ما شئنا**

ان كان من ذي صحة: يعني ان قول الصحابي امرت أو أمرنا أو امر بكذا بالبناء
 للفصول في الثلاثة وكذا قوله نهيت أو نهينا أو نهى عن كذا له حكم المرفوع
 على الصحيح وهو قول الأكثر فهو من انواع المرفوع لان مطلق ذلك ينصرف بظاهره الى
 من اليه الامر والنهي وهو الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كقول ام عطية أمرنا
 أن نخرج في الصيدين العواتق وذوات الخدور وأمر الحيض أن يعتزلن مصلى المسلمين
 وكقولها أيضا نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا وكلاهما في الصحيح وكذا
 قول انس امر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الإقامة ولا فرق بين ان يقول الصحابي
 ذلك في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو بعده ومقابل الصحيح قول الاسماعيلي
 وإني بكر الصير في ما اذا صرح الصحابي بالامر كقوله أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بكذا فهو مرفوع بلا خلاف **وقوله** اعني من السنة دأبنا عليه

يعني

يعني ان قول الصحابي من السنة كذا حكمه دأبا أي ابدأ حكم أمرت أو نهيت في كونه
 له حكم المرفوع على الصحيح كقول علي رضي الله تعالى عنه من السنة وضع الكف على الكف
 في الصلاة تحت السرة لان الظاهر انه لا يريد به السنة النبي صلى الله عليه وسلم
 وقال بعضهم يحتمل ان يريد به غير سنته كسنة البلد فلا يحمل عليها (تنبيه)
 سنة النبي صلى الله عليه وسلم طريقته وشريعته قال في مطالع المسرات على
 دلائل الخيرات وهي ما كان عليه هو واصحابه وشمل ذلك الاعتقادات
 والاقوال والافعال والاخلاق والاحوال اه

أركان في الاشهر من دون كذب
 يعني ان قول الصحابي كذا نفعل او نقول او نركب او نؤخذ من قبيل المرفوع اذا قيد
 بعهد النبي صلى الله عليه وسلم أو عصره كقول جابر كنا نفضل على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم متفق عليه وكقوله كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لان ظاهره مشعر باطلاعه صلى الله عليه وسلم وقرره عليه لم ينكر
 وقبل ليس من المرفوع اما اذا ذكر اطلاعه عليه فحكمه الرفع اجماعا كقول ابن عمر رضي الله
 عنهما كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي افضل هذه الامة بعد نبيها ابو بكر
 وعمر وعثمان ويسمع ذلك ولا ينكره رواه الطبراني فان لم ينسب ذلك لعمر

قوله كقوله على
 رواه ابو داود اه

قوله كقوله على
 رواه ابو داود اه

بل قال كنا نفضل ولم يصفه الى زمانه فمستد على ما اختاره الحاكم وكلام البخاري
 يشعربه وقال الدارقطني والخطيب وغيرهما موقوف وقال الحافظ ابن حجر والمحققان موقوف
 لفظ مرفوع حكما لان الصحابي اوردته في مقام الاحتجاج فيعمل على انه اراذ كونه
 في زمانه صلى الله عليه وسلم قوله او كان يعني ان قول الصحابي كان الناس
 يفعلون كذا مثل كنا منطوقا وفهوما كحديث المغيرة بن شعبة كان اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون بابا بالاظاير وكقول ابن عمر رضي الله عنهما ان
 كان الرجال والنساء في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتوضون جميعا
 الصحيح نفعه لما تقدم ولتوفر دواعي الصحابة الى السؤالهم عما يقع لهم وقالوا
 لا احتمال عدم اطلاعه عليه وهو ضعيف

رقوله حديث المغيرة
 رواه اسير في المدخل
 والبخاري في ربه
 عن انس

تفسير صاحب تعلق بالسبب ارفع حلق

يعني ان تفسير الصحابي الذي شاهد الوحي والتنزيل حكمه الرفع لكن
 خصه ابن الصلاح والعراقي بتفسير ذكر فيه سبب النزول كقول جابر
 رضي الله تعالى عنه كانت اليهود تقول من اتى امرأته من دبرها في قبلها
 جاء الولد احول فانزل الله تعالى نساؤكم حرث لكم الآية والايذ كرفيه
 سبب النزول فموقوف قال في شرح النقاية وفيه شيء فقد كان الصحابة

قوله يقول جابر بن
 رواه مسلم اه
 طا عن

يتماشون

يتماشون عن تفسير القرآن بالرأى ويتوقفون عن اشياء لم يبلغهم فيها شيء
 من النبي صلى الله عليه وسلم وقاد ظهروا في تفصيل حسن اخذته مما رواه ابن جرير
 عن ابن عباس موقوف من طريق ورفوعا من اخرى ان التفسير على اربعة اوجه
 تفسير تعرفه العرب من كلامها وتفسير لا يفد احد بحوالته وتفسير يعلمه العلماء
 وتفسير لا يعلمه الا الله فما كان من الصحابة مما هو من الوجهين الاولين فليس
 بمرفوع لانهم اخذوه من معرفتهم بلسان العرب وما كان من الوجه الثالث فهو
 مرفوع اذ لم يكونوا يقولون في القرآن بالرأى والمراد بالاربع المتشابه

قوله يبلغ بغير

يعني ان قول القائل عن الصحابي يرفع الحديث او يبلغ به او ينميه او رواية
 له حكم المرفوع صريحا وادف هذه الصيغ الاربعة او تصرف من مصدرها
 فانه حكمها كقول البخاري عن ابن عباس الشفاء في ثلاث شربة غسل وشربة
 مجسم وكية نار وانهم امتى عن الكي رفع الحديث وروي مسلم عن ابي هريرة يبلغ به
 قال الناس تبع لقريش وروي في الموطأ عن سهل بن سعد قال كان الناس يقولون
 ان يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال ابو حازم لا
 اعلم الا انه ينمى ذلك يقال غيبت الحديث الى غيرى رفضه واسندته



واما لو قال ينميه الى النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً فرفع معناه لو كان النامي
غير الصحابي وهو من التابعين **يعني ان الصنيع الابرع وما ضاهاها**
اذا كانت عن التابع فمرسل مرفوع وقوله مرسل بالنصب حال من فأنشأ عرف
وفي نسخة **يعني ان في قول التابع من السنة كذا خلافاً**
قيل مرفوع مرسل وهو القديم للشافعي ورجع عنه الى انه متصل موقوف عليه لأنهم
يطلقونه ويريدون سنة البلد واذا قال التابعي امر كذا ونحوه فمرسل موقوف عليه **وهو مرفوع**
احتمالات للفراحي **سألتني** **فيه بيان** **رأيت** **في نسخة**
يعني ان محاله حكم المرفوع ما اتى عن صاحب موقوف عليه فلا مجال فيه للرأي أي
الاجتهاد ولم يأخذه عن الاسرائيليات ولم يتعلق ببيان لغة أو شرح غريب
كالاجابة عن بدء الخلق وامور الانبياء والملاحم والبعث **اذك هذا** **المجال للرأي**
فيه فلا بد للقائل من موقف ولا موقف الصحابة الا النبي صلى الله عليه وسلم
أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة وقد فرض انه من لم يأخذه عن اهلها
وانما كان له حكم الرفع تحسينا للظن بالصحابي كقول ابن مسعود من اتى ساعراً
او عرفاً فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم والمعارف من يخبر بما اخفى
من المسروق ومكان الضالة كما روى مرفوعاً **المسند** **بصيغة اسم المفعول**
ذو الرفع

قوله ولم يأخذه عن الاسرائيليات هذا الشرط كالحفاظ لسيوف في الفتيمة يقول
وهو ما اتى ومثله بالرأي لا به يقال اذ عن سالف ما حملته اهلي

ذو الرفع **أورد في السند** **وايقض** **الرفع** **او مرسل**
يعني ان في الحديث المسند ثلاثة اقوال قال ابن عبد البر هو ما رفع الى النبي صلى الله عليه
وسلم متصل كان كماله عن نافع عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم أو منقطعاً
كالك عن الزهري عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فان الزهري لم يسمع
من ابن عباس فعلى هذا يستوي المسند والمرفوع وقال الخطيب المسند ما اتصل
اسناده من رايه الى منتهاه واكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم فعلى هذا يدخل فيه المرفوع والموقوف
والمقطوع وهو قول التابعي وكذا قول من بعده لكن كلام اهل الحديث غير الخطيب
يأبى دخول الاخيرين وجزم الحاكم ان المسند هو المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم
باسناد متصل قوله ذو الرفع خبر لمبتدأ محذوف وذو الوصل معطوف على ذلك
الخبر والاطلاق راجع الى ذي الرفع اذ هو متصل كما تقدم وانتقي بمعنى اختار **المسند**
متصل السند **سما** **توسل** **وهو** **بفتح** **او** **رفع** **توسل**
يعني ان المتصل الى صحابي اسنده الى النبي صلى الله عليه وسلم يسمى متصلاً وموصولاً
وكذا اذا اتصل الى صحابي واليه الاشارة بقوله وهو اي المتصل برفع أو بوقف
يحتفل بالفاء الرأسه اي يظهر متلبساً بالرفع والوقف اما قول التابعين اذا اتصل

نسخة كذا

اسنادها اليهم فلا تسمى متصلة الامع التقييد بقولهم هذا متصل الى سعيد
 ابن المسيب او الى الزهري او الى مالك مثلاً **الوقوف**
 ويسمى ذا وصل وقطوع **الوقوف** من الاثر
 اي سمى ذا وصل وذا قطع اي انقطاع اذا قصر ضم الفاق اي حبس بالصاحب
 اي عليه الموقوف والاشرسواء كان ذلك المقصور على الصحابي **تولاه** او فعلاً اتصل
 اسناده ام لا مع انه للرأي فيه مجال والا كان حكمه الرفع وتسمية الرفوع اثراً
 هو اصطلاح المتقدمين وعند المتأخرين لا يسمى الرفوع اثراً بل خبر فقط
 ويسمى المقطوع اثراً كالموقوف

وانما تقف **فما فلا تقييد** **الوقوف**
 يعني ان الموقوف عند الاطلاق هو الموقوف على الصحابي واذا اردت ان تقفه على
 غير الصحابي كالتابع فسا فلا كتابع التابعين فمن بعدهم فقيدهم الوقف بهم فقل في التابعين
 موقوف على عطاء أو طاب أو أوقفه فلان على هذا مثلاً وفي تابعيه موقوف على مالك
 على الثوري على الازاعي على الشافعي مثلاً قوله سا فلا حال من غير واي ذهب ذلك
 الغير سا فلا عن الصحابي الى اى رتبة كانت **المقطوع** ويجمع على مقاطيع بالياء
 أو مقاطع بلا ياء ويما يقال المقطوع منقطع وللمنقطع مقطوعاً بمنزلة الحقيقة قاله
 السيوطي

السيوطي لأن المقطوع من مباحث المتن والمنقطع من مباحث الاسناد
 ويسمى مختصاً بين قد تبعها **لاغير** **يقطوعاً** **تكن** **متبعها**
 يعني ان المقطوع هو الحديث الموقوف على التابعين قولاً كان أو فعلاً وقوله لاغير هو
 بالضم اي لاغير التابعين فلا يسمى مقطوعاً بل يسمى موقوفاً اذا قيد الوقف كما تقدم
 أو منداً اذا اتصل اسناده على رأي الخطيب وقوله متبعها اسم فاعل اي متبعها
 اهل علم الحديث **المرسل** بصيغة اسم المفعول وهو في اصطلاح الاصوليين
 قول غير الصحابي تابعياً كان أو من بعده قال صلى الله عليه وسلم كذا أو فعلة مستقطا
 الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم واما في اصطلاح الحديث فهو ما اشار به بقوله

ما في التابع مرسل **تيل** **كبير** **شم** **كن** **ذائي** **المستطيل**
 يعني ان المرسل عند اهل الفن هو الحديث الذي رفعه التابع الى النبي صلى الله عليه وسلم
 بأن قال فعل كذا أو قاله كان التابعي صغيراً كالزهري وابي حازم ويحيى بن سعيد
 الانصاري أو كبيراً وقيل المرسل ما رفعه التابعي الكبير كسيد الله بن عدي بن النخيل
 وقيس بن ابي حازم وسعيد بن المسيب بكسر الياء عند اهل الحجاز واهل العراق
 ينفخونه لكنه يكرهه وقال سيبويه في سيبهم الله فعلى هذا مرفوع الصغير
 يسمى منقطعاً ووجه تسميته عند منقطعاً ان المنقطع ما حذف منه واحد
 هدى الابرار - ٩ -

ليس بصحابي وهذا كذلك لأن الغالب رواية الصغير عن الكبير لكن التفسير
الأول هو المستطيل أي الرابع والمشهور وقيل المرسل ما سقط أو ما زاد فالكثير من أي موضع كان
ثم الكبير عند ذي النجاة أكثر ما يروى عن أصحابه

يعني أن التابعي الكبير عند أهل النجاة في معرفة المرسل أكثر رواياته عن الصحابة
والصغير أكثر رواياته عن التابعين وفي فتح الباري أن الكبير من أدراك الصحابة
وأن لم يلقهم قاله في كتاب التيمم وعلى هذا يكون الزهري كبيرا إذ لقي ثلاثه عشر من الصحابة
واحتج مالك به وأحمد كذا أبو حنيفة المؤيد

أي احتج مالك وأبو حنيفة وأحمد في أشهر الرايتين عنه بالمرسل قالوا
لأن العدل لا يسقط الوساطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم إلا وهو
عنده عدل والأكابر تلبسوا قاذفيه ولا احتج مالك بالمرسل افتى على الكيفية
بعدم حنث من حلف بالطلاق ما في موطن مالك من الأحاديث صحيح مع ما
فيه من المرسل لأن المرسل عندهم صحيح يحتج به

وتبيل أن يكن من أهل النقل **مرسله لحفظه للعدل**

أي قيل يحتج بالمرسل أن كان مرسله من أهل نقل الحديث كابن
المسيب والشعبي وأما قبل حينه لحفظ المرسل أي معرفته للعدل بخلاف من
لم يكن

من لم يكن من أهله فقد يظن من ليس له عدل لا يفسد لفظه وخبر ابن الحارث هذا القول
لكنه أضعف مما أسند **ورده جمهورهم واعتما**

يعني أن المرسل على الاحتجاج به أضعف من الذي اتصل أسناده فلم يسقط منه
أحد خلافا للقوم في قولهم أنه أقوى من المسند قالوا لأن العدل لا يسقط إلا في جزم
بعد الله بخلاف من يذكره فقد يحمل الأمر فيه على غيره قوله ورده جمهورهم
أي رد جمهور العلماء والمرسل وجعلوه ضعيفا فلا يحتج به للجهل بحال
الساقط قال السيوطي في شرح النقاية إذ يحتمل أن يكون صحابيا وإن يكون
تابعيا وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفا وإن يكون ثقة وعلى الثاني يحتمل أن
يكون حمل عن صحابي وإن يكون حمل عن تابعي آخر وعلى الثاني فيعود الاحتمال
السابق ويتقدم إلى ما لا نهاية له عقلا واليسته أو سبعة استقرار إذ
هو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض ولله المصرون قول
من قال المرسل ما سقط منه الصحابي إذ لو عرف أن الساقط صحابي لم يرداه
أي لأن الأكثر على عدالة الصحابة فلا يبحث عنها في رواية ولا شهادة وجعل
المحلى عليه والمرسل جهل عدالة الساقط لاحتمال أن يكون من طوائف كسرة
أو زنى والسيوطي لم ينظر إلى هذا الندرة فيهم

ران يكن ملتزم بثقات **فمسند حكما بلافتيات**
 هذا نوع من الرسل مسند حكما فلا يدخله الخلاف لانتفاء المحذوف وهو ان
 يكون الذي ارسله ملتزم الرواية عن الثقات ومضاه انما اذا سمى من
 ارسل عنه لم يسم الاثقة ويحتمل انه لا يروي الا عن الثقات **روى**
 المراسيل او غيرها وعبارة الشافعي تحتملها والافتيات تعمد الكذب
وعنه مرسل ان كبار منتصر **بما روى في القول** **شهر**
تور **سما** **حسب** **وفعله** **وما** **يقول** **الاكثر** **ومن** **علماء**
 يعني ان عدم الاحتجاج بالمرسل عند قائله حيث لم يكن مرسل كبار التابعين
 كابن عثمان النهدي وابي رجا الطاردي منتصراي مقتضدا بدليل
 واهي ضعيف يرجع والافقوله مشتهراي واضح والحجة في مجموع المرسل
 وانضم اليه وفاقا لشافعي لا مجرد المرسل ولا المنضم اليه لضعف كل منهما
 على انفراده والمجموع يفيد قوة مفيدة للظن اما مرسل الصغار فباق على الرد
 مع العاضد لشدة ضعفه **قولنا** **الضعف** **كل** **عن** **المقاتل** **بضعفه** **والانقذ** **احتج** **بعضهم** **بالمرسل** **وحده**
 وبعضهم بقول الصحابي وحده وبعضهم بالقبال الفروي وحده وبعضهم بمل اهل العصر وحده وانما
 عاضد مرسل الكبار دون مرسل الصغار لان الغالب في الاول الرواية عن الصحابة

فالظن

فالظن بان المحذوف صحابي قوي فاذا انضم اليه عاضد قوي وقيل والضعيف
 الصالح للترجيح منه قول الصحابي او فعله او قول الاكثر من العلماء ليس فيهم صحابي
الاسناد **والارسلان** **والقياس** **والانتشار** **عمل** **الاساس**
 الاسناد مبتدأ والاربعة بعده مفعوفة عليه الان رابعها مفعول
 بمحذوف واساس خبرها اي مرجحات المرسل فهي له كالاساس الذي لا يثبت
 البيان الا عليه يعني ان المرسل يتقوى بمحدث مسند فيه ضعف اسنده
 مرسل الاول او غيره ولو لم يشتمل على ضعف للاستقلال بالحجة ولم يكن حينئذ
 اضعف مما اسند ولم يقل احد برده ويعني ان المرسل يتقوى بمحدث
 ارسله آخر يروي عن غير شيوخ الاول ويعني انه يتقوى بقياسي المعنى
 وهو القياس في معنى الاصل وهو الجمع بنفي الفارق فانه ضعيف لفقد ركن
 من اركان القياس الشرعي وهو العلة قاله في الآيات اذ لو كان قياسا
 صحيحا الحق فيه فرع باصل لعله جامعة كان دليلا لا ضعف فيه اه ويعني
 انه يتقوى بانتشاره من غير تكبر له ويمل اهل العصر على رفقته حيث لم يحقق
 في الانتشار والعمل بشرط الاجماع بان يكون الساكنة عند الانتشار مجتهدي
 العصر فهو حينئذ اجماع سكوني يجمع به وكذلك يكون اجماعا اذا عمل به جميع

بجتهدي العصر قاله في الآيات البينات

ورسل اصحاب قل متصل اذ غالباً عن اصحابي يحصل

يعني ان رسل اصحابي مثل ما يرويه احداث الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يسمعه منه ولم يشاهده له حكم المتصل اذ الغالب فيه ان يحصل ويروي عن الصحابة وجهالة الصحابي غير قاطعة لان الصحابة كلهم عدول فيجوز به عند الجمهور خلافاً لابي اسحاق الاسفرايني وقد يروي بعض الصحابة عن بعض التابعين كرواية العبادلة عن كعب الاحبار وصاحب مضمومة واذا قلنا ان الغالب رواية الصحابي عن الصحابي فانما شتم رواه الصحابي على الوجه المذكور من سلا بناء على القول بان المرسل ما سقط منه راوفاً اكثر من اى موضوع كان وان اعتبرنا النادر كانت تسميته مراسلاً جارية على الاصطلاح المشهور لان رافعه حينئذ تابعي هذا ما ظهر في الجواب والله تعالى اعلم (تنبيه) تخصيص المرسل بالتابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم يريدون به التابعي حقيقة وحكماً او حكماً فقط لا حقيقة فقط فممن سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ثم سلم بعد موته فهو تابعي اتفاقاً وحديثه ليس بمرسل بل موصول لا خلاف في الاحتجاج به كالتنويني رسول الله صلى الله عليه وسلم

الامام

الامام احمد وساقه مساق الاحاديث المسندة لانه صحابي حكماً ومثال التابعي حكماً فقط من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو غير مميز كمحمد بن ابي بكر رضي الله عنهما فانه صحابي وحكم روايته حكم المرسل لا الموصول قاله السيوطي ولا يجهل فيه ما قيل في مراسيل الصحابة لانه اكثر رواية اشباهه عن التابعين بخلاف الصحابي الذي ادركه سمع فانه احتمال روايته عن التابعين بعيد جداً انتهى **(المنقطع والمفضل)** هو بفتح الضاد المجمة لقولهم افضل فلان اى اعيانه فكان الحديث به اعضله واعياه فلم يشفع بين يديه افضل راويين بالاصحاب منقطعاً يدعى على ان جواب

من موضع اولاً يعني ان الحديث الذي سقط من سنده راو واحد غير صحابي يدعى اى يسمى منقطعاً على القول الا صوب والمشهور كان ذلك الساقط من موضع واحد او اكثر لكن مع عدم التوالي والا كان مفضلاً وقال ابن عبد البر المنقطع ما لم يتصل اسناده فالمنقطع عنده اعم من المرسل لاختصاص المرسل بالتابعين وقيل المنقطع مثل المرسل ومنه رجل شيعي ونحوه هذا المعقول يعني ان قول الراوي في الاسناد فلان عن رجل او عن شيخ ونحو ذلك من الفاظ الابهام يسمى منقطعاً وقيل مراسلاً ومذهب الاكثر يسمى منقطعاً

في سنده مجهول وقد اجمعا على رده على ما قاله السبكي وغيره حكى
فيه خلافا فان وصف المجهول بالثقة كقول الشافعي كثيرا وما لك قليلا
اخبرني الثقة فالوجه قبوله وعليه امام الحرمين خلافا لبعضهم في قولهم
لا يقبل لجواز ان يكون فيه جرح لم يطلع عليه الواصف واجب ببعثه لا جرحا فكونه الموثق
مثل مالك والشافعي محتجابه في دين الله تعالى وكذا يقبل اذا قال نحو الشافعي
في وصفه اخبرني من لا اثمه خلافا لبعضهم ايضا
ومنه ذو نفع اذا من عامرا لم يروى ما رده عن ذكره
يعني ان من المنقطع ما انقطع خفي لا يدركه الاائمة الخذاق المطلقون
على علل الاسانيد وطرق الحديث لكون الراوي المعاصر لم يرو الحديث الذي رواه
عن المعاصر الذي ذكر ذلك الحديث عنه والحديث الواقع فيه ما ذكر مدلسي
بتقع اللام والفاعل لذا مدلسي بكر لها

يعرف بانتفاء السماع مطلقا كذا اذا نفى اللقاء حقيقا
يعني ان خفاء الانقطاع يعرف بانتفاء سماع الراوي من معاصره الذي
روى عنه وان ثبت اللقي بينهما حال كون ذلك الانتفاء مطلقا بغير نص
ثقة على ذلك او به كما روى الترمذي ان عمر بن مرة قال لابي عبيدة هل تذكر

عن عبد الله

عن عبد الله شيئا قال لا وكذلك يعرف خفي الانقطاع بما اذا اتفقنا
لفي اللقاء بين المتعاصرين بنصر بثقة على ذلك

ومفضل من راويين خالي فصاعدا الكن مع التوالى

مفضل مبتدأ خبره خال والجار قبله يتعلق به وصاعدا حال اي ذهب
المحذوف صاعدا على اثنين او اكثر منهن يعني ان المفضل ما سقط من استاده اثنان فاكثر
من اي موضع كان سواء سقط المصنوع والتابعي والتابعي وتابعه واثنان قبلهما يروى الساقطين
اما اذا سقط واحد من رجلين ثم سقط من موضع آخر من الاسناد واحد آخر
فهو منقطع في موضعين مثال المفضل قول مالك رحمه الله تعالى
بلغني عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمملوك
طعامه وكسوته الحديث (الصنعنة ونحوها) من التآني وقال
والصنعنة مصدر عن الحديث اذا رواه بلفظ عن دون ذكر الحديث
ولا اخبار ولا سماع والتآني مصدر ان الحديث اذا رواه بلفظ ان
المشادة نحو ان فلانا قال

وما يقال او بمن انا روى فهو رسول متى ما عينا
يعني ان الحديث الذي روى بلفظ عن اللفظ ان اوله قال نحو حديثي فلان قال

لهدي الابرار - ١٠ -

فلان متصل السند كيف كان لا منقطعه مالم يظهر عدم اتصاله بوجه آخر
 كما في الارسل الخفي وانما يكون من باب الاسناد المتصل بشرطين اشار لهما بقوله
 تدليسه منه اتفاقا مسلم مع اجتماع قد اياه مسلم
 لكن تعاصرا يعني انظر في أحد الالفاظ المذكورة في الحكم عليه بالاتصال سلامة الراي له
 بتلك الالفاظ من التدليس وهذا بشرط متفق عليه وان كان مدلسا وليس متصل فلا يقبل عنده لا يجمع بالقطع
 ان شرط قبول الخبر عدالة ناقله ومن لا تعرف عينه لا تعرف عدالته ومن يجمع بالمنقطع كالامام مالك
 لا يقبل فيه ذلك عنده والشرط الثاني ثبوت اجتماع الراوي بمن رواه عنه
 بأحد تلك الالفاظ خلافا لمسلم فانه قد أبى في خطبة صحيحة شرط ثبوت
 الاجتماع وادعى انه قول مخترع لم يسبق قائله اليه لكن بشرط مسلم كونهما
 في عصر واحد قال ابن الصلاح وفيما قاله مسلم نظر (تنبيهه) اذا قال البخاري
 في صحيحه قال لي أوقال لنا فلان فليس على شرطه وانما يفعل ذلك فيما سمعه
 حال المذاكرة أو فيما ظاهره الوقف أو فيما اذا كان في السند من ليس على شرطه في الاجتماع
 شرط طول الاجتماع **رأي وفي معرفة الأخذ نزاع**
 يعني ان رأي أبي المظفر السمعاني ومن ذهبه اشتراط طول الاجتماع زيادة
 على اشتراط مجرد التقى الذي هو مذهب الجمهور قوله نزاع مبتدأ أخبره
 في معرفة الأخذ أي وقع النزاع أي الخلاف في اشتراط ان يكون الراوي
 بتلك

بتلك الالفاظ معروفة بالرواية عن روى عنه بها الوعد والداني هو المشترك لذلك الجمهور
 (تخالف ثقافات بالوصل والارسل او الزرع والوقف ونحوه)
 أي نحو ما ذكر زيادة لفظه
 ورجح الوصل وقيل يلحظ عكس أو أكثر أو من أحفظ
 يعني انه اذا اختلف الثقافات في حديث فرواه بعضهم متصلا وبعضهم
 مسلا فالراجح في الفقه واصوله الوصل لأن الوصل معه زيادة علم وزيادة
 العدل مقبولة كحديث لانكاح الابوي اختلف فيه بالوصل والارسل
 وحكم البخاري لمن وصله مع ان من ارسله شعبة وسفيان وهما كالجبلين
 في الحفظ والاتقان وقيل يلحظ أي يعتبر في ترجيح العكس أي الارسل وهو
 رأي أكثر اصحاب الحديث وقيل يرجح الأكثر فان كان الواصل أكثر فالحكم
 له وان كان المرسل فبالعكس وقيل يرجح الاحفظ مسلا كان او واصلا وعلى
 لهذا القول الرابع اذا ارسل الاحفظ لا يقدح ذلك في مسند الواصل وعدالته
 واهليته على الاصح وقيل يقدح في جميع ما ذكر ومن في قوله من احفظ الوصول
 عند قصد رصنته **والحكم للزرع صحيح** يعني ان الوقف والرفع للذين
 اختلف فيهما الثقافات الصحيح بينهما ان الحكم للرفع على الوقف أي يرجح عليه لأن

الرافع مثبت والواقف ساكت ولو تقي فالمثبت مقدم ايضا لأنه علم واخفى
على غيره مثال حديث الطواف بالبيت صلاة الا ان الطابع فيه الكلام اختلف
في رفعه ووقفه وحديث افضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة رواه مالك
في الموطأ عن ابي النضر عن بشر بن سعيد عن يزيد بن ثابت موقوفا عليه
ورواه جماعة عن ابي النضر فربما يروى **من واحد هذا وذلك يمين**
يعني ان الحكم للوصل والرفع وان عني أي صد وهذا الرفع والوقف وذلك
الوصل والارسال من **أرواح** كما اذا ارسله ابو هريرة في وقت واسناده
في آخر وقفه في وقت ووقفه في آخر لا لارساله ووقفه هكذا صحح ابي الصنع
وهكذا اكل الذي زاد الثقة يقبل مطلقا ندي من حقيقه
يعني ان زيادة الثقة مقبولة بخلاف زيادة غير الثقة سواء كانت زيادة
الثقة وصل أو رفع أو غير ذلك على ما ذهب اليه جمهور الفقهاء واهل
الحديث تعلق بها حكم أو لا غير الحكم الثابت ام لا أوجبت نقصا من احكام
ثبتت بخبر ليس فيه تلك الزيادة ام لا كان ذلك من شخص واحد بأن
رواه مرة ناقصة مرة بالزيادة ام لا وقبل لا يقبل ممن رواه ناقصة وقبل
من غيره من الثقات وقبل لا يقبل مطلقا وقبل بالتعارض ان غيرت اعز الباقي

والا قبلت وقبل لا اذا افادت حكما وقبل تقبل في اللفظ دون المعنى
وان يك أشد وذ فاردده كما **ذ الحكم في كل الشذوذ عِلما**
يعني ان قبول ما زاد الثقة محله ان لم يكن شاذ اما اذا كان شاذا بآبأت
كان مخالفا لما رواه سائر الثقات فانه يرد ولا يقبل كما ان ذ أي ارد هو الحكم
أي المحكوم به عند اهل الحديث في كل شاذ وسياق مثال الشاذ في بحثه
(التدليس) قال في القاموس التدليس كتمان عيب السلعة عن المشتري
ومنه التدليس في الاسناد وهو ان يحدث عن الشيخ الاكبر ولعله ما رآه وانما
سمعه ممن هو دونه أو ممن سمعه منه ونحو ذلك ونفعه جماعة من الثقات
استقاطروا رتقا لمن علل معاصرا جن وشبهه اجتلا
تدليس اسنادا استقاط مبتدأ وارتقا بالقمر للوزن معطوفه على المبتدأ
ولمن علام متعلق بالمعطوف ومعاصر حال من فاعل علل ويصن حال من اسقاط
راوى حال كونه الأسقاط مصاحبا لمن ونحوه كأن أو قال فلان من كل لفظ
يوهم الاتصال وليس صريحافيه وقوله اجتلا بمعنى ظهر خبر المبتدأ وقوله تدليس
الاسناد حال من ضمير اجتلا يعني ان التدليس ثلاثة اقسام تدليس
الاسناد وهو ان يسقط الراوى اسم شيخه ويرتقى الى شيخ شيخه أو من فوقه

من هو معاصر لذلك الراوي فيسند ذلك اليه بلفظ يوم الاتصال ومنه
ان يسقط اداة الرواية ويسمى الشيخ فيقول فلان فان لمعاصر فليس بتدليس
على المشهور وعلى مقابل المشهور فالتدليس ان يحدث الرجل عن علم يسمع منه
بلفظ غير صريح الاسناد في السماع والا كان كذا قال ابن عبد البر وعلى هذا فما سلم
من التدليس احد لامالك ولا غيره وتدليس الاسناد اشار له السجكي بقوله ولا يأمرهم اللغو والرجل

فمن به وسم حديثه بالرد مطلقا علم

يعني ان حديث من علم من الاشياخ بتدليس الاسناد مردود مطلقا اي بينوا
السماع ام لا ولا فرق بين ما وقع فيه التدليس وغيره اذ التدليس في نفسه
جرحة ودرسم بمعنى ميز وهو علم صيانة للفصول وبالرد متعلق بصالح
لكن قبوله هو ان يرجع **اذا بوصله ثقات حسروا**

يعني ان التفصيل في حديث اهل تدليس الاسناد هو الراجح وهو انه يقبل
اذا صرح الثقة بالمدس بوصله كأن يقول سمعت وحدثنا واحبنا وان
اتي بلفظ محتمل فحكمه حكم المنقطع وهذا اذهب الاكثرين وما في الصحيحين
مما لم يصرح فيه بالسماع بل روى بنحو الضعفة فمحتمل على ثبوت السماع من
وجه آخر ولولم نطلع عليه تحيينا للظن بصاحبي الصحيحين قال العلماء

الضعفات

ان المنعقات التي في الصحيحين منزلة منزلة السماع والمدلسون الذين في الصحيحين
كالا عشرين وثمانين بن بشر وقنادة والسفيان بن وعبد الرزاق والوليد بن مسلم وغيرهم
تنبه اعلم ان المختلفين في قبول حديث المدلس انما هم من لا يجتمع بالمرسل اذ من يجتمع فيه فقد قبله
جمهورهم فذكره شيوخ ذكره الشيخ بما يخفيه من كسب راسما
ذو الشيوخ مبتدأ خبر ذكره اي ذكر الراوي الشيخ يعني ان تدليس الشيوخ دون
تدليس الاسناد في الشيخ والذم فقد بالغ تشبته في ذم تدليس الاسناد حتى
قال تدليس الاسناد اخو الكذب وقال لان اذني احب الي من ان ادلس وتدليس
الشيخ ان يذكر الراوي الشيخ بما يخفيه عن السامع له من مثل نسبة الى قبيلة
او بلد او صنعة او مثل الشما بتثليث السين والقصر اي اسم او كنية كي يور
الطريق الى معرفة السامع له كقول بعضهم حدثنا عبد الله بن ابي عبد الله يريد
بعيد الله بن ابي داود السجستان وانما ذم لان فيه تضعيفا للمروي عنه
والمروي اذ لا يتنبه فيصير بعض روايته مجهولا وتختلف كراهة هذا القسم عند
باختلاف المقصد الحامل عليه اذ كان المروي عنه ضعيفا فليس له حتى لا يظهر
روايته عن الضعفاء وفاعل هذا يجب ان لا يقبل خبره وان كان هو يفتقد فيه
الثقة لجواز ان يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو قاله ابن الصباغ وان كان

التدليس لصغير من الروى عنه فرواية عن مجهول لا تقبل حتى يعرف من روى عنه
استقاطله الضعيف بين ثقتين يعرف ذاتسوية من دونين
هذا هو القسم الثالث من اقسام التدليس وهو تدليس التسوية وهو ان يروى
ثقة حديثا عن ضعيف عن ثقة فيدلس من سمع الحديث من الثقة الاول باستقاط
الضعيف الذي بين الثقتين بان يجعله عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني لكن بلفظ محتمل فيستوى
الاسناد كله ثقات وهذا من اقسام التدليس الثلاثة لما فيه من الضرر الشديد
لأن الثقة الاول قد لا يعرف بالتدليس ويحده الواقف على السند بعد التسوية
قد روى عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة ومن نقل عنه فعله بقية بن الوليد
والوليد بن مسلم (تبيينها) الاول سكت السكتى في جمع الجوامع عن تدليس
التسوية وصرح بان التدليس الاخير بن ليسا بمرححة في فاعلهما وسكت عن
قبولهما انك لا تعلم عند اهل الحديث اما تدليس الشيوع فهو ما اشار
له بقوله ولا التدليس بتسمية غير مشهورة ولا بأعطاء شخص على اسم آخر
وقد اشار الى تدليس الاسناد بقوله ولا بابرام اللقى والرحلة وبقي قسم اربع
وهو تدليس المتن وهو ان يدعى الراوى كلامه معهما بحيث لا يتميز بذلك
خرج لا يثبته في الكذب عليه صلى الله عليه وسلم قال السكتى امام تدليس المتن

فخرج

فخرج الثاني قال القسطلاني في ارشاد السائر ان التدليس يجوز لتقصيد يتقظ
الطالب واختباره ليجتنب عن الرواة وذلك مختص بتدليس الشيوع كما هو ظاهر
منه وتعليقه (الشاذ والمنكر) بصيغة اسم المفعول وهو بمعنى
ما الفردي فيه نال الذي يند أحفظ أو أكثر مستنأ أو سند
يعنى ان الحديث الشاذ وهو المنكر هو ما خالف رايه المنفرد به أو بشيئين فيه
من هو اولى بالحفظ منه أو من هو أكثر عددا أو ملازمة حصل الخلاف المذكور
في متن الحديث أو سنده ولو كان المنفرد ثقة وقد فرق السيوطي في شرح النقاية
بين الشاذ والمنكر فجعل الشاذ ما رآه المقبول مخالفا لما هو اولى منه والمنكر
هو ما كانت المخالفة فيه من غير مقبول لكثرة غلطه أو فسقه بغير الوضع والبدعة
أولم يك الخلاف لكن يبعد من رتبة الضبط وهذا المسدد
يعنى ان الشاذ هو ما خالف الفردي فيه من ذكر اولم يخالف بأن روى ما لم يروه
غيره لكن يبعد رايه من درجة الحافظ الضابط المقبول تفردة وكلا قسمي الشاذ
ضعيف مردودا ما اذا كان المنفرد غير المخالف عدلا موثوقا بضبطه وحفظه
فمقبول ما انفرد به كأفراد الصيحيين مثال المخالف حديث مالك عن الزهري عن علي
ابن الحسين عن عمر بن عثمان عن اسامة بن زيد عنه صلى الله عليه وسلم لا يرث

نهدى الا برار - ١١ -

المسلم الكافر ولا الكافر المسلم خالف مالك وغيره من الثقات فضم عين عمر بن عثمان وغيره يفتحوا مثال الثاني حديث أبي زكريا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال كلوا البلع بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان قال النسائي هذا منكرو قال ابن الصلاح تفرد به أبو زكريا وهو صالح لكنه لم يبلغ من يقبل تفردة قوله وهذا المسند يعني أن تعريف الشاذ بما ذكره هو الصواب خلافاً لمن قال ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة أو غيره فما كان عن غير ثقة فمترك لا يقبل وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يجتمع به وخلافاً لمن قال أنه ما يفرد به ثقة وليس له أصل متابع لذلك الثقة ورد عليهما ابن الصلاح بإفراد الثقات الصحيحة وقول مسلم روى الزهري تسعين فرداً كلوا قوتى قوله ببعد البناء المفعول والمسند بفتح الدال **أد اعتبار والمتابعات والشواهد ودر خداد** المتابعات بفتح الموحدة جمع متابعة مصدر تابعه والأفراد جمع فرد والسبر بالمحدث هل يشارك **راويه** أو شيخنا ذلك سالك الاعتبار يعني أن الاعتبار هو أن ينظر في الحديث الذي يظن تفرد به ويكون النظر في الدواوين المبنوية والمسندة وفي المعاجم اعني المؤلفات على حرون

المعجم كالجوامع الصغير للسيوطي أي ينظر فيها هل شارك راوي ذلك الحديث كالبخاري مثلاً أو شيخنا ذلك الراوي أن علا سالك أحد يصلح أن يخرج حديثه للاعتبار به والاستشهاد كان يروي حماد بن سلمة حديثاً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فينظر هل روى ذلك مقتر به غير حماد عن أيوب فإن وجد علم أن الخبر أصلاً يرجع إليه والأفتبر غير أيوب فإن وجد علم أن الخبر أصلاً يرجع إليه والأفتبر غير ابن سيرين عن أبي هريرة والأفتبر غير أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم فإن وجد أن الخبر أصلاً والأفتبر الفرد المطلق ولا يختص التابع والشاهد بالثقة بل المدار على من يعتبر به فيه فبدخل فيها رواية من لا يجتمع بحديثه وحده لكونه معدوداً في الضعفاء لأن الاعتماد على من يتبعه بل قد يكون كما في إرشاد الساري كل من التابع والمتابع بفتح الموحدة لا اعتماد عليه فباجتماعها تحصل القوة والمعتبر وهو الذي يذكر حديثه للاستشهاد به هو المذكور في الرابعة والخامسة من مراتب التبريع وغير المقتر وهو من لا يكتب للاستشهاد به من ذكر في الثلاث الأولى وفائدة المتابعة التقوية قوله السبر أي الاختبار مبتدأ خبر الاعتبار وسالك فاعل يشترك

ان يكن مجامع **في اللفظ فهو شاهد وتابع**

يعني انه اذا حصل الاعتبار ووجد معتبر مجامع بكسر الميم اي موافق لذلك الراوي وشيخه وان علا في لفظ المتن فذلك الحديث المجامع بالكسر يسمى تابعا وشاهدا ومساعد او متابعا بصيغة اسم المفعول والمتابعة تكون تامة ان اتفقا في رجال السند كلهم مثاله ما رواه الشافعي عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال الشجرة تسعة وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين ظن قوم ان الشافعي تفرد بهذا اللفظ عن مالك لان اصحاب مالك يروونه بلفظ فان غم عليكم فاقد رواه لكن تابع الشافعي القسطنطيني عن مالك وان لم تحصل المتابعة للراوي نفسه بل الشيخه فصار عدا في متابعه ناقصة كما في رواية عامر عن ابيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر فكمثلوا ثلاثين وقد رواه غيب الله بن عمر عن شافع عن ابن عمر بلفظه **وان يكن معنى فتا حد فقط** يعني انه اذا اعتبر حديث ولم يوجد ما يوافق لفظه لكن وجد ما هو بمعناه فذلك الموافق في المعنى يسمى شاهدا ولا يسمى تابعا ولا يقبل له تابع والامر في ذلك سهل

مثاله

مثاله متابعة مع ريبونسي عن الزهري حيث قال ابوا دره تابعا عقيدا عن الزهري لانه قال فزاده قال القسطلاني وهما متوابعان في اصل المعنى لان كلاهما دال على الفرع وهل المتابعة مخصوصة بكونها من رواية ذلك الصحابي كابي هريرة مثلا او غير مخصوصة بها حتى اذا لم نجد من يتابع الراوي عن ابي هريرة نظرا لاهل الأبي هريرة صحابي آخر يتابعه وعلى الاول السيوطي وعلى الثاني العراقي قال في الفتح وان كان في احدى الطريقتين زيادة من ثقة متقن فهو مقبولة **اهل الفرد المطلق غير مفرط** يعني ان غير مفرط بفتح الراء اي سبق يسمى المفرد المطلق بصيغة اسم المفعول فيهما وهو الذي لم يوجد بهذا الاعتبار حديث يؤدي لفظه ولا مضاه وقد سبق حكمه وامثلته في الشاذ **والفرد النسبي ما يقيد بثقة ومثل ذلك بلد** هذا شروع في الكلام على المفرد النسبي بكسر النون وسكون السين المزملة ويقال اطلاق الفردية عليه يعني ان المفرد النسبي هو ما تكون فرديته بالنسبة الى جمة خاصة كتقييد الفردية بثقة او بلد مصين ككة والبصرة مثلا اما اذا قيل لم يروه من اهل البصرة او الكوفة مثلا الا فلان فمفرد المطلق مثال تقييد الانفراد بالثقة حديث انه صلى الله عليه وسلم

كان يقرأ في الاضحية والفطر يقاف واقتربت الساعة رواه مسلم من رواية
 ابن خزيمة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله عن ابي واقد الليثي
 عنه عليه الصلاة والسلام ولم يروه احد من الثقات الاضحية فقد انفرد
 به عن عبيد الله عن ابي واقد وقد رواه عبد الله بن لميعة عن خالد
 ابن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعا وابن لميعة ضغفه
 الجمهور ومثال ما انفرد به اهل بلد حديث ابي داود عن ابي الوليد الطيالسي
 عن همام عن قتادة عن ابي خزيمة عن ابي سعيد قال امرنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما تبسر تفرد بذلك الاوفية اهل البصرة
 من اول الاسناد الى آخره عن سواههم فان اردوا بقوله تفرد به اهل البصرة مثلاً وحديث اهل البصرة فهو
 من المفرد المطلق **أوسى رعيى كما عن بكر لوائى ونحو ذاك فادر**
 عن معين مصطوفى على قوله بثقة يعنى ان الفردية تقيد بثقة أو عن معين
 اذا لم يروه عن فلان الا فلان ونحو ذلك مثاله ما رواه اصحاب السنن الاربعة
 من طريق ابن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري
 عن انس انه صلى الله عليه وسلم اولم على صفية بسويق وتحر لم يروه عن
 بكر غير وائل ولم يروه عن وائل غير ابن عيينة

وليس

ليس في اقسامه المقييد ضغف لفردية فلتنقد
 يعنى انه ليس في اقسام هذا الفرد المقييد بالنسبة الى جهة خاصة ضغف
 لفردية تمامي من حيث كونها فرداً لكن اذا قيد بالنسبة لثقة
 قريب من حكم المفرد المطلق لأن رواية غير الثقة كالأرواية الا اذا كان يقهر
 بحد يثقل المعامل **والضغف** بصيغة اسم المفعول في الاول
 قال الجوهري لا اعلك الله اى لا اصابك بقلعة واما قول المحدثين والفقهاء
 مفعول فقد قال ابن الصلاح مردود عند اهل العربية واللغة وقد قال النووي
 انه لم يسميه بعضهم معللاً قال العراقي

وسم ما بعلة مشمول معللاً ولا نقل معلول

لكن علله في اللغة بمعنى السهاه بالشيء وشغله به من تعليل الصبي الطعام
 ومعرفة العلة من اغضى انواع علوم الحديث ولا يقوم به الا ذوقهم ثاقب وحفظ
 واسع ومعرفة تامة لمراتب الرواة وبالاسانيد والمتون
ما نفاه راي سلم يكن قد جرى فيه خفي قاذح لى درى

يعنى ان المعلل حديث سلم في الظاهر من العلة القادحة لجمعه شروط الصحة
 بحسب الظاهر مع ان فيه علة خفية قادحة في حسنه فضلاً عن صحته تظهر

بخطه

تلك العلة لمن درى الى الحاذق بعلم السنة والسبيل الى معرفته الجمع بين
 طرق الحديث والنظر في اختلاف روايته واعتبار منازلهم في الحفظ قال
 ابن المديني الباب اذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه
 يعلم بالاختلاف والتفرد **مع قرائن تدل المحدث**
 يعني انه اذا جمعت طرق الحديث يعلم حينئذ خفي العلة القادرة بتفرد الراوي
 مع مخالفته لمن هو حافظ منه أو أكثر عدد أو ملازمة أو يعلم بالتفرد
 فقط حيث كان المنفرد من لا يحمل تفريده ويعلم بخبر ذلك من القرائن التي
 تدل المحدث على البصير على خفيها من تصويب ارسال أو انقطاع في الوصول
 أو وقف في الرفوع أو ابدال ضعيف بثقة أو ادخال حديث في حديث أو اضطراب
 أو غير ذلك من الوهم بحيث غلب على ظن البصير الحاذق ذلك فأضاه وحكم
 به أو تردد في ذلك فوقف على الحكم بصحة الحديث والعلة القادرة تكون
 في الاسناد فتقدح في صحة المتن وتكون في المتن مثاله حديث مسلم من طريق
 الأوزاعي عن قتادة انه كتب اليه يخبر عن انس انه حدثه انه قال
 صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فكانوا يستفتحون بالحمد
 لله رب العالمين لا يذكرن بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها
 فقد اعل

فقد اعل الشافعي نفى البسمة بان من الحفاظ الفاتحة بسمة أو ثمانية
 خالفوا في ذلك وانفقوا على الاقتناع بالحمد لله ولم يذكر والبسمة
 والمعنى يبدو أن بأم القرآن مع ان قتادة ولد اعمى كاتبه لم يعرف الحاصل انه اعلم بالشذوذ والقطع
 وقد يعلمون بظاهر قدح كاضعف رافض قدح راسال
 يعني ان الغالب التعليل بامر خفي قادم في صحة الحديث وحسنه وربما يعلمون
 بامر ظاهر قادم كضعف الراوي ومنه فسقه ففطى الفسق على الضعف من
 عطف الخاص على العام لأن الضعف منه مالم يسبق كالفقطة وسوء الحفظ
 وقد يعلمون بارسال اي انقطاع اذا كان اقوى من الاتصال قال ابن الصلاح وارجو
 اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه وابو يعلى الخليلي يطلق العلة
 على مالم يسبق بقادح كالحديث الذي وصله الثقة الضابط وارساله غيره
 مضطرب ما فيه اختلف فصاعدا دون ترجع عرف
 يعني ان الحديث المضطرب هو ما يختلف فيه راو واحد أو أكثر بان رواه ذلك
 الواحد مرة على وجه ومرة على وجه آخر مع مخالفة لا يمكن الجمع معها
 والاعتين المصير الى الجمع لأن العمل بالدليلين اولى من الغاء احدهما ولا يمكن الترجيح
 بين الوجهين بحفظ أو كثرة عدد او غيرهما من الزجحات والافلا اضطراب

الظاهر زيادة من الحفاظ
 والفاتحة ام

والحكم للراجح قال الشهاب افندي ومن فسر الاضطراب بعدم عزوه الى ما رواه المصنف
 وهو مؤذن بضعف ما اضطرب فيه من اسناد ومثني فاجتنب
 يعني ان الاضطراب مؤذن بضعف ما اضطرب فيه لاشعاره بعدم ضبط
 روايه او رواته سواء كان الاضطراب في الاسناد او في المتن واذا كان موجبا
 للضعف فاجتنب العمل به مثاله في الاسناد حديث شيبتي هود واخواتها
 فانه اختلف فيه عن ابي اسحاق ف قيل عنه عن عكرمة عن ابي بكر ومنهم
 من زاد بينهما ابن عباس وقيل عنه عن ابي جحيفة عن ابي بكر وقيل عنه
 عن مسروق عن عائشة عن ابي بكر وقيل عنه عن علقمة عن ابي بكر لا يقد
 ذلك من الاختلاف فيه ومثاله في المتن وقل ان يوجد مثال سالم له حديث
 فاطمة بنت قيس قالت سألت النبي وسلم صلى الله عليه وسلم عن الزكاة
 فقال ان في المال حق سوى الزكاة هكذا رواه الترمذي عن رواية شريك
 عن ابي حمزة عن الشعبي عن فاطمة ورواه ابن ماجه من هذا الوجه
 بلفظ ليس في المال حق سوى الزكاة فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل (المندرج)
 كلام راوي الحديث اتصال دون بيان مد رج ولت خلا
 يعني ان المندرج كلام راوي محابي او من بعده بوصله بالحديث من غير بيان
 كونه

كونه ليس من الحديث وتسجل الى طلق في محله اي يكون في اول الحديث ووسطه
 وآخره خلافا لقول العراقي والمندرج الملحق آخر الخبر من قول راوي بلا فصل ظاهر
 لكن الاخر هو الغالب فيه مثاله في الاول حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار ارجع اسبغوا الوضوء
 ومثاله في الوسط حديث بسرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول من مس ذكره أو انثبیه أو رفعه فليترضأ ارجع الانثيين
 والرفع ومثاله في الآخر حديث ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم علمه
 الشاهد في الصلاة فقال التحيات لله الخ ارجع فيها البر خيثمة كلاما لابن مسعود
 وهو واذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد
 فاقعد ادخال بعض متن في آخره يختلف اسناد مد رج اركن
 يعني ان من المندرج ادخال بعض متن في متن آخر اذا اختلف السند لهما وحاصله
 ان يكون عنده متنان باسنادين فيرويهما بأحد هما الحديث واسمعيه بن
 ابي مريم عن مالك عن الزهري عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا تباعغضوا ولا تحاسدوا ولا تلادبروا ولا تنافسوا الحديث ارجع ابن
 ابي مريم دون بيان ولا تنافصوا من حديث آخر مالك عن ابي الزناد عن الاعرج
 هدى الابرار - ١٢ -

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم إياكم والظن فإن الظن
 الكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا وكلوا الحديث في متفق
 عليه من طريق مالك وما ذكر في هذا البيت والذي قبله من أدرج هو من
 أدرج المتن بخلاف ما يذكر في البيت بعده فإنه من أدرج السند
 ومنه أن يروى باتفاق عن ملأ كانوا على افتراق

في سند المتن: يعني أن من أدرج أن يروى الراوي حديثا باتفاق أي
 بسند واحد عن جماعة روى ذلك الحديث بأسانيد مختلفة ولا يبين حين
 جمع الكل على اسناد واحد منها وأدرج رواية من خالفه معه كحديث الترمذي
 عن بندار عن عبد الرحمن بن عدي عن الثوري عن واصل ومنصور والاعشى
 عن أبي وائل عن عمرو بن شرجيل عن عبد الله قال قلت يا رسول الله أي
 الذنب أعظم الحديث فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور
 والاعشى لأن واصل لا يذكر عمرو بل يجعله عن أبي وائل عن عبد الله
 وكلمة ذكر: من نوع أدرج في ظنه شهر

يعني أن كل ما ذكر في هذا النظم من أنواع الأدرج وما لم يذكر أشهر عند أهل
 الحديث منه فلا يجوز تسميته منه وما ثبت منه عن الصحابة يحتمل أنه وقع

أي تعمدوا قتاله
 أي جاهدوا

سهر

سهوا وإنما منع لتبليسه على السامع الذي لم يعلم حقيقة الحال ويعرف
 المذبح بوروده فنصول بطريق آخر أو بتصريح الراوي بذلك ونحوه قال السيوطي
 (الحالي والنازل) قال أحمد بن حنبل طلب السند العالي سنة
 عن سلف وقال بعضهم قرب الأسناد قربا إلى الله تعالى والعلو غمسة أقسام أشار إلى أولها بقوله
 أفضله الذي من النبي إذا يحى بسند قور

أي أفضل العالي المطلق وهو القريب منه صلى الله عليه وسلم بعد قليل
 بالنسبة إلى سند آخر يرد بذلك الحديث بعينه بعد كثير أو بالنسبة لمطلق
 الأسانيد لكن بشرط أن يحى العالي بأسناد قوى أي غير ضعيف فإن قرب
 مع ضعف بعض الرواة لم يلتفت إلى هذا العلو قال في فتح الباري أعلى ما يقع
 للبخاري ما بينه وبين الصحابة فيه اثنتان فأن رواه الصحابي عنه صلى الله
 عليه وسلم فتلا في صورة وإن رواه عن صحابي آخر فلا لكن الحكم من حيث
 العلو واحد لصدق أن بينه وبين الصحابة اثنتين أه
 ومنه مائة الكتب نهي هذا شروع في بيان أقسام العلو

المقيد بالنسبة إلى رواية الصحيحين وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي
 وابن ماجه ويسمى هذا علو التنزيل إذ هو علو تابع للنزول لأن المتن ينزل



من طريقها كماله حديث رواه الترمذي عن ابن مسعود مرفوعا يوم كلم
الله موسى كانت عليه جنة صوف الحديث رواه الترمذي عن علي بن حجر
عن خلف بن خليفة قال العراقي فلور وبناه من طريق الترمذي وقوع بيننا
وبين خلف تسعة فاذا وبناه من ابن عرفة وقوع بيننا وبينه سبعة بطلود حنين
وربنا ما الى امام ينتهي يعني ان من العلو النسب ما يكون
بالقرب من امام من ائمة الحديث ذي صفة عالية كالحفظ كماله والشافي
وانما يوصف بالعلو اذا صح الاسناد الى ذلك الامام بالعدا ليسير كما يروي
حديث عن مالك بطريقين رجال احدهما ستة والاخرى سبعة
ومنه ما بقدم اموت علا يعني ان من العلو النسب ما يكون
علوه بقدم موت الراوي عن شيخ على موت راو آخر عن ذلك الشيخ سواء
كان سماعه مع المتأخر الوفاة في آن واحد أو قبله وان كانا متساويين
في الحد اما اذا كان بعده كان احدهما عاليا بنقدم الوفاة والاخر تقدم السماع
ولم ار من تعرض له وقدم السماع ايضا ذوا اعتلا يعني ان من العلو
تقدم السماع من الشيخ فمن تقدم سماعه من شيخ كان اعلى مني سمع من
ذلك الشيخ نفسه بعده **وضده** التنازل اي ضد العالي النازل
فأقسامه

في التنازل يعني ان من العلو النسب ما يكون
بالقرب من امام من ائمة الحديث ذي صفة عالية كالحفظ كماله والشافي
وانما يوصف بالعلو اذا صح الاسناد الى ذلك الامام بالعدا ليسير كما يروي
حديث عن مالك بطريقين رجال احدهما ستة والاخرى سبعة
ومنه ما بقدم اموت علا يعني ان من العلو النسب ما يكون
علوه بقدم موت الراوي عن شيخ على موت راو آخر عن ذلك الشيخ سواء
كان سماعه مع المتأخر الوفاة في آن واحد أو قبله وان كانا متساويين
في الحد اما اذا كان بعده كان احدهما عاليا بنقدم الوفاة والاخر تقدم السماع
ولم ار من تعرض له وقدم السماع ايضا ذوا اعتلا يعني ان من العلو
تقدم السماع من الشيخ فمن تقدم سماعه من شيخ كان اعلى مني سمع من
ذلك الشيخ نفسه بعده **وضده** التنازل اي ضد العالي النازل
فأقسامه

فأقسامه خمسة اذ كل قسم من العلو ضد وقسم من اقسام النزول
المفضل : ذلك اذا لم يجبر **المنزل** يعني ان العلو بجميع اقسامه
مفضل اي مرجح على النزول لأن السند كلما كان اقصر كان اسلم من الخطأ
وكما اكثر رجال السند تطرق اليه احتمال الخطأ والخلل اكثر مما لو قصر وقد
اجمعوا على فضلية التقدم فيمن اختلف شيخه او عزي لهرم او مرضى وقد
قال علي بن المديني والمستمل للنزول شوم وقال ابن معين النازل قرحة في
الوجه لكن محل ترجيح العالي اذا لم يكن مع النازل ما يجبر فقيصته كما اذا
كان رجال سنده أو شق أو احفظ أو اقله أو كان متصلا بالسماع وفي العالي
مناولة أو اجازة بعض روايته ونحو ذلك وقد يكون سماع المتأخر ارجح كأن
يكون تحديته الاول قبل ان يبلغ درجة الالتقان ثم انصف الشيخ بذلك
حالة سماع متأخر السماع وقال ابن المبارك ليس جودة الحديث قرب
الاسناد بل جودته صحة الرجال والسلفي :
: ليس حسن الحديث قرب رجال : عند ارباب علمه النقاد :
: بل علو الحديث بين اولي الحفظ والالتقان صحة الاسناد :
: واذا ما تجعلا في حديث : فاعتنمه فذلك اقصى المراد :
قال ابن الصلاح وليس هذا من العلو الاصطلاحي بل هو علو من حيث المعنى فحسب

وصنعه وهو معدود من الضعيف وهو شره ومنهم من يجعله قسما
للضعيف لا قسما منه والحامل على الوضع نسيان أو غلط أو تعمد أما لعدم
الدين كالزنادقة أو غلبة الجهل كبعض المتعبدين الذين وضعوا أحاديث
فضائل القرآن أو فرط العصبية كبعض المقلدين أو اتباع هوى بعض
الرؤساء أو الأغراب لقصد الاشتغال وأجمع من يعتد به على تحريم أنواع
الوضع كلها بل كفر الجويني من تعمد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم
سركذوب به على النبي **يعنى أن الموضوع حديث مكذوب به**
على النبي صلى الله عليه وسلم لما تقدم ولا يلزم من وجود كذاب في السند أن يكون
الحديث موضوعا لم تقدم قرينة من القرائن التي تستدكر

لا تترار **أقول به بل يجب** دون بيان أى لا يجوز إجماعا رواية
الموضوع المأثور نائبا عن كونه موضوعا بالتحفظ من شره لحديث مسلم من
حدث عن محمد بن يرب أنه كذب فرس واحد الكذابين بخلاف غيره من الضعيف
المحمول للصدق فقد جوزت في الترغيب والترهيب عند بعض وعند آخرين
مطلقا وكذلك لا يجوز الاحتجاج والعمل به فى أى معنى كان **شره** له انتسب
من الظاهر الزهد **بالموضوع احتسب** **يعنى أن شره من انتسب للوضع**

من أهله

من أهله قوم اظهروا الزهد والصلاح واحتسبوا الموضوع أى اعتقدوا
الوضع حسبة وقربة فلا يمكن تركهم لذلك لو توثق الناس بهم فلذلك
كانوا اثر واشد ضررا وقد وضع الزنادقة أربعة عشر ألف حديث وقد
قال يحيى القطان ما رأيت الصالحين الكذب منهم فى الحديث قال العراقي يريد
المسويين للصلاح بغير علم فلا يفرقون بين الجائر والحرام

مثل الذى وضع فى فضائل **من ترجمان المذكور سادس**

مثل خبر مبتدأ محذوف أى الوضع حسبة وقربة مثل الترجمان يقع التاء
والجيم بينهما راء ساكنة وبضمهما يقع الاول وضم الثالث والذكر القران
والمراد بترجمان الذكر بن عباس رضى الله عنهما وشرعا على صنع والمراد بشر
جاهل ابو عصمة نوع بن جرم المرزى وضع احاديث فى فضائل القران يرويها
عن ابن عباس قال لأنى رأيت الناس اعرضوا عن القران واشتغلوا بفقته
ابى حنيفة ومغازى بن اسحاق فوضعها حسبة لأرغبهم فى القران
وكان يقال لأبى عصمة نوع الجامع فقال بعضهم كل شئ الا الصدق

لذلك قد اقر باختلاف **ما عني ابن جابر**

قوله لذلك أى لأجل الحسبة والقربة أقر مسرف بن عبد به باختلاف
أى وضع الاحاديث التي رواها عن ابى بن كعب فى فضائل القران سورة



سورة فكل من ادع احاديث ابي بن كعب في فضائل القرآن في تفسيره كالواحد
والتعليق والنخشي فهو مخطئ في ذلك لكن من ابرز اسناده منهم كالحري
فهو اقرب لعذره وان كان لا يجوز له روايته من غير بيان وامام لم يبرره
واورده بصيغة الجزم فخطؤه اغشى كالزمنشع

يعرف بالركة والآخر **بالقارئ كالاقتشع**

يعني ان الموضوع يعرف باقرار الراوي بموضعه وبقرينة يدركها من له
في الحديث ملكة قوية واطلاع تام كركاكة الالفاظ والمعاني وركاكة
الالفاظ كونها غير واضحة وركاكة المعاني ان تكون الالفاظ غير بليغة ومن
القارئ اشعر ارجل الطالب للعلم ونفرة قلبه منه اذا سمعه قال
الربيع بن خيثم ان الحديث ضوء الكسوة النهار تعرفه وظلمة كظلمة
الليل تنكرها ومنها ان يكون مناقض للنهي القرآن والسنة المتواترة والاجماع
القطعي او صريح العقل حيث لا يقبل شئ من ذلك التأويل وعطف القارئ
على الركة عطف عام على خاص واركاكة بفتح الراء لغة الضعف **القلوب**

فمنه ان يبدل **اراشته** بالمتن **بالفقر لا غرابه الخبر**

يعني ان المقلوب قسمان الاول ان يكون الحديث مشهورا برأوي يجعل مكانه

راديا

راويا آخر في طبقة ليصير بذلك غير با مرغوب اليه كحديث مشهور بسالم
فابدل بنافع وبالعكس مثاله حديث رواه عمر بن خالد الحراني عن حماد
ابن عمرو النصيبى وحماد هذا اوضاع عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي
هريرة مرفوعا اذ القيتهم المشركين في طريق فلانبتدوهم بالسلام الحديث
قلبه حماد فجعله عن الاعمش وانما هو معروف بسهيل ابن ابي صالح عن ابيه
عن ابي هريرة رضى الله عنه هكذا رواه مسلم في صحيحه ولذا كره اهل
الحديث تتبع الغرائب فانه قل ما يصح منها

وقلب اسناد كالبعضى واهل بغداد لقصد كشف

هذا القسم الثانى وهو قلب اسناده المتن وهو ان يؤخذ اسناد
متن فيجعل على متن آخر ويؤخذ متن هذا فيجعل على اسناد آخر وهذا
يفعل كثير القصد لكشف عن حفظ المحدث وفي جوارزه نظرقاله العراقى
واذا فعل لا لأختبار الحفظ بل لقصد الاغراب كالوضع فلا يجوز قطعانهم
اذا قصد الاختبار لا ينفرد حديثا ومثاله لقصد الاختبار ما وقع لأهل
بغداد مع الجعفي الذي هو محمد بن اسماعيل البخاري لما قدم عليهم جمعا
مائة حديث وجعلوا متن هذا الاسناد لأسناد آخر واسناد هذا المتن

لمتن آخر والقوا ذلك عليه فرد كل متن الى اسناده وكل اسناد الى
متنه فاقر له الناس بالمحفظ واذا عنوا له بالفضل وقد يلقب على الراوي
من غير قصد القلب (تنبيه)
والنقل للصحيح دون سند بصيغة الجزم يقال فاقتد
يعني ان النقل للحديث الصحيح من غير ذكر اسناده لا يكون الا بصيغة
الجزم كقال وكان وفعل ونحوها كقول البخاري في كتاب الاذان وكان
عمر رضي الله تعالى عنه لا يجعل اصبعيه في اذنيه
غيره مرضى كروى وجا ان حذفت السندا
غير مبتدأ خبره مرضى اي نقل الحديث المقطوع بضعفه او المشكوك
فيه دون ذكر سنده مرضى اي يكون بصيغة التمرى لا غير صحيح التمرى
كورد وروى وجاء وبلغنا وروى بعضهم ويذكر ويقال وقيل ونقل
ونحو ذلك كقول البخاري ويذكر عن بلال رضي الله عنه انه جعل اصبعيه
في اذنيه وقد تستعمل صيغة التمرى في الجزم هكذا ذكر العراقي في شرح الفقيه
ولم يتعرض للنهوم وهو ما اذا ذكر السند الذي يظهر انه يجوز ان يروى بصيغة
التمرى انكالا على السند (من يحتاج بروايته) وهو المتصف بشرط
الراوى

الراوى الذي هو العدة والضبط المشترطان في صحة الحديث كما تقدم
في قوله وكل راو ضابط معد
عدل الرواية وذو اسلم مكلف من الخمس يسلم
وان ابيع ومن الصفات لم يقتر شيئا من الكبار
يعني ان الذي تقبل روايته ويحتاج بها هو العدل الضابط وشروط العدة
خمس الاول الاسلام فلا يقبل الكافر ان لم يؤد بعد اسلامه كجابر بن مطعم بن عدي
ابن نوفل سمعه صلى الله عليه وسلم يقرأ بالطور في المغرب حين قدم في فداء
اسرى بدر ثم اسلم يوم الفتح وقيل قبله واليه الاشارة بقوله وذو اسلم
الرواية مسلم وأشار الى شرطين وهما العقل والبلوغ بقوله مكلف فتقبل المرأة
والعبد وأشار الى الرابع بقوله من الخمس يسلم وان ابيع اي السلامة من الخمس
والمراد به المباح القادح في المروءة كالبول في الطريق والاكل في السوق وغيره سوقى
فالراوى في قوله وان ابيع للحال وأشار الى الخامس بقوله ومن الصفات اي السلامة
من صفات الخمسة كتطيف حبة في الكيل ومن الأدمان على صفات غيرها
والسلامة من ارتكاب الكبائر عالم بغير فاسق قائم يؤدي عدلا وفي قبول رواية
الصبي المميز الموثوق به وجهان اصحهما عدمه واذا تقر ما تقدم علمت



انه لا يقبل مجهول العدالة وكذا مجهول العين الذي لم يعرفه العلماء
ويرفع الجهالة عنه رواية اثنين مشهورين بالعلم وقبل المشهور قوم
كذلك لا يقبل الا من ضبط **من زيل الخطا كثيرا والغلط**
اي كما انه لا يقبل الا العدل كذلك لا يقبل الا الضابط وهو من زيل
اي فارق الخطا في الغالب وعطف الغلط على الخط اعطى تفسير ومحاكاة
به الراي عن الخطا كونه عالما بما يغير معنى الحديث ان رواه بالمعنى
بالضابطين اعتبر فان غلب **وفق فضابط والاي يجنب**
اي اعتبر معرفة ضبط الراي بالرجال المشتهر ضبطهم فان كان الغالب
موافقته لهم فهو ضابط ولا تضر المخالفة النادرة والايوافقهم غالبا
ولو وافقهم ندرا فاجتنبه ولا تقبله لانه غير ضابط لكثرة خطئه
صل يقبل ببدعي او لا يقبل **او غير من دعي وهذا الامثل**
اي اختلفوا في المبتدع الذي لا يكفر ببدعته فيه اقوال الاول تقبل
روايته ان لم يستحل الكذب لنصرة مذهبه ولا فرق في القبول
بين من دعا الى بدعته ومن لا فان استعمل لم يقبل وهذا القول
للسانعي وابي يوسف رحمهما الله تعالى القول الثاني ترد دعا الى بدعته ام لا

لنفسه

لنفسه ببدعته وان كان متأولا كالفاسق بغير تأويل كما استوى الكافر
المتأول وغيره والثالث يقبل غير الداعي الى بدعته ولا يقبل الداعي اذ لا يؤمن
انه يضع الحديث على وفقها وهذا هو الامثل اي لا يرجع لانه قول مالك
وهو الشائع عن ائمة الحديث لان كتبهم مشحونة بالرواية عن المبتدعة
غير الدعاة قال ابن دقيق العيدان وافق غير الداعية غيره فلا يلتفت اليه
اخراج البدعته واطفاء لنوره وان لم يوجد ذلك الحديث الا عنده مع كونه
صادقا مشهورا بالتدين ولم يتعلق الحديث ببدعته فينبغي تقديم مصلحته
ذلك الحديث على مصلحة اهانتة واما المبتدع المكفر ببدعته كالمجسمه على
القول بتكفيرهم فلا يقبل عند الجمهور **(مراتب التعديل)**
التي هي اربعة وانما يسأل عن عدالة من خفي أمره لاعمى اشتهرت عدالة
عند الناس لان العدالة المشهورة اقوى عند النفوس من تعديل واحد
واثنين لانه يجوز عليهما الكذب والمحاباة في تعديله وغير ذلك من الخرافات
المؤدية الى وصفه بغير صفته وقال ابن عبد البر كل حامل علم معروف الفناء
به فهو محمول على العدالة اذ حتى يتبين جرحه **نكر يرتويق هذه**
المرتبة هي أعلى مراتب التعديل وهي أن يكر لفظ التعديل مع تبأين اللفظين كبشت

حجة أو حافظ حجة أو ثقة متقن ونحو ذلك أو مع إعادة اللفظ بعينه كثرة
ثقة وقول أبي هريرة أخبرني الصادق المصدوق يحتمل أن يكون من القسم
الأول أو من الثاني بناء على ترادفهما وعدم هذا إنما يكون تركية في حق
غيره صلى الله عليه وسلم (يليه ما انفرد) من ثقة ثبت وحجة بعد
وحافظ وضابط ومتقن هذه المرتبة الثانية التي تلي الأولى
في القوة وهي التي يكون التعديل فيها بلفظ واحد نحو ثقة أو ثبت أو حجة
أو حافظ أو ضابط أو متقن ونحو ذلك قوله ثبت بجرور بالمعطف
على ثقة بأو محذوف وقوله حجة مبتدأ أخبره يعد أي بحسب من
الفاظ التعديل والالفاظ الثلاثة بعده معطوفة على خبر يعد دون
فاصل للضرورة لكن محل كون حافظ أو ضابط أو متقن من المرتبة
الثانية إذا قبلت في العدل ثم صدوق وخيار بين: كذا في ما مر من رأي
هذه المرتبة الثالثة وصدق فاعل يلي محذوف وخيار مبتدأ أخبره بين
أي ظاهر كونه من الفاظ التعديل وهو بكسر الخاء المعجمة مع تخفيف المثناة
التحتية ومنها نولهم ما موزن ليس به بأسى أو لا بأسى به
يلى عنه رور المحلة الصدوق على للصدوق ما هو شيخ وسط

ومرور

... .. وفرد لواحد لا يفلط
وصالح الحديث جيد حسن صويلح مقاربة على سني
أرجو أن ليس به بأس كذا ان شاء الله المصدوق احتد
هذه المرتبة الرابعة والفاظها عنه رور المحلة الصدوق أو إلى الصدوق
ما هو أو شيخ وسط أو شيخ أو وسط وصالح الحديث أو جيد الحديث
أو حسن الحديث أو صويلح أو مقارب الحديث ومقارب الحديث بفتح الراء
وكسرها وكذا أقولهم أرجو أن ليس به بأس كذلك صدوق أن شاء الله
قوله عنه رور فاعل يلي على التأويل بهذا اللفظ ومحل الصدوق
مبتدأ أخبره جلى وقوله الصدوق ما هو مبتدأ أو شيخ وسط معطوف
عليه خبره كذلك محذوق وقوله مفرد بصيغة اسم الفاعل مبتدأ
ولواحد يتعلق به وقوله لا يفلط خبر أي المفرد لواحد من الشيخ والوسط
بأن يقول شيخ فقط أو وسط غير غلط ولا مخالف للمصطلح وقوله صالح
مبتدأ أو الالفاظ الأربعة بعده معطوفة عليه والعطف محذوف
والخبر على سني بفتح السين أي على طريقة واحدة في كونها من المرتبة
الرابعة والصدق يتعلق باحتد بفتح المثناة الفوقية أي تبعه بأن

هدى الأبرار - ١٤ -

يقول صدوق ان شاء الله ومن صيف التعديل وهو غير كذب ومثل
هذا لا يوجب تهمة في الراوى ومثله قول الشافعي كثيرا وما لك قليلا حدثني
من لا اتهمه بل يوجب حقيقة الصدق واستشكال ايراد هذه الصيغة
في التزكية لأن كذب والكثرة فلا يلزم من نفيها نفي اصل الكذب الذي
هو المطلوب وأجيب بانه لكون المقام مقام مدح يلزم معه كونه المراد
منه نفي مطلق الكذب لانفي الكثرة منه فقط **تتبع** من كان من اهل
المرتبتين الأوليين كتب حديثه للاحتجاج به وللإستشهاد والاعتبار
لأن الفاظهما دالة على اجتماع العدالة والضبط لكن لفظ حافظا وضابط
ومتقن يشترط في كل منهما ان يكون مع العدالة والانحطت الى ما بعد هما
من المراتب وعند ابن معين ان ما قبل فيه لا يأسى به فهو ثقة فيكون
من المرتبتين الأوليين والمرتبتان الأخريان دون الأوليين اذا قلنا
لأنه على اجتماع العدالة والضبط فاحاديث اهلها تكتب لكن الثالثة
ينظر في حديثها والرابعة يكتب للاعتبار **(مراتب التجريح)**
اي مراتب الفاظ التجريح وهي خمس

يكذب بكذا ورضاع يضع كذا دجال هذه اسوأ

مراتب

مراتب التجريح وهي قول المخرج فلان يكذب أو كذاب أو رضيع أو يضع
الحديث أو يضع حديثا أو دجال بتشديد الجيم وكذا اجنب فيما يظهر لك
فما تلتزم به **وهناك درجة في التجريح متهم مرتبة ولا يعتبر**

أوليس بالثقة أو قد سكتوا عنه يعني ان قوله فلان ساقط
وقع في المرتبة الثانية وكذا هالك أو ذاهب الحديث أو فيه نظر أو متهم بالكذب
أو الوضع أو ترك البناء للفقول أو متروك الحديث أو لا يعتبره أو لا يجديته
أوليس بالثقة أو بثقة أو غير ثقة أو غير مأمون أو قد سكتوا عنه
فمن لرده قد اشتهر **واحدة مرة ارمه ومطرح**

ورصل جدا بضعيف مصطلح **لا شيء** من في قوله فمن لرده

فاعل فعل محذوف اي بلى المرتبة الثانية من اشتهار بانه يقال رده حديثه
أو روايته أو ردد الحديث أو فلان واحدة مرة اي قوله واحد الا ترد فيه يقرأ
قوله مرة بلا تنوين للوزن ومن الفاظ هذه المرتبة فلان ارم به وكذا فلان
مطرح بفتح الطاء المشددة وقع الرأ أو مطرح الحديث أو طرحوا حديثه أو فلان
لا شيء أو ليس بشيء أو لا يساوي شيئا وكذلك ضعيفا اذا وصل بجدا
بان يقال ضعيف جدا فانه مصطلح عليه من اهل الفن اي من اللفظ المصطلح عليها المرتبة الثالثة

ثم ما خلا منها خلا من احتياج واعتبار مسجلا

يعنى ان ما خلا من تقدم من مراتب الترجيح خلا من الاحتياج به والاعتبار مطلقا دون تقييد بصيغة من تلك الصيغ بخلاف من يذكروا في المرتبة الرابعة والخامسة فانه يخرج حديثه الاعتبار به والاستشهاد

فمنكر ذوالضعف مع مضطرب واه وضعف او لا يمتنع به

اي فيللي المرتبة الثالثة قولهم فلان حديثه منكر او منكر الحديث او فلان ضعيف او فلان مضطرب الحديث او واه او ضعفه او لا يمتنع به

ففيه ضعف او تقاض منا سبي حفظه من دون خفا

للضعف ما هو كذا تكلم فيه وليس بالمتين يعلم

او نقوى ارجحة او عمدة وليس بالمرضى عند السادة

قد سمنوا فيه وفيه اختلفوا تنكر ان يصف له وتعرف

هذه المرتبة الخامسة والفاظها فلان فيه ضعف او في حديثه ضعف

او فيه مقال او ضعف بتشديد العين او سبي حفظه او لين او لين الحديث

او فيه لين اوليته فلان او للضعف ما هو او تكلموا فيه او ليس بالقوى

او ليس بحجة او ليس بعمدة او ليس بالمرضى وليس من هذه الصيغ لفظ

عند

عند السادة اهل الحديث بل ذلك تنميم للبيت ومن الفاظها فلان مطلقا فيه او قد طعنوا فيه او اختلفوا فيه او تعرف وتنكر او ليس بذلك

سنن التجل

فالحسن الجمهور او في الخطاب والرد للجواب لكن في المتن

يعنى ان اقل سنن التجل للحديث خمس سنين وهو الذي استقر عليه عمل متأخر

المحدثين وجمهور حديث محمود بن الربيع عقلت من رسول الله صلى الله

عليه وسلم بحجة مجواني وجها من دلو وانا ابن خمس سنين ومن كان

دون سنن التجل يقال فيه حضر واحضر وقال بعضهم ان شرط التجل هو فهم

الخطاب ورد الجواب اي اذا خوطب بشيء من مقاصد العقلاء فمنه

واجاب عنه لانه اذا ادعى اجاب فان ذلك سهل لكن هذا القول الاخير

هو الصواب في ضابط وقت التجل لقول بعضهم لا بأس بتعليم الصبي

وهو ابن ثلاث سنين اذا كان فهمها وليس في حديث محمود سنة متبعة

اذا لا يلزم ان يكون كل احد في التمييز كحمود بل قد ينقص عنه وقد يزيد

ولا يلزم منه ان لا يعقل ذلك سنة اقل ولا يلزم من عقل المجرة ان

يعقل غيرها وقيل ان اقل سنة خمس عشرة سنة وقيل من بين الحمار والبقر

فري سامع ومن لا فخر ولا أجل كونه المدار على التمييز صح الأكثر من لعل الصواب
 سماع ابن اربع اذا كان عربيا او سبع اذا كان عجميا
 وهو مقبول بشرط العلم **ككافر اسلام كائن مطعم**
 يعني ان الحديث الذي رواه الصبي يقبل ويحتاج به بشرط ان يؤديه ويؤخذ
 عنه بعد العلم بضم الحاء واللام اي البلوغ مثل الحسن والحسين وابن الزبير
 والنعمان بن بشير وغيرهم ممن تحمل في صباه وأخذ الناس عنه بعد البلوغ
 ولذلك كانوا يحضرون الصبيان مجالس الحديث ويصدقون برؤيتهم
 لذلك بعد البلوغ وليس فيهم الحديث شرط في أدائه لقوله صلى الله عليه
 وسلم من يبلغ ادعى له من سامع وكذلك يقبل حديث رواه شخصي
 وهو كافر ثم اسلام واداه بعد اسلامه كحديث جبير بن مطعم المتفق على صحته
 انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور حين جاء
 في فداه اسارى بدر قبل ان يسلم وفي رواية للبخاري وذلك اول
 ما قرأ الايمان في قلبي وكذلك يقبل من تحمل فاسقام اخذ عنه بعد زوال فسقه
(الاول من اقسام التحمل) اي تحمل الحديث واخذه عن المشيخ
 اولها السماع من شيخ ونقل حدثنا سمعت أنبا نقل

ابنا ناخبرنا قال لنا **زيد وشبهه فليكن لك اعتنا**
 اي اول اقسام الاخذ بالحديث السماع من لفظ الشيخ سواء حدث من كتابه
 أو حفظه بأصلا أو غيره وانما كان اولها لأنه أنصرا وقواها عند الأكثر ويقال عند
 ادعاء الحديث المسموع من لفظ الشيخ حدثنا أو سمعت أو سمعنا فلانا يقول كذا ومنها
 ابنا نا أو نبأنا أو نبأني وكذا الخبرنا أو أخبرني وصرا قال لنا أو قال لي فلان وكذا اذا
 قال ذكر لنا أو ذكر لي ونظر ابن الصلاح في كونه قال لنا أو ذكر لنا محولا على السماع وقال
 ابن حجر وغيره ان البخاري اذا قال في صحيحه قال لنا أو قال لنا أو ذكر لنا فليس على شرطه نعم هو
 عنده من المسموع لكن استعمل تلك الصيغة ليقرب بين ما هو على شرطه وما ليس عليه
 قوله نقل اي نقل عن اهل الفن كونها من صيغة السماع وقوله فليكن لك اعتنا اي هذا العلم
 فانه نفسي (تنبيه) قال فلان اذكر دوني اضعف رتبة مما وجد في حرف البخاري يقول
 قال لنا او لي **اثنائي قراءة عطية** اي على الشيخ سواء قرأت بنفسك على
 الشيخ من حفظك أو من كتاب أو سمعت قراءة غيره من كتاب أو حفظ
تسمى ادى جمهورهم بالعرض قرأت أو سمعت كل عرضي
 يعني ان القراءة على الشيخ تسمى عند أكثر المحققين العرض لأنه القارئ يعرض على الشيخ
 ذلك وهذا هو المراد بالعرض متى اطلق لا عرض المناولة فله لك يقيد بالمناولة

قوله قرأت أو سمعت بالخطاب فيه ما يؤول في القراءة كما تقدم قراءتك على الشيخ
وقراءة غيره عليه وأنت تسمع فكل مرضى ومقبول لأن عياضا وغيره حكوا
الاجماع على صحة الرواية بالعرض الا من لا يعتد بخلافه وكان مالك ينكر اشد
الانكار على من لم يكتف في السماع به ويقول كيف لا يحزنك هذا في الحديث
ويحزنك في القرآن وهو اعظم قال مطرف صحبت ما لكا سبع عشرة سنة فما رأيت
قرأ الموطأ على أحد بل سمعتهم يقرؤنه عليه

والشيخ حافظ الأصل يرى **أو ثقة يمسكه بالامتناع**

يعني انه يشترط في قبول القراءة على الشيخ ان يكون الشيخ حافظا لما عرف عليه
أو لم يكن حافظا لكنه يرى الأصل ان ينظر في الكتاب أو يمسكه ثقة غير الشيخ
أو كان ذلك الثقة يحفظ خلافا لبعض الأصوليين فيهما اذ الميسر الربيع الأصل نفسه

وحكى عند مالك كالاول **والخلف في الترجيح خلف معتل**

يعني ان القراءة على الشيخ مثل السماع من لفظ الشيخ في القوة عند مالك
واصحابه ومفضل اهل الحجاز والكوفة والنجار وحكى عن الشافعي قال
اسماعيل بن ابي اويس سئل مالك عن حديث سماع هو فقال انه سماع
ومنه عرض وليس العرض عندنا بأدنى من السماع وكثير من العلماء لم يسو بينهما

فمنهم

فمنهم من رجح العرض وحكى عن مالك ايضا وعللوه بأن الشيخ لو سهر لم يسهل الطالب
الرد عليه والجمهور يرجحون السماع ما لم يعرض عارض بصير القراءة عليه الذي قد مر في شهر معروف
قرأت أو قرأ رأى اسمع **تبريده لديهم مستبعد**

يعني ان اجود العبارات التي يؤدي بها من تحمل بالعرض ان يقول قرأت على فلان
ان كان هو القارئ فان سمع عنه بقراءة غيره قال قرأ على فلان وانا اسمع والضمير في ذلك للمحدثين
فما مضى غير السماع يصح **قراءة وفي سماع مذهب**

ما مضى قوله ما مضى فاعل فعل محذوف وغير حال من ضمير الفاعل ويصح بالبناء
للفاعل حال اخرى وقراءة مفعول يصح ما مضى في العبارتين المذكورتين في البيت
قبله ما تقدم من العبارات في القسم الاول حال كونه غير السماع وحال كونه يصح
ما يدل على كونه السماع عرضا فتقول حدثنا فلان بقراءة علي عليه أو قراءة عليه
وانا اسمع أو اخبرنا بقراءة علي عليه أو انبأنا أو نبأنا بقراءة علي عليه وكذا

في سائر البواقي قوله وفي السماع مذهب يعني ان الصحيح عند المحدثين انه لا يجوز
التعبير عن القراءة بلفظ السماع نحو سمعت فلانا في جواره مذهب أي قول مالك والثوري وابن عيينة
رجاء في حديثنا أو اخبرنا **غير مقيد بخلاف كبر**

خلق فاعل جاء والكبر اجمع كبير يعني انه اختلف اكا بر العلماء هل يجوز ان يقول

في العرض حدثنا أو أخبرنا غير مقيدين بالقراءة بأن لا يقول بقراءة أو قراءة عليه فمنهم من منع ومالك والبخاري وخلف كثير جوزوا إطلاقهما وبعضهم يجوز أخبر دون حدث للتمييز بين السماع والعرض

رابعها حدثني أن سمعنا من شيخه منفردا فاتبعنا
وربما تعدد نقل حدثنا أخبرني البخاري قد عيونا
أخبرنا تقول أن ترى على شيخه وانت سامع لمن تارا
بناء في اجازة مستعمل هذا قول رابع في إطلاق التحديث

والاخبار في العرض دون تعيين بقراءة أو قراءة عليه وهو ان يقول حدثني فلان اذا اخذ من لفظ المحدث وليس معه احد وان تعدد الاخذ من لفظ المحدث قال حدثنا وان قرأ على المحدث نفسه قال أخبرني فلان وان قرأ غيره وهو سامع قال أخبرنا بضمير الجمع والأنباء يستعمل فيما اخذ بأجازة يشافه بها الشيخ من يجيزه هذا التفصيل كله مستحسن لا متعين فجاز لمن سمع وحده ان يقول أخبرنا او حدثنا ولمن سمع مع غيره ان يقول حدثني ونحو ذلك لأن حدثنا وأخبارنا معناها في اللغة واحد لقوله تعالى ولا ينسبك مثل أخير يؤمن بتحديث أخبارها فربما مبتدأ أخبره يقول محدثون وحدثني يقول

القول

القول وفاعل سميع ضمير الأخذ والألف للأطلاق وقوله فاتبعنا الفه بدل من نون التوكيد أي اتبع هذا التفصيل اتباعا مستحسنا لا واجبا وقوله أخبرني مبتدأ أخبره قد عينا بالبناء للمفعول ولقارئ يتعلق به وتلا بمعنى قرأ

وليرع من غير بيان الفعل أي يستحب اتباع ما جرى به عمل اهل

الحديث في صيغ الاداء ولا يخالف الا مع بيان يزيل الالتباس لأن ما اصطاح عليه صار حقيقة عرفية عندهم فمن يجوز عنها احتج الى الاتيان بقرينة تدل على مراده والا فلا يؤمن معه اختلاط المسموع بالمجاز بعد تقرير الاصطلاح فيحمل ما ورد من الفاظ المتقدمين على محمل واحد بخلاف المتأخرين قاله في فتح الباري كأنبأ فانه اشتهر استعماله في الاجازة فلا يتعمل في المتصل بالسماع خوف ان يظن انه اجازة فيسقطه من لا يحتج بالاجازة

ثبت الفاظ الشيخ في تتبع راسيما ما من كتاب ينتزع

يعني انه يجب اتباع الفاظ الاشياخ من نحو حدثني وحدثنا وسنعت وأخبرنا فلا تعدى فلا يقال حدثني مكان أخبرني مثل انباء على منع نقل الحديث بالمعنى او الاحتمال ان يكون قائل ذلك لا يري التسوية بينهما هذا اذا سمع الطالب لفظ الشيخ غير موضوع في كتاب فاحره اذا كان فيه خوفا من تغيير التصنيف المتقدم

سواء نقلناه الى تأليف لنا أو رويناه لفظا
 وان نقل بالنقل بالمعنى فلا ان استأري عنده قد حصل
 يعنى ان محل منع ابدال لفظ الشيوخ انما هو اذا ائبنا على منع نقل الحديث بالمعنى
 اما اذا قلنا يجوز ان لا يمنع حيث علم ان الشيخ يسوى بين المبدل والمبدل منه
 وهذا انما هو غير ما صنف في الكتب والافهم مطلقا فالماصل انه اذا لم تعلم التسوية
 أو كان في كتاب منع قطعا والافعل في الخلاف في النقل بالمعنى
 وان يكن عن ناسخ سماع فهل يصح فيه جازع
 يعنى انه جاء نزاع في خلاف فيما اذا سمع الراوى في حال نسخته من شيخه
 وكذلك اذا كان الشيخ هو الناسخ هل يصح ذلك لسماعه او لا فذهب بعضهم الى
 منع الصحة مطلقا وبعضهم الى الصحة مطلقا وقيل لا يقول في الصحة محدثنا
 او اخبرنا بل يقول حضرا وعند ابن الصلاح لا يصح اذا كان النسخ يمنع
 فهم السامع الناسخ والاصح ومثله يقال فيما اذا كان الشيخ
 هو الناسخ كقصه الدارقطني اذ حضر في حديثه مجلس اسماعيل الصغار
 والدارقطني يكتب جزءا كان معه فقال له بعض الحاضرين لا يصح سماعك
 وانت تنسخ فقال فهمي للاطلاع خلاف فهمك ثم قال له اتخفظكم املى الشيخ

فقال لا

فقال لا فقال الدارقطني املى ثمانية عشر حديثا فحدث كما قال
 ثم قال الحديث الاول سنده كذا او متنه كذا ثم تتبعها هكذا الى اخرها فنجب النسخ منه
 كذا اذا راوى وشيخ كذا **او اسرع القارئ او قد هينما**
 يعنى ان ما جرى في سماع الناسخ من التفصيل بجرى في الكلام في وقت السماع
 من السامع أو الشيخ وكذا اذا هينم القارئ والهينمة الصوت الخفى وكذا
 اذا اسرع في القراءة بحيث يخفى بعض الكلام وكذا اذا بعد السامع عن القارئ
 بجرى في جميع ذلك في الخلاف ما جرى في النسخ

ومن يثبت دونه **شخصي** مع أمن ليس فاقبول ينصر
 يعنى ان من حدث من وراء حجاب قبول حديثه هو القول المنصور والمشهور
 اذا أمن اللبس بأن عرف السامع صوت المحدث أو اخبر به ثقة يعرف المحدث
 وقال شعبة اذا حدثك المحدث فلم تروجه فلا ترو عنه فلعلة شيطان
 تصور في صورته وحجة المشهور قوله صلى الله عليه وسلم ان بلا لا يؤذن
 بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا تأذين ابن ام مكتوم ابرأ الاعتماد على صورته
 مع غيبة شخصه وتحدثت اموات المؤمنين من وراء الحجاب وينقل عنهم في كل ذلك وراجع
 به في الصحيح **ويعنى ان** **شخصي** ان لم يشك وكذا ان منصا

يعنى انه يصح السماع ان خصص الحديث قوما بالسماع وسمع غيرهم من غير
 ان يعلم الحديث به وكذا يصح السماع ان قال اخبركم دون فلان وكذا يصح ان قال
 رجعت عما حدثتكم به ونحو ذلك وكذا يصح ان منع الشيخ لمن سمع منه حديثا
 بأن قال لا تزروني أو ما أذنت لك في روايته عني ونحوه فلا يمنع شيئا
 مما ذكر ان يرويه عنه مالم يكن المنع والرجوع لاجل شكه في سماعه أو لأجل
 أنه اخطأ فلا يرويه عنه حينئذ (**الثالث الأجازة**)
 وفائدتها بقاء السلسلة وهي دون السماع والعرض والإجازة من جواز
 الماء الذي يسقاه الحرس والماشية تقول استجرت فلانا فاجازني إذا سقى
 ماشيته أو حركته كذلك طالب العلم يسأل العالم أن يجيزه علمه فيجيزه
 إياه فللمجيز على هذا أن يقول اجزت فلانا سمعنا في وعلى أن الإجازة
 مأخوذة من الأذن والاباحة يقول اجزت له سمعنا في بحرف الجر قال القرني
 (اجزته ابن فارس قد نقله * وإنما المعروف قد اجزت له)
 ثم على جوازها والعمل بها جماهير الرعيل الأول
 يعنى ان جماهير الرعيل الأول أي السلف من أهل الحديث وغيرهم اجازوا
 الرواية بالإجازة المجردة عن المناولة والعمل بالمروى بها وعليه استقرار العمل ومنع

جواز

جواز الرواية بها جماعات من أهل الأصول والمحدثين والفقهاء ما لا يشبه لو جازت
 الأجازة لبطلت الرحلة وقال بعض أهل الظاهر لا يجب العمل به كالحديث المرسل ورد
 بانه ليس في الأجازة ما يقدر في اتصال المنقول بها وفي الثقة
 تجي لمن عين في معين **نحو اجزتكم كتاب السنن**
 يعنى أن الأجازة أنواع منها إجازة معين لمعين نحو اجزتكم أو اجزت لفلان كتاب
 السنن لأبي داود مثلاً وهذا النوع من أنواع الإجازة المجردة عن المناولة
 كذا كميهم لمن يعين **وعكسها فيه خلاف بين**
 يعنى أن الإجازة لمعين دون الكتاب المجاز كالإجازة المذكورة قبل فالجمهور
 على جواز الرواية بها ووجوب العمل بالمروى بها بشرطه والخلاف في هذا
 النوع أقوى منه في المتقدم مثالها اجزت لك جميع سموعاتي قوله وعكسها
 الخ التنكير للتفصيل أي خلاف قوى مشهور كأن يقول اجزت للسلمين أو لكل
 أحد أو لمن قال لا إله إلا الله يعنى من كان موجوداً حين الإجازة سنن
 أبي داود مثلاً فهذه المجاز له فيها مبهم لكن مع العموم وإنما كان هذا عكسا
 لما قبله لأن التعيين في هذه المجاز له وباقبله المجاز ومن اجاز هذا النوع ابن رشد
 المالكي ورجحه ابن الجاحظ وصححه النووي

راجع من صوت فلا تصح حيث ندى يريد غير متفصح
 يعني ان الاجازة لا تصح اذا كانت اجازة للجهول أو بالجهول مثالها
 اجزت الجماعة من الناس جميع سموعاتي اجزت لك بعض سموعاتي فهذه
 الاجازة غير صحيحة ما لم يتفصح المراد من ذلك المبهمة بقية كما الرقيل التجيزني
 رواية سنن ابى داود فتقول اجزت لك رواية السنن اذا ظاهر عمل الجواب على
 المسؤل عنه **ما نريد** والذين **رواها** **فدى** متناعها مؤيد
 يعني ان الاجازة للمعدوم مع الموجود وكذا المعدوم وحده وقوع في حوزها
 خلاف والقول بالمنع مؤيد اي قوى وقد اجاز اصحاب الشافعي القسم الاول
 دون الثاني واجاز بعضهم الاجازة للمعدوم مطلقا قال عياض اجازة
 معظم الشيوخ المتأخرين قال وبهذا استمر عملهم بعد شرقا وغربا اه وهو
 مذهب الامامين مالك وابي حنيفة رحمهما الله تعالى قياسا على الوقف
 على المعدوم وان لم يكن اصله موجودا حال الوقف والمانع يقول الاجازة
 في حكم الاخبار بالمجاز فكما لا يصح الاخبار للمعدوم لا تصح الاجازة له مثالها
 اجزت لفلان وولده ما تناسلوا واجزت لك ولمن سبولد لك وقد
 قال ابو داود لما سئل الاجازة اجزت لك ولاولادك ولحبل الحبل واجزت لولادك

ثم الاجازة

ثم الاجازة عن الاجازة ندى ندى اجاز ندى مجازة
 يعني ان الاجازة المتفرعة عن اجازة جائزة رواية وعلا عند القائلين
 بجواز الاجازة نحو اجزت لك مجازتي ولو كثرت الاجازة الى خمس اجازات هذا
 هو الصحيح الذي عليه العمل ولا يشبه ذلك ما امتنع من توكيل الوكيل بغير
 اذن موكله ومنع بعض من لا يعتقد به من القائلين بالاجازة وذلك لان الاجازة
 ضعيفة فيقوى الضعيف باجتماع اجازتين (شرط صحة الاجازة)

تقبل من شيخ يرى زانهم وفرعه من اهل ذاك العالم
 أشار بهذا البيت الى شرط صحة الاجازة عند مالك وبعضهم الى الشرط
 الذي تقبل به وهو ان تكون من شيخ عالم بالمجاز والفرع الذي هو المجاز له أي
 من اهل صناعة بكسر الصاد لان الاجازة هي توسيع وترخيص يتأهل
 له اهل العلم لمسير حاجتهم اليها ولا يصح ان فقد احد الشرطين وعندنا الصلح يستحسن ما ذكر
 وليس بشرط **وسرنا** الماهر صناعة **في** ظاهر بعضهم اشاعه

كونها مبتدأ أو بعضهم مبتدأ ثان وأشاعه اي اظهره خبر الثاني والجملة
 خبر الاول يعني ان بعضهم وهو ابن عبد البر قال ان الصحيح في شرط صحة
 الاجازة ان تكون لما هوى حاذق بالصناعة وان تكون في شئ معين

لهذا الأبرار - ١٦ -

كصحيح البخاري لأن المعين لا يشكل أسناده لكونه معروفاً وإن لم يكن كذلك لم يمتنع
أن يحدّث الجازله عن الشيخ بما ليس من حديثه أو ينقص من أسناده الرجل
والرجلين فابن عبد البر يشترط أن تكون في شئ معين ويشترط مسابقة الجاهل
له في الصناعة بخلاف مالك

والعلم الإجمالي لدى بعض كفى **فقلما يوجد للشرط انتفا**
يعنى أن بعضهم وهو ابن سبيل الناس بكفى عنده العلم الإجمالي من المجيز
فأقل مراتب المجيز عنده أن يكون عالماً بمعنى الأجازة العلم الإجمالي من أن يرى
شيئاً ومن أن معنى أجازته لذلك الغير رواية ذلك الشيء عنه بطريق الأجلة
المعهودة وليس المراد أن يكون عالماً بمعنى الأجلة العلم التفصيلي بما روى وبما
يتعلق بأحكام الأجازة فقلما على هذا القول يستفي شرط الأجلة إذ لا أخال
أحد انخط عن هذه الدرجة ولو انحط لم يكن أهلاً أن يتحمل عنه بأجازة
ولاسماع قال وهذا الذي أشرت له من التوسع في الأجلة هو طريق الجمهور
وقال شيخنا ومعه من التشديد فهو مناف لما جوزت الأجازة له من بقاء
السلسلة وعلى هذا القول لا يشترط تأهل المجاز له حين الأجلة قال
القسطاني ولم يقل أحد بالأداء من دون شرط الرواية وعليه يحمل

قولهم

قولهم اجزت له رواية كذا بشرطه ومنه ثبوت المروي من حديث المجيز
أه وشرط الراوى التكليف والعدالة والضبط كما تقدم وكتب بعضهم
لمن علم منه التأهل اجزت له الرواية عنى وهو لما علم من ثقافته وضبطه غنى
عن تقييد ذلك بشرطه **باللفظ أو بالخط أو بسبب أو صدرت بعد رد طلب**

يعنى أن الأجازة قد تكون بلفظ الشيخ بكتابة وقد تكون بالكتابة وسواء
في ذينك القسمين أن يكون لأجازته ابتداء من غير سبق سؤال أو أجاز بعد
سؤالها منه (فائدة) قال السيوطي الأجازة من الشيخ غير شرط في
جواز التصدي للقراء والافادة فمن علم من نفسه الأهلية جازله ذلك
وإن لم يحرف أحد وعلى ذلك السلف الأول والصدور الصالح وكذلك في كل علم
وفي القراء والافتاء وإنما اصطلح الناس على الأجازة لأن أهلية الشخص
لا يعلمها غالباً من يريد الأخذ عنه من المبتدئين والبحث عن الأهلية قبل
الأخذ بشرط فجعلت كالشهادة من الشيخ المجاز ثم قال لا يجوز الأخذ بالأجرة على الأجلة **الرابع المناولة**
أي الرابع من أقسام التحمل **ان تقرون بالأذن** فهي أعلى **أجازة منها السماع** أى
وعند مالك له تمام يعنى أن المناولة المقرنة بالأذن هي
أعلى الأجازات وأقواها لما فيها من التعيين والتشخيص لكن السماع الشامل للعرض

أولى وأرجح من المناولة المقارنة للأجازه عند أبي حنيفة والثاني واحد منهم
 الله تعالى وصححه النووي لكن المناولة مع الاجازة رواية صحيحة اتفاقا وعند
 مالك وابن شهاب وربيعة وخلف كثير انها تأويل السماع لا انقصر منه
 انك تملك انذاك الأمثل **يعني ان أمثل أي افضل انواع المناولة**
المقرونة بالاجازة وتوابعها ما ملك فيه الشيخ للطالب المناول بأن يناوله الشيخ شيئا
 من سماعه أصلا أو فرعاً مقابل به ويقول هذا من سماعي أو روايتي عن فلان فاره
 عني ونحو ذلك ويملكه الشيخ له **يلو اعارة** **نعرضه** **ان نقد** **اذن فتنى** **من الخاف** **وجه**
 اعارة بالرفع فاعل يلى وعرضه مطوف على اعارة أي يلى التملك المناولة المقرونة
 بالاجازة والاعارة فيلى ذلك المقرونة بالاجازة والعرض مثال الاول ان يقول له
 الشيخ خذ هذا الكتاب وانسخه أو قابل به أو نظره ثم سره الى وقد اذنت
 لك في روايتي عني ومثال الثاني ان يحضر الطالب اصل الشيخ أو فرعه المقابل فيعرض
 عليه فاذا عرض الطالب الكتاب على الشيخ تأمله الشيخ وهو متيقظ ثم يناوله الطالب
 ويقول هو روايتي عن فلان فاره عني وهذا عرض المناولة وقد تقدم عرض
 السماع وان خلت المناولة من الأذن أي الاجازة بان يناوله الشيخ الكتاب
 ويقول هذا من حديثي أو من سماعي ولا يقول لك أو عني ولا اجزه لا روايتي عني فقول لها
 خلاص

خلاص أشار له العراقي بقوله : وان خلت من أذن المناولة قبل تصحيحه ولا يصح باطله
(لفظ روايتي المناولة والاجازة معا أو أحدهما فقط)
 وفيما حدثنا راسي **يسقى** **عند بعض** **تدبير**
 الضمير فيهما للأجازه والمناولة يعني ان بعض من غير الغين المعجمة والوحدة
 أي دضى من السلف كالأمام مالك يسوغ أي يجوز عنده استعمال اللفظ حدثنا أو أخبرنا
 في الاجازة والمناولة بلا تقييد سواء جمعت اللفظة والمناولة أو فردا أحدهما
 دون الآخر على القول بان المناولة للجرادة عن الأذن رواية صحيحة
بيان الواقع المعقول وما عليه للكثير العمل
 يعني ان بيان الواقع وكيفية التحمل اجازة أو مناولة أو كليهما هو المرجع عليه
 والذي عليه عمل الجمهور ولا يجوز عندهم الإطلاق بل لابد من التقييد بأن يقول
 مثلاً أخبرنا أو حدثنا فلان اجازة أو مناولة أو أذننا أو أذن لي أو أطلق لي رواية عن فلان الآية
 اذن لي أطلق لي اجازة في **سوغ لي** **اباح لي** **ناولني**
 أنبأنا البعض قد ظهر **ولفظ أن بعضهم قد انكر**
 يعني ان بعض المتأخرين رد عنهم استعمال أنبأ في الاجازة وهي عند المتقدمين
 بمنزلة أخبرنا ولفظاء مبتدأ أو جملة بعضهم قد انكر خبره يعني ان بعضهم

قد انكر ما كان يفعله بعضهم من استعمال الـ بالتشديد في الرواية بالسماع عن
 الأجازة فتقول اخبرنا فلان انه فلان حدثه او اخبره وحقه ان ينكر اذا لم
 المراد منه لانه لم يفعله هذا الوضع لغة ولا عرفاً ولا اصطلاحاً
 ربما لم يأت في الأخير ببارت وليس فيها قال في غير ما
 يعني ان عن كثير ما يأتي بها المتأخرون في الأجازة وليس منها اى الاشارة
 قول البخاري قال لي فلان اوقال لنا اوقال بدو ولا من المرح خلافاً لما قال
 ان ذلك للأجازة ورده ابن حجر بأنه أستقر كثير من المواضع التي يقول
 فيها في الصحيح قال لي فوجدتها في غيره يقول فيها حدثنا والبخاري لا يستعمل
 في الأجازة اطلاق التحديث فدل على انها عنده من المسموع لكنه يستعمل قال لي فيما هو
 على غير شرطه كما تقدم **الخاص بالكتابة المجرودة عن الأجازة**
 والكتابة ان يكتب الحديث لغائب بخطه أو يأذن لشقة يكتب كان لضرورة
 أم لا سئل ذلك أم لا فيقول بعد البسملة من فلان بن فلان ثم يكتب ويرسله
 مع شقة بعد تحريره بنفسه أو بشقة وشده وختمه احتياطاً للأمن من توهم
 تغييره واما المقترنة بالأجازة بأن يكتب اليه ويقول اجرت لك ما كتبت لك
 ونحو ذلك فهي كالمناولة المقرنة بالأجازة في الصحة والقوة ورجح قوم المناولة

عليها

عليها الحصول المشاهدة فيها بالاذن دون الكتابة قال القسطلاني ان الكتابة
 ترجح ايضاً بكونها لأجل الطالب

قبولها المشهور والصحيح وميزه الخط فقط يبين
 قيد يكتب كالمى قد كتب يزيد لتسلك السبيل المنتخب

يعني ان قبول الرواية بالكتابة المجرودة عن الأجازة هو المشهور والصحيح
 وهو الذي مشى عليه البخاري في صحيحه فالحديث المروي بها موصول وفي
 الصحيح أحاديث من هذا النوع قال البخاري في كتاب الإيمان والنذر كتب
 الى محمد بن بشر ومنع صحة الرواية بها آخرون وذهب ابن القطان الى انقطاع
 الرواية بها قوله وميزه الخ يعني ان تميز المكتوب له الخطأى خط الكاتب
 وان لم تميزه عليه يسبح ويحجز الرواية بها خلافاً لما قال ان الخط
 قد يشبه فلا يجوز الاعتماد عليه قال ابن الصلاح وهو غير مرضي قوله قيد الخ
 اي قيد أيها المتحمل بالكتابة بلفظ الكتابة أو بما يؤدي معناها التسلط
 الطريف المختار لأنه اللائق بأهل التحري والنزاهة فتقول حدثنا واخبرنا
 كتابة أو مكتوبة أو كتب الى ونحو ذلك خلافاً لما أجاز اطلاق التحديث
 والأخبار في الكتابة قوله يكتب مصدر مسكن التاء السداس اعلايم الشيخ



اعلامه بما روى مجردا **أجيز والمنع له تأييدا**
 يعني ان اعلام الشيخ للطالب بما روى اي بأن الحديث الكتاب سمعه من
 فلان أو رواه عنه حال كونه ذلك الأعلام مجردا عن إجازة إجازة
 كثير من المحدثين والفقهاء والاصوليين واليه ذهب ابن حبيب من المالكية
 والقول بمنع الرواية به تأييدا بالبناء للفاعل أي قواه الفرائي بالاعتصار عليه
 وعدم ذكر غير اذ لعله لا يجاز الرواية لخلل يعرفه فيه وان سمعه ولأنه كان شاهد
 اذ ذكر شهادته في غير مجلس الحكم فلا يتحملها من سمعها دون اذن
ومن إجازة اطلق الجواز وبين ما تنافي اطلاق
 يعني ان من قال بجواز الرواية بمجرد الأعلام اطلق في ذلك الجواز فلم يقتصر على
 حوز الرواية بمجرد الأعلام بل لوقال له هذا روايتي لكن لا ترويه عنى
 اول الاجيزه لك لم يضره ذلك فيجوز ان يرويه عنه وصححه عياض وقال
 لا يقتضي النظر سواء لأن منعه لالعادة ولا لريبة في الحديث لا يؤثر وقد
 فرق عياض بين المتناظرين أي المتشابهين اللذين هما الرواية والشهادة
 بأن الشهادة على الشهادة لا تصح من غير اشهاد عليها الا اذا سمعه
 يرويهما عند الحاكم فنية خلاف والشهور من هذه هي الجواز والحديث

عن السماع

عن السماع والقراءة لا يحتاج فيه لاذن باتفاق وايضا فاشهاد
 بفرقة مع الرواية في كثير من الوجود وهذا في الرواية بأعلام الشيخ أما
 العمل بما اخبره الشيخ انه سماعه فواجب اذ اصح اسناده كما حكاه
 عياض عن محقق الأصولين وإلى ذلك الإشارة بقولنا

ولا خلاف في وجوب العمل بها اذا سمع من المحصل
 أي اذا سمع اسناده والمحصل بكسر الصاد أي المحقق من اصحاب الأصول فانهم لا يختلفون في وجوب العمل
 (اسماء والثامن الوصية) **الوجادة بكسر الواو مصدر**
 لوجد مؤله غير سمع من العرب يستعمله المؤلفون فيما أخذ من العلم من
 صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة مأخوذة من تفرق العرب
 بين مصادر وجد التمييز بين معانيها المختلفة يقولون وجد ضالته
 كوجد وجدانا ومطلوبه وجودا وفي الغضب موجدة وجددة وفي الغنى
 وجدد ابضم فسكون وجدنا بكسر الهمزة وجددة وفي الحب وجد الغنى فسكون في غير ذلك
وفي الوصية ملوت أرسفر بلا إجازة من ذلك قد خبر
 يعني انهم اختلفوا فيما اذا أوصى الراوي بكتاب يرويه عند سفره أو موته
 لمعين بلا إجازة هل له ان يرويه عنه بتلك الوصية أم لا وقال

هدى الأبرار - ١٧ -

ابو قلابه انفسوا كتبى الى ابيوب أن كان حيا والافأحقوها وعلل بأنه في دعوا
له شبهة من الأذن والعرض والمناولة وإن اقترنت بالإجازة جازة الرواية بها
بجدة وعلى أنه يجوز الرواية بها مجردة فالظاهر أن يقول في الأداء وصى الى فلان
بكذا أو حدثنى وصية ونحوه

من بخطه وجدت أخيرا أنه يمكن بذلك الخط اعترا

هذا البيت والذي بعده في صيغ الوجادة وهى أن تجد بخط من عاصره أو كان قبلك
أحاديث برويها أو شيئا من الفقه أو النحر أو غيرها مما لم تسمعه منه ولم يجر
لك فتقول في التعبير عنه وجد بخط فلان أخيرا فلان وتسوق الأسناد
والمتن أو ما وجدته بخطه إذا وثقت بأنه خطه قوله بخطه متعلق بجدة
والضمير المضاف اليه لفلان مدلول عليه بالسياق
الافتقار وجدت عنه أو ذكر ظننت أو قيل وشبهه اعتبر

أى وأن أعتريت ولم تثق بأنه خطه فقل وجدت عن فلان كذا أو وجد
بخط ذكر أنه لفلان أو وجدت بخط ظننت أنه لفلان أو وجدت بخط قيل أنه
لفلان واعتبر أيها المتحمل بالوجادة في الأداء ما شابه تلك الصيغ من
العبارات التي لا يجرم فيها قوله ذكر البناء للفعل وبشبهه مفعول اعتبر وهو أمر

وكله

وكله منقطع والعمل به امتناعه هو المعمول

وقال بعضهم بالوجوب ونسب جواز المنتمى الى المطلب

يعنى أن كل ما وجد من أنواع الوجادة بالمجردة منقطع سواء وثق بخطه
أم لا لكنه فيه شائبة اتصال إذا وثق بخطه وإذا كان منقطعا فليست
الرواية بها مستند أصح مما وقد حكى عياض الاتفاق على منع الرواية
بالوجادة وأما منع العمل بالمروى بها فهو المعمول بفتح الواو المشددة
أى المعتمد الذى عليه معظم المحدثين والفقهاء من المالكية وغيرهم وقال
بعض المحققين من أصحاب الشافعى رحمه الله بوجوب العمل به إذا حصلت
الثقة به ونسب جواز العمل به للنسب الى المطلب بفتح الطاء المشددة
وكرر اللام وهو الإمام الشافعى من ذرية المطلب بن عبد مناف **نسب حديث**
وحسن ضبط مشكل قد عرفنا وصريح الجميع صاحب شفا
حسن بضم الحاء مبتدأ خبره قد عرفنا بالبناء للفعل أى أنه يستحب ضبط ما
يلتبس من الحديث دون الواضح أمره ويضبطه بالنقط بأن يبين الناع
الفوقية من الياء التحتية وبالشكل وهو تبين الأعراب وغيره من الحركات
والسكنات وغير ذلك وكان بعضهم يكره التبيين الألفى للتبس خلافا لصاحب

الشفاء وهو عياض فانه قال الصواب ضبط الجميع من المشكل وغيره ايضا
 الا ما لا يخفى كالفتح قبل الالف ولا سيما المبتدى الذي لا يميز ما يشك والاشكال واللا وجه عز
 الكلمة من خطته **عواكيد في سائر كتاب** **لأنها تنبؤ في استياس**
 يعني ان الضبط يتأكد في أسماء الناس وأسماء غيرهم ونحوها من كل ما ينبو
 أي يفصر عن القياس أي لا يدرك به لأنه نقل محض لا مدخل للاخفهام فيه
 كبيره بالموحدة فانه يلتبس بيزيد بالتحية والراي وكتب بعضهم
 تحت أبي الحوراء السدي حور عين لئلا يلتبس بأبي الحوراء بالجيم والراي
 وان سائر من يبين مشكل **مع شق فمور الزفر**
 يعني ان الفضل والأحسن في تعيين المشكل ان يكون في الراء مشي لا بين الاسطر
 لاسيما مع ضيق الاسطر وان يكون مع تقطيع حرف الكلمة المشككة فان ذلك
 أفضل من بيان الكلمة بالحاشية دون تقطيع لأن التقطيع أرفع للتبسي في
 بعض الحروف كالنون والياء بخلاف ما اذا كتبت الكلمة كلها والحرف المذكور في وسطها
 او وسطها وان كان المشكل حرفا واحدا رسم مفردا في الحاشية قبالة اللين قد
 ولتخذ الرقيق دون سبب **كالضيق أو كخفة في الكتب**
 يعني انه يكره لتاسخ الحديث وكذا غيره الخط الرقيق لأنه لا يتفنع به ضعيف

البصر

البصر وربما ضعف بصر كاتبه بعد ذلك ولذلك قال احمد بن حنبل لابن
 أخيه حنبل بن اسحاق وراه يكتب خطا رقيقا لا تفعل اخرج ما تكون اليه
 يخونك ما لم يكن لعذر فلا يكره لكن يستحب له تحقيق الخط وتبينه والعذر
 كضيق الورق وكأرادة خفة الكتب اذا كان رخوا لا في طلب العلم أو طلب المرعى مثلا
والمشق في الرسم كذا الهذرة بنصب المشق عطفًا على الرقيق أي
 اخذ المشق في الرسم فانه مكره عندهم والمشق السرعة في الرسم بحيث
 لا يتبين وكذلك يكرهون الهذرة وهي السرعة في القراءة قال عمر بن الخطاب
 رضي الله تعالى عنه شر الكتابة المشق وشر القراءة الهذرة واجود
 الخط ابينه اهـ والمشق هو التعليق خلافا لما في القاموس من ان المشق في الكتابة
 مدح حروفها والتعليق ضده **ونقلت الممهل من تحت سمة**
 النقطة بالفتح مبتدأ خبره سمة اعلامة ونحوه مبني على الضم هذا بيان
 كيفية ضبط الحروف المهملة وله علامات منها نقط الممهل غير الحاء منهنة
 فرقا وبين ما يشاكله من الجئات فينقط تحت الراء والصاد والطاء ونحوها
أو كتب مثل تحته أو بجعلا قلامة من فوقها مع ميملا
 كتب بالرفع مطوف على نقطك ومثل التنوين وتجعل منصوب لعطفه

من تحته يوضع

على المصدر وقلامه مفعوله يعنى ان بعض أهل المشرق والاندلس يجعلون
 علامة المهمل حرفاً مثله مفرّداً صغيراً وهو أحسن وأوضح والعلامة
 الثانية ان يجعل فوق الحرف المهمل صورة الهلال كقلام الظفر مضطرباً على فمها
 وبعضهم ينطقون فوق ويسط **انقط السين من دون ذلك**
 العلامة الرابعة ما يفعله بعضهم من جعل خط صغير فوق المهمل وقلاماً يتقطن
 له وبعضهم لا ينقط السين المهمل واحدة من تحتها كما يفعله غيره بل ينقطها
 ثلاثاً من تحتها ويجعلها صفاً ومنهم من يجعل تحتها كصورة النقطة من فوقها
 ونبرة فوق **بعضهم يضع** من تحتها **نع هذا السميع**
 نبرة مبتدأ أو فوق نقت والخبر محذوف أى علامة يعنى ان بعضهم يكتب
 الهزرة فوق المهمل وبعضهم يكتبها تحتها والنبرة بالفتح الهزرة والهمزة
 بفتح الميم والياء الطريق الواسع أى هذا الطريق في تمييز المهمل في الجمع
 بين اذا مررت من أريدا **وفضل تصرّح به استفيداً**
 يعنى ان الكتاب الذى سمع برأيا كصحيح البخارى وقد رمز لأصحاب
 تلك الروايات ينبغى ان يبين فى أول الكتاب أو آخره من اريد بتلك الرموز
 ويكون الرمز الدال على الراوى بحرف أو حرفين من اسمائه مثل ان يقول هو

للكشيمهين

للكشيمهين ومن المستملى وهكذا والايدين فمكرره لأنه لا يفهم المراد
 منه لكن التصريح باسم الراوى بأن يذكره كاملاً أولى لأنه ارفع الالتماس
وليس يجوز الفصل المضاف إليه **بالسطر اذا ينافى**
 يعنى انه يمنع عند الخطيب ويكره عند ابن الصلاح فضل المضاف إليه عن المضاف
 بالسطر بأن يكون فى آخر السطر والمضاف إليه أو السطر الآخر اذا ينافى المضاف
 إليه ما تلاه سواء كان فى اسماء الله تعالى كعبد الله بن فلان فيكتب عبد فى
 آخر السطر ويكتب فى أول السطر الآخر اسم الله تعالى وبقيته النسب وكذلك
 فى اسماء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واسماء الصحابة رضى الله عنهم كما لو
 قيل ساء النبي صلى الله عليه وسلم كافر وقاتل ابن صفية فى النار فان كان
 بعده ما يلائمه نحو سبحان الله العظيم جاز الفصل لكن الجمع أولى
 وكذا ايكراه أو يمنع عند فصل الكلمة الواحدة بـ السطر يمين
ونحو عز وتعالى وعلا يكتب عند اسم الله مسجلاً
 أى يكتب عند اسم الله لفظ تعالى وعلا وعز ونحو ذلك من كل ما يدل
 على الثناء عليه تعالى كما يقال ذلك عند ذكر اسمه تعالى قوله مسجلاً
 أى مطلقاً يعنى وان لم يكتب ذلك الثناء فى الاصل لأنه ثناء وينشئه للكلام

برويه كذلك الصلاة والتسليم على النبي فاجره عظيم
 اي يكتبان عند كتب اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم ويذكران عند ذكره
 من غير كتابة لأن اجر ما ذكر من الثناء والصلاة والسلام عظيم فلا تسام
 من ذلك لاسيما عند كثرة التكرار وقد قيل في قوله صلى الله عليه وسلم
 اولي الناس بي اكثرهم على صلاة هم اهل الحديث لكثرة صلاتهم عليه عند ذكره صلى الله
 عليه وسلم والكتب في اصل ذلك اشهدا **واول الذي يسمى لا محمد**
 يعني انه ينبغي كتب الصلاة والسلام وان لم يكن ذلك مكتوبا في الاصل
 الذي ينسخ منه وتأولوا ما وقع لا محمد بن حنبل رحمه الله من اغفال كتب
 الصلاة والسلام مع اسمه صلى الله عليه وسلم على انه كان يقولها انطقا
 لا خطا الا ان هذا ليس بجواب على اغفال كتابتهما وقال ابن الصلاح على بل
 الترجيح لم يكتبهما لأنه كان يرفع التقيد في ذلك بالرواية وعن عليه
 اتصالها في جميع من فوقه من الرواة

والحذف والرمز لذي عهدا ثم الترضي الزمه وانترجها
 يعني ان الحذف لواحد من الصلاة والسلام والرمز لهما مع عدم جواز بل
 هو مكره قال حمزة الكفائي كنت اكتب عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ولا اكتب وسلم
 فرأيت

فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال لي مالك لاتم الصلاة على وكذلك
 الرمز لهما مكره كمن يكتب صلعم يشير به الى الصلاة والسلام وكذا يستحب ملازمة
 الترضي على الصحابة رضي عنهم والترحم على سائر العلماء والأخبار ومن أحب
 الزيادة في هذا الموضع فلينظر نشر حنا المسمى بيسر الناظرين على روضة
 النور **شرح اسقاط** اي كيفية ذلك وهو من اداء كتابة الحديث
 وكتب بهامش اي من ما التفت **من اسقط وهو الذي يدعى**
 يعني انه ينبغي ان يكتب ما سقط من الكتاب بالهامشية ويكون في جهة اليمن
 للاعمال طر وساقط آخر بقية السطر فيخرج الى جهة اليسار ولا يكتب ذلك
 الساقط بين السطور لأنه يضيعها ويسود ما يقرأ خصوصا ان كانت
 السطور متلاصقة قوله وهو الذي اي ذلك الساقط سواء كتب بالهامش
 أو بين الأسطر يسمى عند اهل الحديث والكتابة الحق بالتحريك وهو لغة شيئ
 بالحق بالاول ويأتي للشيئ الزائد وجاء في شعر احمد بن حنبل رحمه الله
 تعالى مسكنا للضرورة قال

من طلب العلم والحديث فلا
 يفر من خمسة يقاسيها
 دراهم العلوم يجمعها
 وعند نشر الحديث يفتيرها
 هدي الابرار - ١٨ -

يضجعه الضرب في دقاته وكثرة اللحق في حواشيها
 بفصل اثوابه وبرزته من أثر الجبر ليس ينقيها
 ما لم يكن آخر سطر فاعكسا **وأن يضيق فاعكس ما قد تسسا**
 يعني أن الساقط إذا كان في آخر السطر بحيث يؤمن وجود ساقط بعده
 عكس ما تقدم بأن يكتب في جهة الشمال المقرب بالخرج من اللحق وسرعة
 لحاق النظر به وهذا ما لم يضيق ما بعد آخر السطر المقرب الكتابة من طرف
 الورقة والافالم عكس ما سبق أي ذكر وهو كتيبه في جهة اليمين
 قلت ويكتب في جهة الشمال إذا ضاقت جهة اليمين وهو الغالب في جهة الورقة الأولى
وإن جعله صاعدا الأعلى ثم من موضع انتهى فسطر وقطر
 أي جعل اللحق صاعدا الأعلى الورقة من أي جهة كان لاحتمال وجود ساقط
 آخر فيكتب إلى أسفل فلو كتب الأول إلى أسفل لم يجد للساقط الثاني موضعا
 يقابله بالحاشية خاليا ويشار بالخرج الساقط من موضع النص بخط صاعدا
 إلى تحت السطر الذي فوقه ثم ينعطف إلى جهة التخرج في الحاشية انقطاعا
 يسيرا يشد إليه واقتصر عن اتصال ذلك الخط باللحق فإن ذلك يسود
 ما لم يكن غير مقابل فصل **أو كتبت العنوان دلتما قبل**
 يعني أن عمل

يعني أن محل ما ذكر في كيفية تخرج الساقط من عدم اتصال الخط باللحق
 حيث كان اللحق مقابلا لموضع السقوط والى يقابله لعدم خلوه ما يقابله
 أو ضيقه فصل أيها الكاتب وجوب ذلك الخط بأول اللحق وكتب العنوان
 فصل إلى اصطلاح أهل الفن في ذلك وكيفية كتيبه أن تكتب قبالة
 موضع السقوط يتلو كذا أو كذا في الموضع الفلاني ونحو ذلك مما ذكره الله
وبعد الانتهاء يكتب جمع مع أصح أو مع هذا أو مع
 يقع الباء يعني أنه بعد انتهاء كتابة الساقط يكتب مع أصح جمع
 والاولى أن يكتب ذلك فوق اللحق أو منفصلا عنه وإن كان اصطلاحه
 كتابة متصل به لأن ذلك ربما يقع في اللبس وبفضهم يكتب آخر اللحق
 الكلمة التي لم تسقط من الأصل بل سقط ما قبلها قال عياض وليس
 عندي باختيار حسن فرب كلمة قد تجيء في الكلام مكررة مرتين وثلاثا
 بمعنى صحيح **أظهر التصحيح وترى في هذا ما يجب** مأخوذ من الضمة التي تجعل على كسر القدر أو الخلل فيه
وكتبوا أصح على ما صحا خوف اعتقاد ناظره فيها
 يعني أن التصحيح هو كتيبة علامة على صحة ما كتب عليه من حرف أو كلمة ولا
 يصح إلا ما صح روايته ومعنى مع أنه يخاف عليه أن يتوهم الناظر عدم صحته

رضي بواحد عا د فوق ما صح رواية ومعنى سقما

بكسر القاف وخمره رواية تميز محوّل عن الفاعل وكذا معنى وهو قياسي وإن كان قليلا لا يثبت أهل الفن على ما صح من طريق الرواية وهو فاسد من جهة المعنى لثلاثي الناطق غلط في صالحي ويكون التضييب بصاد ممدودة دون حاء هكذا هي ولا تلتزم بالحكمة المعلم عليها الثلاثي في شيء يسمى ذلك الحرف ضبة يفعلون ذلك علامة على أن المكتوب عليه غير تام إذا وضع عليه تصحيح ناقص لحذف حاءه بخلاف ما صح من كل الوجهة فأي موضع عليه تصحيح كمال

اللفظ بلا امتناع وضيبوا محل الانقطاع

الوارثي واللفظ بمعنى أو كذا جرت عادتهم بالتضييب على ما صح من طريق الرواية وهو فاسد من جهة الخط واللفظ كأن يكون مصحفا أو ناقصا أو غير جائز في العربية أو شاذ أو كذلك يضيفون موضع الإدخال والانقطاع

من السند (ابطال الزائد)

بالكشط والمحو بالضرب ونقل + وهو خط قاء وصل + أو لام مع القطع هذا شروع في ابطال ما وقع في الكتاب زائدا عليه ويكون نفيه أمّا بالكشط وهو الحك بالسكين ونحوها وأمّا بالمحو إذا كان مبسولا وكان سحنون

برما

برما كتب الشيء ثم لعقه وأما بالضرب وهو غير من الحك والمحو والضرب خط يتصل برؤوس الحروف المحو والمضروب عليها يقرأ من تحته ما خط عليه وقيل إن الضرب هو الخط لكن لا يخلط بل يكون فوق الكلمات المضروب عليها منفصلا عنها لكنه يعطف طرف الخط على أول المبطل وآخره مثال الضرب في هذا القول هكذا أو إلى هذا الإشارة بقولنا أو لام مع العطف أي أو لا يخط لكن مع عطف طرفه فأول تنويع الخلاف (كتب دارة + صفر) قال عياض عن شيوخه إن الضرب هو أن تكتب دائرة صغيرة في أول الزائد وأخرى مثلها في آخره هكذا أو تلك الدائرة عند أهل الفن تسمى صفر ابتشليت الصاد المهملة وسكون الفاء كما تسمى به عند أهل الحساب ومضناها عند أهل الحساب خلو موضعها من عدد وكذلك هنا تشر بخلو ما بينهما عن الصحة وإلى هذا القول الإشارة بقولنا وكتب دارة وهو مبتدأ خبره أماره بفتح الهمزة محذوف دل عليه ما بعده وصفر بالجر بدل من دارة والامارة العلامة (ر لا ثم إلى أماره) لا مبتدأ أو إلى مسطوف عليه وامارة خبر يعنى أن بعضهم يكتب ابطال الزائد لا في أوله وإلى في آخره وبعضهم يكتب نصف دائرة في أوله ونصفها في آخره فالأقوال

في كيفية ابطال الزائد فحتم تعليم كل سطر ان سطور تعدد وتتركه سطور
 تعليم مبتدأ خبره سطور محذوف وتكرر مبتدأ خبره سطور المذكور يعني ان الزائد اذا كثرت سطور يوشينا
 على انه يعلم اول الزائد وآخره فعلم انت ايا الضارب على اول كل سطر وآخره بوجه
 من وجوه الضرب بالخمسة المذكورة وان شئت لانكر العلامة بل الكتب بها في اول
 الزائد وآخره وان كثرت السطور فكل ذلك سطورا منقول في كتب الفن
 عن اهلها (تنبيه) التحريف في الاصطلاح هو الضرب بأى نوع من انواعه
 وفي اللغة التعويج يقال حرف عليه تحويجا عوج عليه في الكلام
 وفي التكرار لا غير **عالم يكن اسطر فاعكسا**
 يعني ان ما تقدم في ابطال الزائد محله اذا لم يكن الزائد مكررا فان كان
 الزائد حصل بتكرير لفظ طمس اللفظ الاخير يكشط أو نحوه وضرب بوجه
 من وجوهه لان الاول كتب على صواب فالخطا اولى بالابطال ما لم يكن الاخير
 اول سطر والاوّل اخر السطر الذي قبله فحينئذ يعكس الامر ويضرب على الاول
 صوتا الاوائل السطور عن السواد فطمس يشديد الميم فعل امر والفه بدل
 من نون التوكيد والاخير من قوله وكذلك الف فاعكسا بدل من نون التوكيد
 وهو بضم الكاف **اي كذا** اي كذا اي طمس الاول اذا جاءت

التحويج

الكلمات

الكلمات معاني آخر السطر صوتا الاوّل من السواد وان قل كالصفر
وتماز الابد سورة تقوم مطلقا بقابض الباء مصدر بفتح اللوز
 وهو مبتدأ خبره يقوم وصورة تميز ورواها مفعول مطلق يعني ان بعضهم
 قال اولاهما بالبقاء والسلامة اجود هما صورة وادلهما على قراءته سواء كان
 اول او آخر او اطلق ابن خلد الخلف من غير مراعاة لأوائل السطور
 او اواخرها ومن غير مراعاة للفصل بين المضاف والمضاف اليه وصفة الموصوف
 وشبه ذلك وقال عياض ينبغي ان لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا
 بين الصفة والموصوف ويضرب على ما يؤدي الضرب عليه الى فصل بينهما او لا كان اخرًا

العمل في اختلاف الروايات والاشارة بالز

ومن يرد جمع رواية في

يعني ان من اراد ان يجمع بين روايتين فاكثرت في نسخة من صحيح البخاري او مسلم
 او غيرها فينبغي له ان يبني الكتاب او لا على رواية واحدة كرواية الحموي
 او المستمل او غيرها من روايات صحيح البخاري وما سوى تلك الروايات التي
 بنى على كتب عليها الكتاب الحق في هو امش الكتاب مصيفا لها بكتابة اسم
 راديهما عليها او كتابة منزهة كانت زيادة وان كان الاختلاف بالنهي

أعلم على الزائد انه ليس في رواية فلان باسمه او الرمز اليه وفي نسخة
 اليوناني من صحيح البخاري غلط فاهش بسبب عدم التمييز قوله وغير
 مبني على الضم مفعول عين المزيدي في الالف للأطلاق
وانتصرنا شأنا حد ثنا **وبأنا أو انا أخبرنا**

هذه الالفاظ جرت عادة اهل الحديث باختصارها في الخطر والنطق
 من ذلك محدثنا المشهور عندهم في اختصارها حذف الحاء والراء وبقى
 صورة ثنا ومنهم من يختصرها بحذف الهمزة المتكلم فتبقى صورة نا ومنهم
 من يختصرها بحذف الحاء فقط فتبقى صورة دثنا ومنها اخبرنا والمشهور
 في اختصارها بقاء الهمزة من اخبر مع الضم فيبقى انا ومنهم من يبقى الراء
 مفتوحة بين الهمزة والضمة فيبقى انا والبيهقي وطائفة يقولون
 ابنا بتقديم الموحدة على النون ورفع جميع الحروف

والقاف رمز قال واخبر **نظائر حتم لفظها التي قرأ**

اي جري عادتهم بأن يرمز بالقاف لقال في اثناء السند مجموعة مع اداة
 التحدث فيكتبون قثنا يعنون قال حد ثنا وكتابتها مفردة ق ثنا
 اصطلاح متروك قوله والحذف في الخ اي جرت عادة بعضهم ايضا بحذف قال

في الخط

في الخط ولا بد من ذكره حال القراءة لفظا واليه الاشارة بقولنا وحتم
 لفظها الخ قال ابن الصلاح واذا تكررت كلمة قال كقول البخاري ثنا صالح بن حيان
 قال قال عامر الشعبي حدثنا فوا احدهما في الخط وعلى القاري ان يلفظ بهما
 جميعا وسئل ابن الصلاح عن ترك القاري قال فقال لهذا خطأ من فاعله
 قال والظاهر عدم بطلان السماع به لجواز حذف القول وابقاء مقوله وقد
 كان بعض النحاة ينكر اشتراط المحدثين للتلفظ يقال قلت لا وجه لانكاره
 اما بعد تقرر الاصطلاح وثبوته فلو جري اتباع الفاظ الشيوع ومصطلحهم
 واما اول فلا مشاحة في الاصطلاح مع ان تركها يقع في اللبس في كثير
 من المواضع (تنبيه) جعل ابن حجر في الفتح محل جري العادة بحذف
 قال حيث تكررت في مثل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
 خلاف ما لابن الصلاح وغيره من الاطلاق وقوله وحتم الخ اكثر العبارات
 التعبير بما يدل على الوجوب وفي بعضها التعبير بيمين في

وان يسمي خبركم في اسناد **عبر قبله بقيل المحدث**

يعني انه اذا جاء اخبرك اخبركم في اسناد يستغنى للقاري ان يقول فيه
 قيل له اخبرك فلان مثل قرئ على فلان اخبرك فلان فيقول قرئ على

فلان قيل له اخبرك فلان ووقع في بعض النسخ قرئ على فلان حدثنا
فلان فهذا ايد كرفيه قال ونعني بالمهتدي من يعرف اصطلاح الحديث
رجل لصح أو للانتقال بها كذلك يفوه التالي

يعني انه جرت عادة كتاب الحديث ان يكتبوا احاء مهمله هكذا ح اذا
كان الحديث اسنادا فاكثروا جمعوا بين الاسانيد في متن واحد وختلوا
في المشار اليه بها فقل اشارة لصح لانها وجدت مكانها صح صريحه في خط
بعضهم وانما حسن اثبات صح هنا لئلا يتوهم ان حديث هذا الاسناد
سقط ولئلا يركب الاسناد الثاني على الاول فيجعلان اسنادا واحدا وقيل
انها اشارة للتحويل والانتقال من سند الى سند آخر وهو مذهب الجمهور
قوله بما يتعلق بيفوه اي يتعلق قارئ الحديث بحاء التحويل كذلك اي حاء
مهمله مفردة واختار ابن الصلاح

وقيل لا تقرأ وبعض جعلها مكانها الحديث حين وصل

تقرأ بالالف بدل الهمزة ووصل بالبناء الفاعل وهو جعل الفهما الاطلاق
القافية يعني ان بعضهم قال ان حاء التحويل لا يتلفظ بها القارئ
وانما من الحائل الذي لم يحجز بين الشيعيين قوله وبعضهم يعني ان بعض

اهل المنزل

اهل المغرب يجعل القارئ عندهم مكانها الحديث حين وصل اليها
في القراءة فهو على هذا من التحديث ومختصة منه وقيل ان حاء التحويل مجتمعة من فوق
اشارة الى اسناد آخر لا رواية بالمعنى ورافقتا على بعض الحديث
الرواية بالمعنى احدى المسائل التي يختلف فيها القراء والحديث كما تقدم
وانتقل بالمعنى يحجز الاكثر من ماهر في نقاد الحديث بعضهم

النقل بالنصب مفعول يحجز يعني ان نقل الحديث بالمعنى اجازة اكثر اهل
الحديث والاصول والفقه لكن من ماهر هاذق بمعرفة مدلول الالفاظ
ومقاصدها وما يحيل معانيها بدليل رواياتهم للقصة الواحدة بالفاظ
مختلفة والحديث عبد الله بن سليمان الليثي قلت يا رسول الله اني
اسمع منك الحديث لا استطيع ان اؤديه كما اسمع منك فزيد
حرفا او ينقص حرفا فقال اذ لم تحلو امرام لم تحرموا حلالا واصبتم
المعنى فلا بأس فذكر ذلك للحسن فقال لولا هذا ما حدثنا قوله ومطلقا
الحج يعني ان بعض اهل الحديث والاصول والفقه منعوا نقل الحديث بالمعنى
لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم نقرأ الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فادها
كما سمعها ورد بان المعنى ادى حكمه بالالفاظ بدليل قوله في آخر الحديث

يعني ان حذف بعض الحديث الذي تقدم الكلام فيه محل الخلاف فيه اذا كان منفصلا كما تقدم ولم يكن في تصنيف اما اذا كان تقطيعه من مصنف في الأثر اذا اشتمل على حكمين مستقلين فقد اجازة السلف الصالح وفعلوه كما لك وأحمد والنجاشي والنسائي وأبو داود وغيرهم وروى عن أحمد انه لا ينبغي وقال ابن الصلاح لا يخلو عن كراهية ومن فرائد تقطيعهم للحديث الفرار من الطويل وما لم يمكن تقطيعه لقهر أو ارتباط وقد اشتمل على أكثر من حكم واحد فانهم يبيرون بحسب الاحكام (اللعان والصحف)

قد خوفوا اللاحق من وعيد في مقرر على نبي شديد به وشدته مصنف يعني ان العلماء قد خوفوا من يقر الحديث باللعن والتصنيف من ان يحمل عليه الوعيد في الافتراء اي تعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وهو قوله صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار وهذا متواتر فخرجه البخاري في كتاب العلم عن الزهري وخرج ايضا على شرطه عن انس رضي الله عنه ليمنعني ان احديثكم حديثا كثير ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من تعمد على كذب فليتبوا مقعده من النار خشى انس والبريد من الاكثار في الحديث لانه مظنة الخطأ فتر لا تعمد الاكثار منزلة تعمد الخطأ ونحوه

ونحوه ثم وهذا يدل بفحوى الخطاب على تأنيب من يخشى اللعن والتصنيف قال ابن حجر ومن أكثر منهم فحول على توهمهم من انفسهم بالتبث واحتيج اليها منهم فلم يمكنهم الكتمان وقد كفر الجويني بتمتع الكذب عليه الصلاة والسلام وانتصر له ابن المنير بان الوعيد لو كان بمطلق النار لكان كل كذاب كذلك وفي صحيح البخاري من يقل على ما لم اقل فليتبوا مقعده من النار وهو من ثلاثيات البخاري وهي تزيد كما قال ابن حجر على العشر من بالنعور والاخذ من الذي دعي

يعني ان اللعن والتصنيف يندفعان ويُسلم من معرفتهما بقراءة النجاشي للتصنيف ويعلم اللغة والاخذ للحديث عن الذي دعاه من اهل العلم لا من بطون الكتب فبالاخذ عن اهل العلم يسلم من التصنيف والنعور واللغة من اللعن فقلما يسلم من تصنيف مقلدا لصنف ومن تحريف مقلدا بصيغة اسم الفاعل فاعل سلم بكسر اللام والصحف بضم الصاد وسكون الحاء المهملة للزجاء جمع صحيفة يعني الاخذ للحديث وغيره من بطون الكتب دون الاشياخ لا يسلم من التصنيف والتحريف والفرق بينهما ان التصنيف يكون بتغيير نقط والتحريف يكون بتغيير شكل مثال التصنيف ان المبكر

الصولي امل من صام رمضان واتبعه ستان شوال فكانما صام الدهر كله
فقال شيئا بالشين المعجمة والياء التحتية وذكر بعضهم ان من روى عنه عليه
الصلاة والسلام من بنى سليمان بضم السين عتبة بن البذر بالوحددة والذال
المعجمة وانما هو بالنون والمهملة ومثال التوريف تغيير سليمان بالضم بسليم بالفتح والعكس والله
د القائل باذا من العلوم بدون شيخ عدلت عن الصراط المستقيم
: وتلبس الامور عليك حتى نصير اخل من قوما الحكيم

لأنه رأى الحبة السوداء شفاء من كل داء فقرأه الحبة السوداء بالمشناة التحتية
فأخذ حبة سوداء فاكلها فقتلته أو اعتمه وفي كتاب المغيث في حكم اللحن في الحديث
وما يستأنس به للترخيص في الحديث ما أخرجه في مسند الفردوس إذا قرأ
القارئ فأخطأ فيه أو لحن أو كان أعجيا كتبه الملك كما انزل قلت لكن كل ما
في مسند الفردوس ضعيف والضعيف لا يجمع به في الاحكام ما لم يقرب بمقولة
طريقه وفي كتاب المغيث ان القارئ له ثواب قراءة سورة وان أخطأ أو لحن اذا لم يتعمد
افسادا ولم يقصر في التعليم فلا يوجب بل يوزر ثم قال ولا يشك ان الحديث له
حكم القرآن فمن لم يتعمد افساد الحديث وعجز في الوقت عن التعليم فان وقع منه
لحن او تصحيف اصله الملائكة ورفقته ومن العجز عن التعليم ان يشغله عن

معاشه

معاشه او معاش اولاده ومن العجز ان يشق عليه التعليم ونهى القرافي في ررقه
على ان الجرح الذي يشق على المكلف الاحتراز منه يعني عنه فمن شق عليه
تعلم العربية لبلاوته او كبر سنه أو غير ذلك رخص له في اللحن وما يشهد بالنهول
في اللحن ان جماعة من اولياء الله تعالى من اكار العارفين كانوا يلحنون في الفاتحة
وغيرها في الصلاة فقد تحصل من الأدلة ان اللحن في الحديث فيه رخصة لكن
من اراد قراءة كتب الحديث من لا معرفة له بالعربية وغرضه التبرك بها في خاصة
نفسه او سمعها القوم بقصد التبرك فليقرأ في نسخة صحيحة مقابلة مضبوطة
وما اعتراه من اللحن فيها لا يؤاخذ به أن شاء الله واما أن كان بقصد التصدي
والعلو فلا يحل ولهذا قال سيدي المهدي الفاسي شراح دلائل الخيرات
ان الأولى للعامة ابتداء قراءة الدلائل من الاسماء ولا يقر في فصل فضل الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم لاشتماله على حديث فيه لحن وانها هاهنا وروى
عن أحمد بن حنبل جواز قراءة الحديث باللحن اذا لم يغير المعنى وقال سيدي الحسن
اليوسي أنه وجد سيدي محمد الخرشيني شراح مختصر خليل يقرأ صحيح البخاري
بالجامع الأثر في اللحن فيه ولذلك امتنع من اجازته له اي الخرشيني

(اصلاح اللحن والخطأ)

هدى الدليل — — —

واللحن والخطأ يصلحان ونجل سنخبة يتركبان
 يعني ان اللحن في الاعراب والتخريف في هيئة الكلمة سواء كان بتغيير نطق أو شكل
 اذا وقع احدهما في كتاب ففيه خلاف مذهب المحصولين والاكثر بن يصلح ويقرأ
 على الصواب وذلك لازم على تجوز الرواية بالمعنى وقال ابن سيرين وعبد الله
 ابن سنخبة يروى على الخطأ كما وقع وقال غز الدين بن عبد السلام يترك الخطأ
 والصواب اما الصواب فلا نه لم يسمع من الشيخ واما الخطأ فلا نه عليه الصلاة
 والسلام لم يقله كذلك ونجل مبتدأ أخره يتركبان بالتركيب وحذف القول
 وسنخبة بفتح السين المهملة والموحدة بينهما حاء مبيحة ساكنة
 وعبد الله بن سنخبة ازدي يروي توفي سنة خمس وعشرين ومائتين
 واختار ان يبقى مع التضييب وجانبنا يذكر ذلك والتصويب بفتح الصاد
 يعني ان المختار ان يبقى ذلك الفساد على ما هو عليه في الاصل دون اصلاح مع
 التضييب عليه ويكتب للصواب في جانب الكتاب وحاشيته وعلى هذا
 القول الاخير فالأفضل ان يقرأ الصواب او لا ثم يقول وقع في الرواية كذا فلهذا
 من العكس لئلا يقول على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل قوله واختبر البناء
 للفعول الى اختار ابن الصلاح ويبقى البناء له أيضا وجانبنا انصوب
 على الظرفية

على الظرفية وكذلك يذكر مبنى للفعول وذلك التصويب اي ما هو الصواب
 والصواب نائب فاعل يقرأ والامرفيه للطلب الغير الجازم لجواز العكس وجوبا
 وانما سقط في كتابه فليس سيما يعني ان ما سقط في كتاب الشيخ من شي
 يسير لا يختلف المعنى به وهو معروف كزيادة ابن في النسب يجوز ان يكتب فذلك
 الكتاب من غير تنبيه على سقوطه وقد سأل البوداد واحد بن حنبل فقال وجدته
 في كتاب حجاج عن جريح يجوز ان اصلحه ابن جريح فقال لا بأس به وخفف مالك
 زيادة الواو والالف في الحديث والمعنى واحد قوله فليس سيما بالبناء للفعول
 وما من امر الرواة قد سقط فبند يعني زده من دون شئ
 يعني انهم يستعينون في الحديث ببعض ذلك استقاضي من متأخر
 رواة الحديث مع العلم بان من فوقه أتى به فانه يزداد في الأصل بعد الأتيان
 بلفظة يعني كما فعل الخطيب حين روى عن ابن مهيدي بسنده الى عمرة قالت
 يعني عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي الى رأسه فاجله
 قال الخطيب كان في كتاب ابن مهيدي عن عمرة قالت كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الخ فالحقنا فيه عائشة اذ لم يكن منها بهد وعلمنا ان الحامل كذلك
 رواه وانما سقط من كتابه شيئا وقلنا فيه يعني عن عائشة لان ابن

مهدى لم يقل لنا ذلك والسطط بالشين المعجمة والتحرك بمجاوزة الحد

(اختلاف الفاظ الشيوخ)

ان يختلف من سيف لفظا وكنتى بلفظ واحد ونسنع ما نفع

يعنى ان روى الحديث عن شيخين فكثر بلفظ مختلف مع اتحاد المعنى جاز عند مجيز

الرواية بالمعنى وهو الاكثر ان يرويه عنهم مع تسمية كل بلفظ واحد منهم فقط

دون بيان لمن له اللفظ قوله ان يختلف من سيف لفظا اى من سيف من الشيوخ

فى لفظ حديث وسيف بالبناء للمفعول والتفى بالبناء للمفعول ايضا وجلة

فصنع الخ بضم الصاد المهملة جوابا اى ما نفعه احد

ربوا بيانه مع قال كذا مع قال فعالمقالا

يعنى انه الراجح فى الاكتفاء بلفظ واحد من الشيوخ عن غيره بيان من له اللفظ

خروجاً من الخلاف فى الرواية بالمعنى ثم هو حينئذ مخير بين ان يفر ويخير القائل

فيخصه بمن له اللفظ بأن يقول أخبرنا فلان وفلان واللفظ له قال

وبين ان يأتى بصير لهما كأن يقول أخبرنا فلان وفلان واللفظ له قال

وكذلك يقول فى البيان أخبرنا مالك وسفيان واللفظ للاول او الثانى

أوقال مالك كذا أو قال سفيان كذا الى غير ذلك مما يبين

ومما

نما بفتح بالهمزة من لفظ الكل جوازاً لنا نقل المعنى نقل

يعنى انه يجوز عند مجيز رواية الحديث بالمعنى ان يأتى روى الحديث ببعض لفظ واحد

الشيخين وبعض لفظ الاخر ولم يبين لفظ احدهما من لفظ الاخر سواء قال

وتقاربنا فى اللفظ او والمعنى واحد ام لا لكن البيان اولى وعيب البخارى وغيره

بترك ذلك البيان (الزيادة فى النسب وغيره)

يزيد فى النسب من قد فلا بان يعنى هو والذ شاعرا

يعنى ان من سمع حديثا اقتصر بعض رواته على بعض نسب شيخ من سنده وراى

السامع انه يتم النسب فلا يتم الا اذا فصل التتمه بما يبين انها زيادة

على الشيخ المتقدم على البعض كلفظة انه المشددة كأن تقول تقول حدثنا

فلان أن فلانا ابن فلان حدثه ولا نقل حدثنا فلان قال حدثنا فلان

ابن فلان وكلفظة هو ابن فلان الفلانى وكأنا تقول حدثنى فلان يعنى

ابن فلان وكذلك الفصل بكل ما شاكل اى شابه ذلك مما يبين ان ذلك

زيادة على الشيخ كلفظ اى التفسيرية قوله يعنى هو مطروفاً على ان

بما طف محذوف وان يتم نسباً فى اول جزء فتنه فجوزنا وأسجل

يعنى ان روى اذا اتم نسب شيخه فى اول جزء أو كتاب واقتصر فى بقية الجزء

او الكتاب على اسم الشيخ دون تمام نسبه يجوز لمن سمع من الراوي ان يفرد ما بعد
الحديث مع اتمام نسب شيخه دون فصل بأن أو يعنى اوهو أو أى عند الأكثر
وقيل لا يسميه الا مع الفصل بواحد مما ذكرين من الراي مبنيًا للفاعل فاعله ضمير الراي
الدال عليه السياق ونسباً لمفعوله وجوز أن يؤكده بالتون الخفيفة واسجل
من الراي أى اطلق الجواز ولا تصيده بالفصل **وان يسبق لبعضى متنى وذكر**
لفظ الحديث فتمه المنحظر (وقيل بالجواز للذى عرف)
يعنى ان الراي اذا ساق بعض متنى وحذف بقيته وذكر لفظ الحديث مشيراً به
الى تلك البقية وأشار إليها بقوله وذكر الحديث أى بقوله وذكره ولم يتقدم
فى كل تمام الحديث لا يجوز لمن سمعه كذلك أن يذكر بقيته بل يقتصر على ما سمع
منه الا مع البيان كما يأتى فى قوله والمخلص الخ وقال الاسماعيلي يجوز لمن عرف ان يسميه
والبیان اولى ويسق وذكر مبنيان الفاعل الذى هو ضمير الراي واللام فى قوله
لبعض زائدة ومعنى انظر بالمشالة امتنع **والمخلصى اقتصاصى ذلك الطرف**
وبعد لفظة الحديث يجلب تمامه كذا اذا منتخب
يعنى ان اقتصاص ذلك الطرف الذى اقتصر عليه الشيخ هو المخلص بفتح الميم
واللام أى المخلصى والسلاحة بناء على المنع من اتمامه ثم بعد ما يقول نحر لفظ الحديث
بذكر تمامه

بذكر تمامه بأن يقول تمامه كذا وكذا فهذا الصنيع هو المنتخب والمختار لمن
اراد اتمامه بخلاف تميمه دون بيان فانه ارجح واقتصاص مفاد الاتباع ويجلبي للمقول
ابدال الـ **ول بالنبى والعكس**
وابدل الرسول بالنبى أو عكس فى المنهج السننى
يعنى أنه يجوز ابدال الرسول الواقع فى الرواية بلفظ النبى بالعكس وأن كان الأفضل
اتباع اللفظ وأنما جاز لأنه لا يختلف به المعنى خلافاً لابن الصلاح القائل الظاهر
انه لا يجوز وأن جازت الرواية بالمعنى لأن شرطه ان لا يختلف المعنى وهو هنا
مختلف قال ابن حجر فى الفتح وفيه نظر لأن الذات المنجبر عنها فى الرواية واحدة
فبأى وصف يعينها علم المقصود ولو تباننت معانى الصفات كابدال اسم
بكنية والعكس فلا فرق بين قول الراوى مثلاً عنى ابي عبد الله البخارى
وعن محمد بن اسماعيل البخارى انتهى
وما روى ابن عازب لا يطمع لأن ذلك فى الدعاء اسننى
يعنى انه لا يقدر فى جواز الابدال المذكور ما رواه البراء بن عازب رضى الله
تعالى عنه فى حديث الدعاء عند النحر حيث قال ورسولك الذى اسلت
فقال عليه الصلاة والسلام لا وبنيك الذى اسلت لأن عدم التغير فى اللفظ

الله عاء والاذا كان هو السنن بالتحريك الى الطريق لانها توقيفية في تعيين
 اللفظ وتقدير الثواب وما كان في اللفظ سر لا يحصل بغيره ولو اذ في الظاهر
 قال ابن حجر ولعله اوحى اليه بهذا اللفظ فرأى ان يقف عنده او ذكره
 احترازا من ارسل بغير نبوة كجبريل وغيره من الملائكة فلعله اراد تخليص
 الكلام من اللبس اهـ ويطعن بفتح العين وضها من طعن بالحسي كالريح
 وينفتح فقط اذا كان معنويا والماضي فيها مفتوح (فصل)

وان يفتح عن كل اربعة ماضي **فليس في خلط الجميع تضييع بيان**
 يعني ان الراوي اذا لم يسمع جميع الحديث من شيخ واحد بل سمع قطعة من الحديث
 من شيخ وقطعة اخرى من شيخ آخر او سمعه من اكثر من شيخين كذلك
 فانه يجوز ان يخلط الحديث فيرويه عنهما او عنهم مع البيان الاجمالي بان يبين
 ان عن كل شيخ بعض الحديث دون التفصيل فان بين ما سمعه من شيخ وما سمعه
 من الآخر كحديث الافك في الصحيح حيث قال وكل حديثي طائفة من حديثها
 ودخل حديث بعضهم في حديث بعض وانا اوعى لحديث بعضهم

ورجح بعض به يبحر لكل طرح به متعلق بيجي يعني انه اذا كان
 راوي جمع عنهم الحديث ضعيفا او جديك طرح كل الحديث والفاء لاحتمال كون كل قطعة من ذلك الضعيف

وحذف

وحذف واحد من الرجال في خلطه ائمة من بكرا الى

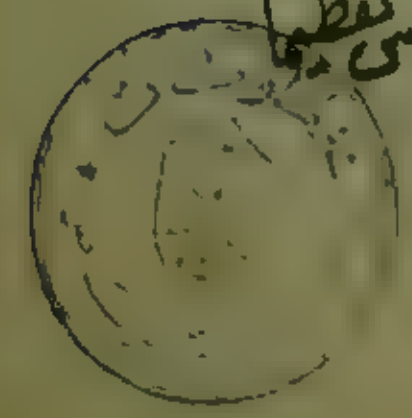
حذف مفعول امنع المحامي بنون التوكيد الخفيفة يعني انه لا يجوز حذف
 واحد من الرجال الذين خلط حديثهم سواء كان الرواة ثقات او فيه ضعف
 لانك اذا حذفته وأنت بجميع الحديث فقد زدت على بقية الرواة
 ما ليس عندهم وان حذفته بعض الحديث لم يعلم ان ما حذفته هو رواية من حذفته

اسمه (آداب الحديث) **أذله نطيب وتوسد اغسل**

هذه اشروع في آداب من تصدى لاسماع الحديث والافادة فيه واقل ما فيها
 ان تكون مندوبة شرعا منها اخلاص النية وذلك واجب في كل من اراد
 تعلمه وتعليمه بان لا يطلب به عوضا دنويا ولا رياسة قال صلى الله
 عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وما يعينك على الاخلاص تدبر قوله
 صلى الله عليه وسلم من اراد علما ولم يزد زهدا لم يزد من الله
 الا بعدا او قوله صلى الله عليه وسلم ان من اسد الناس عذابا يوم القيامة
 عالم لم ينفعه الله بعلمه او كما قال وكذلك من آدابه استعمال الطيب
 كما كان مالك يفعل كان يتبخر بالعود الهندي حتى ينفضي المجلس نفضا

لحديثه صلى الله عليه وسلم

هدي الابرار - ا -



ولوان اهل العلم صانوه صانهم ولو عظموه في النفوس لفظاً
 اي عظمهم ومن آراه الوضوء والفضل وما غير ذلك من معنى الهيئته
 كإزالة ما يؤخذ للفطرة وتنظيف الثياب وتحسينها واستحب عمر رضي الله
 عنه البياض للقارئ وسأ قلنا من تحسين الهيئته العالم والمتعلم في الحديث
 أو غيره من العلوم الشرعية لقول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بينما انجز جلوس
 عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب
 شديد سواد الشعر لا يرى عليه اثر السفر احسن الناس وجهاً واحمى
 ريحاً كأن شبابه لا يسها دنس قال ابن حجر الهيتمي فيه ندب تحسين الهيئة
 للعلم لأن جبريل معلم يدل يعلمكم دينكم ومتعلم بمقاله وحاله اه و ذكر
 بعض شراح مختصر خليل عند قوله أو استباحة ما ندبت له ندب الوضوء
 لكل متعلم ومعلم وعند الداء والدخول على من له سلطنة ولو غير خليفة
 واز جبريل رفع صوته أو جهل يعني أنه يجب بخر من رفع صوته
 على الحديث والقرآن امر اجمع ورف ونهيا عن منكر لحرمة رفع الصوت عليها
 لأن حرمة صوته كحرمة حياته وقد نهى الله تعالى عن ذلك في حياته فقال
 لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي الآية وبحرمة رفع الصوت على الحديث
 قال مالك وغيره فمن عبر بالكراهة فمراة التحريم

حديثه

بحديثه أو حديث عنه بطرني . . . هذا اذا غاب أو هذا اذا حضر
 ويكره رفع الصوت في المواضع العظيمة كالمساجد لغير عذر شرعي كالوعظ
 والخطبة لقوله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم
 وشراكم وببيعكم وخصوصاً تكم ورفع اصواتكم وإقامة حدودكم ورسلسنكم
 واتخذوا على ابوابها المطاهر وجررها في الجمع أي بخروجها خروجه الطبراني
 وابن ماجه ويكره رفع الصوت في مجالس العلم وبحفرة العالم لأن العلماء ورثة
 الانبياء قوله أو جهل بكسر الهاء يعني ان من الأدب أن تزجر وتنهى من أعرض
 من اهل المجالس عن الانصات للحديث لأن الاعراض عنه حرام قال تعالى وإذا قرأ القرآن

القرآن

الآية على ارجح ثلاث تأويلات وقيل المراد الخطبة وقيل قراءة الامام والحديث
 والقرآن كل من عند الله وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى

راسل مع الوقار والفرقة وعن المطالبين تتبع

يعني انه ينبغي لقارئ الحديث الجلوس بموضع عال تعظيماً للحديث واقتداء
 بهل السلف الصالح ذكره الشامي في سيرته من خصائص الحديث وذكر
 السيوطي في الخصائص ان كتب الحديث لا توضع الا بموضع عال كالمصاحف
 ويكون ذلك العلو مع سكونة ووقار لا يكثر الحركة والالتفات ولا يكثر الضحك

وكذلك ينبغي لمن حضر لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا تكلم اطلق جلساؤه
 كما نما على رؤوسهم الطير ولا ينبغي التحديث في الطريق ولا في حال القيام وكذلك
 يريد اخذه ولذلك تجاوز مالك مجلس سلمة بن دينار حين لم يجد
 موضعا يجلس فيه لكثرة الناس وامر مالك بسجن القاضي جبر بن عبد الحميد
 لما سأل وهو قائم وكون مالك يكره عنده ذكره العلم والسؤال عن الحديث
 في الطريق او في حال القيام لا يعارض بما في صحيح البخاري على شرطه من انه
 صلى الله عليه وسلم اُفتي وهو واقف يعني في حجة الوداع يقول انقل الارجح
 قال القسطلاني لانه الوقوف بمنى لا يعد وقفا بالطرقا لانه موقف سنة
 وعبادة وذكر وقت حاجة الى التعليم خوف فوات اما بالزمان او المكان
 اه مع انه اُفتي على ناقته فهي بمنزلة الكرسي فليس فيه غضاضة للعلم وينبغي
 للمعلم حديثا او غيره تعليم الطالبين فلا يخفى احد اعني احد لكن ينبغي تقديم
 أهل الفضل من ذوي العقل والفهم والمعرفة والدين والشرف والسن في مجالس
 العلم والصلاة ومشاهد الذكر ومشارك قتال الكفار فيكون الناس في كل الامور
 على مراتبهم لما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم وليت فيكم اولوا الاصلاح
 والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وقول عائشة رضي الله تعالى
 عنها

عنها أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ننزل الناس منازلهم (تبيينه)
 ينبغي كما في العهود الحميدة كتب كتب الحديث ورسالة الى الافاق الخالية بها
 اه قال الثوري ما كان في الناس افضل من طلبه الحديث ونشر العلم عند الحاجة لازم والمستغنى
 من ذلك آثم **وكن لدى التعليم والتذكير في موضع غالي من التجدير**
 يعني انه ينبغي ان يكون المعلم للناس حديثا او غيره وكذا
 المذكور بتشديد الكاف الى الواو اعطى الذي يقرأ كتب الوعظ اي الزجر عن الدنيا
 والتحضيض على الاقبال على الآخرة بموضع سالم من التجدير لا يمنع فيه احد
 يريد الاخذ عنه كالمسجد ويكون بموضع مشتهر من المسجد كصدور
 لان العلم لا يهلك الا اذا كان سرا

والزم للأدراكات **عن كشف ما التحقيق فيه تجهل**

يعني انه يجب على العالم اذا سئل عن بيان ما تجهل حقيقة ما يقول لا ادري
 ولا تقص عليه في ذلك بل ذلك دليل على الورع ووفور العلم قال علي كرم الله وجهه
 ما بردها على كبدى اذا سلطت عما لا أعلم ان اقول لا أعلم وقال بعضهم
 ومن كان يهوى ان يثرى مقصدا ويكره لا ادري اصيب مقاتله
 وفي مقدمة التمهيد لابن عبد البر سئل مالك عن ثمان وأربعين فقال

فثلاثين وثلاثين لادري وقال المحلى انه قال لادري في ستة وثلاثين
 من اربعين وقال ابو حنيفة في ثمان لادري ما الدهر وصل اطفال المشركين
 ووقت الختان واذا بالخنثى من الفرجين والملائكة افضل ام الانبياء وصنى يصير
 الكلب معلما وسؤل الحمار ومتى يطيب لم الجلالة وكان احمد بن حنبل كثيرا
 ما يقول لادري وقال الشافعي في المتعة لادري اكان فيها طلاق ام ميراث ^{منه} او
 او نفقة تجب او شهادة الزم فعل امر من لزم كعلم واللام في اللادري
 زائدة وتسال مبنى للمفعول والتحقيق مفعول اتجهل مقد ^س
 وجنب العموم ما تشابها **غرائب الحديث بعض عابها**
 العموم مفعول اول وهو جمع عام وما في قوله ما تشابها مفعول ثان يعني انه
 ينبغي للمحدث ان لا يحدث العموم بالاحاديث المشابهة لانهم يخشون عليهم
 الاخذ بظواهرها قال صلى الله عليه وسلم حدثوا الناس بما يعرفون اي يفهمون
 معناه وفي رواية زيادة ودعوا ما ينكرون اي يشبهه عليهم فهمه قال ابن
 مسعود رضي الله تعالى عنه ما انت محدث قوم احديثنا لا تبلغه عقولهم
 الا كان لبعضهم فتنة قوله غرائب يعني ان بعضهم كره الحديث بالاحاديث
 الغريبة التي اتفرد بها او واحد ما لم تصح قال احمد بن حنبل لا تكتبوا الغرائب فانها منكر وعابها

عن الضمطاء

(١٦٦)
 في الحديث ان
 من لم يدر ما
 هو من علمه
 من علمه

عن الضمطاء والعلم لا يحى لغير الله كما روى عن مقرر الا رواه
 يعني ان العلم لا يد له من ان يصحبه عمل كما قال القرطبي قرأنا لغير الله فابنت ان
 تكون الا لله وقال مقرر من ارشد طلبنا الحديث وما لنا فيه نية ثم رزقنا
 الله النية واقل ما يحصل من العلم معرفة المعصية فاذا وقع فيها استغفروا
 ولو لا العلم لما استغفروا لا تاب والقادم على معصية جاهلا يا ثم من جهة
 التلبس ^{فقط} ومن جهة الاقدام قبل ان يعلم حكم الله تعالى فيها والعالم يا ثم
 من جهة التلبس فقط وقصة القرطبي هي ابا ه مات عنه وعن اخيه احمد
 وترك لهما صوفيا عند شيخ من المتصوفة فلما انفردا خلفهما المدرسة ليعيشا
 اذا كانا من طلبة العلم فلما اخرج ويبلغ ما بلغ قال تلك القولة والاداء قيل كثير
 الدعاء وقيل موقن وقيل فقيه وقيل كثير الذكر لله وقيل كثير التأوه من خوف الله
وينبغي الاساك ان ما عرفنا وعدم الضبط بسن عرفنا
 ما زائدة وخوف الرجل كنهه وكرم واسم الفاعل ككتف فسد عقله وعدم مبدأ
 خبره جملة عرف بالبناء للمفعول يعني انه ينبغي بل يجب على من عرف بحديث
 يخاف عليه التخليط وان يدخل في حديثه ما ليس منه ان يمسك عن التحديث
 والمعروف عندهم عدم تحديد الخرف بسن معروف خلافا لمن حد

بالتمانين قال والذي ذكره تلاوة القرآن اولى بأبناء الثمانين وقد حدث
من الصحابة بعد الثمانين انس بن مالك وعبد الله بن ابي اوفى وبعد المائة
حكيم بن حزام وحدث الامام مالك بعد الثمانين وقال انما يخرف الكذابين
قال العراقي في البغوي والبيهقي **وتم فضل** **منه انه لم يأذن المفضل**
يعني انه ينبغي ان لا يحدث من يعلم ان في البلد افضل منه اى يرجع لكونه اعلى
منه سندا الى غير ذلك من الزجحات ولو طلب منه التحديث بل بدل الطالب على من
هو احق منه بذلك لانه من النصيحة في العلم قال يحيى بن معين الذي يحدث
ببلده وفيها اولى بالتحديث منها حقه وقال اذا حدثت في بلدة فيها
مثل **ابو مسهر** فيجب للحديث ان تحلق ومحل النهي اذ لم يأذن المفضل بفتح الضاد
المجعة للمفضول والافلا باس صرح بالاذن اوفهم من حاله لقول عائشة رضي
الله تعالى عنها لا تروا من الانصار تتبعي بها اثر الدم قال ابن حجر اخذ من تفسير كلام العالم
بمفردة اذ كان يجبه **ويعوم قارئ لاحد** **وايقيم فذنب وصندي**
يعني ان قارئ حديثه صلى الله عليه وسلم لا يجوز له ان يقوم لاحد حال تحديثه
واذا فعل كتبت عليه خطيئة كما روي عن بعضهم كابن زيد المروزي والذي
يدل عليه كلام المدخل ان القيام مكره كراهة شديدة

ويحذر

ويحذر ان يخصيص في الاقبال **واسر الحديث بالاخلال**
اللام في قوله ويحذر لام الامر وفاعله خير المحدث والسر معطوف على
التخصيص يعني ان اهل الفن حذروا المحدث من ان يخصيص باقباله وكلامه
بعض اهل المجلس دون بعض بل السنة الاقبال على جميعهم وحذروه ايضا
من سر الحديث الخلل بان يمنع السامع من ادراك بعضه بل يستحب له ان يترك
الحديث قالت عائشة رضي الله عنها لم يكن صلى الله عليه وسلم يسر الحديث
كسر دكم ولكنه يتكلم بكلام بين فصل يحفظه من جلس اليه وقالت ايضا
كان يحدث حديثا لوعد العاد لأحصاه اى احصى عدد كلماته او عدد حرفه
ويستحب له ايضا ان يقرأه بصوت حسن

واحمد وصل وسلم ابتهل **في بدء مجلس وختم تمتل**
يعني ان قارئ الحديث اذا اراد انشال سنة السلف وفعل ما هو مستحب يبدأ
كل مجلس للحديث بكل واحد من الحمد والصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم
والابتتهال اى الاجتهاد في الدعاء بما يليق ويكون الدعاء ثلاث مرات وكل
ذلك بعد البسملة لانهما مقدمة وكذا لا يستحب البداءة بتلك الابيع
لكل مصنف ومدرسي ودارسي وخطيب وخطيب ومسائل ومفت ومترجم

هذه الابواب - cc -

ومزوج وبين يدي سائر الامور المهمة قال ابن الصلاح ومن ابغ ما يفتح
 به مجلس الحديث الحمد لله رب العالمين اكل الحمد الحمد لله على كل حال والصلاة
 والسلام الايمان على سيد المرسلين كما ذكره الذكرون وكما غفل عن ذكره
 الغافلون اللهم صل على وعلى آله وسائر النبيين وآل كل وسائر الصالحين
 نهاية ما ينبغي ان يسأله السائلون وكان علماء الجزائر كسيد سيدي
 قدوة يفتون في مسائل السائلين بما فيه اللهم صل افضل صلواتك على أشرف
 مخلوقاتك سيدنا محمد وعلى آله وسلم عدد معلوماتك ومداد كلماتك
 كلما ذكره وذكره الذكرون وغفل عن ذكره وذكره الغافلون ثلاثا انتهى
 ووجد بخط سيدي حسين بن محمد بن علي بن شرجيل ما نصه بسم الله
 الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله الحمد لله حمد كثيرا طيبا
 مبارك فيه كما يحب ربنا ويرضى اللهم صل على سيدنا محمد كما صليت على سيدنا محمد
 ابراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله سيدنا محمد كما باركت على سيدنا
 ابراهيم وعلى آله سيدنا ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد كلما ذكره الذكرون
 وكما غفل عن ذكره الغافلون وصلى الله على سائر الانبياء والمرسلين
 وآل كل وسائر الصالحين نهاية ما ينبغي ان يسأله السائلون اللهم اني
 اسألك

اسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ونسألك
 الجنة وما قرب اليها من قول وعمل ونستعذب بك من الشكر كله عاجله
 وآجله ما علمنا منه وما لم نعلم وأنت المستعان وعليك التكلان سبحانك
 اللهم وبحمدك أشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك اللهم
 اقم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك ومن طاعتك
 ما تدخلنا به جنتك ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا اللهم
 متعنا باسماعنا وابصارنا وقوتنا ما احييتنا واجعل لك الوارث منا واجعل
 ثارا لعلنا نل من ظلمنا وانصرنا على من عادانا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل
 الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا ولا تسلط علينا بدونا من لا يرحمنا يا ارحم
 قال في الاجوبة الناصرية ان الداعي بهذا الدعاء يقف اوله عند قوله وعليك
 التكلان ويقرأ فاذا فرغ من مجلس الحديث ابتداء الدعاء من أوله مرة
 اخرى ويستمر الى ارحم الراحمين والتكلان بضم التاء قاله النور وظاهر القاموس
 الفتح لكن النص مقدم على الظاهر **تجوز الالقاب كمثل الاعور**
 يعني انه يجوز ذكر اللقب حيث اشتهر صاحبه به بقصد التوفيق لا العيب
 والاستخفاف كعورنا الاعور وسليمان الاعشى وعبد الرحمن الاعرج وهم الاعور من غير

الأشمل وانهم باللام **روى كره فاحذر** يعني انه يجوز ان ينسب الى امر من
عرف بها كابن بحينة وابن ام مكتوم وقال صلى الله عليه وسلم ان بلالا
ينادي بيليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن ام مكتوم وسمى بذلك لانتقام
نور بصره ما لم يكن الملقب بالأم بكرة النخاليها كما في اسماعيل بن ابراهيم
المعروف بابن عليه وهي امه وقيل ام امه وهي بضم العين المهملة وفتح اللام
والياء المشددة البصري من اسد خراطة كوفي الأصل توفي ببغداد
عام اربعة وتسعين ومائة روى ان يحيى بن معين قال اسماعيل بن عليه
فقال له أحمد بن حنبل بلغني انه يكره النسبة الى امه فقال قبلنا منك
يا معلم الخير وكذا لا يلقب شخص بلقب يكرهه كالمسيب أهل العراق فيحرقون
ياه قال سيبوني سيبهم الله واهل الحجاز يكسرونها وقد كان عبد الله
ابن ذكوان وهو اول من تسمى أمير المؤمنين في الحديث يغضب من يلقبه
ابا الزناد لما فيه من معنى ملازم النار لكنه اشتهر به لجودة فركانه نارودة
وروح القلب بذكر الطرف **فأن ذلك صنع السلف**
يعني انه يندب كما هو شأن السلف الصالح من الصحابة وغيرهم تروى
القلب بذكر الطرف من الحكايات والنوادر وانشاد الشعر لقول علي كرم الله

وجهه روى القلوب وابتنى فوا طرق الحكايات وقول الشاعر
اذا طبعك المكدر وبالجداحة يحجم وعمله بشئ من المزع
ولكن اذا اعطيته المزع فليكن بمقدار ما يعطى الطعام من الملع
والطرفة بضم فسكون الاسم من الطريف وهو في الأصل الحديث من المال
وكذا يندب المزع لما ذكره المصنف كتنطيط نفس المخاطب وقروا نسته كالكاف
يفعله صلى الله عليه وسلم وقال النووي المزع المنهي عنه ما فيه فراط وبادام
عليه فانه يورث الضحك وقسوة القلب ويشغل عن ذكر الله تعالى ويؤول
غالباً الى الايذاء ويورث الاحتقاد ويستط المهابة والوقار **آداب طالب الحديث**
تسمى هذه الآداب في طالب كل علم غير الحديث الا لا يمكن جريانه كقوله وقد من عرفات
الاصطلاح **لله اخلص في العلم** **بني خلد في انقام الاكبر**
يعني بحجة على طالب كل علم يستغنى به وجه الله تعالى ان يخلص النية وهل الافلاك
ترك حب المدح على العمل او افراد المعبر بالعبادة أو سر بين العبد وربه لا يطلع
عليه ملك فيكفيه ولا شيطان فيفسده اقول قال صلى الله تعالى عليه وسلم
من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله تعالى لا يعلمه الا ليصيب به غرضاً
من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيمة ومن اخلص فان بالخلاوة في المقام

الأكبر الذي قال الله فيه وإذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا وهو الجنة
 طالب لغيره علما مكر به وعرف الجنة الله حفظ
 طالب مبتدأ أو علما مفعول به وجملة مكر بالبناء للمفعول خبر به يتعلق
 به والمكر الخديعة أي خدعه الشيطان وغره وعرف بالفتح الرائحة منصوب بمفعول
 ثانٍ لمختر البناء للمفعول أي منع يعني أنه لا يجد ربح الجنة يوم القيامة كما تقدم
 ويرى ما يوجد من مسيرة خمسمائة عام روى عن حماد بن سلمة عن طلب العلم
 لغير الله مكر به والناس في طلب العلم ثلاثة أقسام كما ذكر في شرح طلبه لوجه الله
 تعالى والدار الآخرة فهو من الفائزين وآخر طلب به العز والشرف والمال وهو مع
 ذلك مستشعر خمسة مقصده فهذه إن تاب وتدارك ما فرط فيه التحق بالفائز
 فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له وإن مات قبل التوبة خيف عليه سوء الخاتمة
 والثالث من أراد به المال والشرف مع اعتقاده أنه عند الله تعالى بمكان لا تساهيه
 العلماء في الزمى والمنطق فهذه إن لا الكين للجنة التوبة باعتقاده أنه على الحق
 والعلم لا ينال دون نصب وطول صحبة وذلك الطلب
 يعني أن العلم لا يدرك دون تعب لقوله تعالى لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا
 فلا يناله من أراد به براحة الجسد وكذا لا ينال إلا بطول صحبة الأشياء فقد
 قال صلى الله

قال صلى الله عليه وسلم كما في صحيح مسلم أخرجه عن ما ينفعك واستعن بالله
 ولا تعجز وليجد الطالب في طلبه وقد لازم الامام مالك بن هرم بن بضعه عشرة
 من الصبح إلى الزوال حتى قال الحافظ الخطيب البغدادي إن الحديث لا يعلق إلا
 بمن قصر نفسه عليه ولم يضم غيره من القنونه إليه وقال الشافعي أثره أن تجمع
 بين الفقه والحديث هيئات (تنبيه) أمر البخاري من لم يمكنه تعلم الحديث
 أن يشتغل بالفقه وقال له هو ثمرته الحديث وليس ثواب الفقيه دون ثواب
 المحدث في الآخرة ولا عزه بأقل من عز المحدث وكذا لا ينال العلم دون ذلك الطلب
 لقول الشافعي من طلبه بدلة نفس وضيق العيش أفلم يفهمه أن من طلبه
 بضد ذلك لا يفلح وقال الشاعر
 ومن لم يذق ذل التعلم ساعة
 تجرع كأس الجهل طول حياته
 ودون الانصات فالاستماع فالنظر فالتفكير فالتحصيل فالتطبيق فالتعمق فالتجسس
 يعني أن العلم لا ينال دون الانصات أو السكوت لأن الكلام هو من العوائق ودون
 الاستماع للعالم فمن سكت ولم يستمع لا يحصل على طائل ولا ينال دون الحفظ فقد
 قال الأخير في علم لا يقطع به الراي ولا يبرهه النادى وقال الشافعي
 حكى أنما يحتمل ينفعني صدري وعاء له لا هو لي صندوق

ان كنت في البيت كان العلم في يدي أو كنت في السوق كان العلم في السوق
 فان تغذر الحفظ في الصدر فالكتب تحفظه قال
 فالعلم ان لم يكن في الصدر اجمع ففي القراطين صفراء وكبراه
 ولا ينال دون فهم ما حفظ والا كان كمثل الحمار يحمل اسفارا فقد حصل له
 الكد والتعب دون انتفاع بها قوله مع اجتماع اي لابد من اجتماع الفهم
 والحفظ تمت تعليل والاستدلال **فعمل والنشر للأهال**
 ولا ينال أيضا دون معرفة أدلته التي منها العلة وهذا على جهة الكمال فان
 معرفة الأدلة زيادة النشاط وامكان التخرج والاستنباط وسواء في ذلك
 الأدلة الإجمالية والتفصيلية ولا ينال الا بالعمل بمقتضاه لأن العمل هو
 الثمرة والعلة الغائية التي لولاها ما تعلم العلم ولا ينال دون نشره وتعليمه
 لمن فيه اهلية العلم وقابليته مع أنه يرجى له ان يعمل به فمن الناس من لا يعلم
 احد حتى يغلب على ظنه انه يعمل به ومنهم من يكتب بستر الحال تحسينا للظن
 بعباد الله واما من يحقق مقاصده بالعلم فاسدة فيحرم بالاتفاق
 تعليمه ومعلمه كبائع سيف من قاطع الطريق قال الشيخ زروق في تأسيس
 القواعد ومتى تقدم رتبة عن محلها حرم الوصول لحقيقة العلم من اجلها
والعلم لازم

والمضر لازم متقنيه تسعده تسعد مضارع تسعد كخرج أي من آداب
 طالب الحديث وغيره من العلوم ان يلزم بتقني موه اي محقيقه يعجز فضيلة
 ملازمة خلق الذكر والعلم وفضيلة التحقير فان تساوا فافذ النسب أو لم
وارسل اذا حصلت علم البلاد اي ومن آدابه الارتحال في طلبه بعد
 تحصيله علم البلد بحيث لا يترك شيئا الا كتب عنده لقوله ضيع ورقة
 ولا تضيع شيئا وقد حضى الله تعالى على الرحلة لطلب العلم بقوله فلو لا نفر
 من كل فرقة منهم طائفة الاية يعني يعلمون قوسهم اذا رجعوا اليهم من الرحلة
 وأخذ من الاية ان فرض الكفاية على بعض منهم لا على الجميع وقد ركب موسى
 البحر والبر ليتعلم من الخضر على نبينا وعليهما الصلاة والسلام وأخذ من الترفيب
 في تحمل المشقة لطلب العلم وقال البخاري ورحل جابر بن عبد الله رضي الله عنه
 مسيرة شهر الى عبد الله بن انيس في حديث واحد وهو يحشر الله الناس يوم
 القيامة عراة الحديث ورحل ابو ايوب الى عقبة بن عامر الجرمي في حديث النجوى
 اي استر على المسلم قال الحافظ ابن جرير وهم ابن بطال فزع عن الحديث الذي رحل
 فيه جابر الى عبد الله بن انيس هو حديث السرة

وباسمعت من حديث فاهل
 به كاره في حديثه

ربه تكون حافذاً يعني انه ينبغي لطالب الحديث ان يعمل بكل حديث سمعه
 في فضائل الأعمال فقد روى عن أحمد بن حنبل انه قال ما كتبت حديثاً الا وقد
 عملت به حتى مررت في الحديث انه صلى الله عليه وسلم احبتم واعطى اباطية
 ديناراً فاعطيت الحاجم ديناراً والعمل بالحديث وغيره من العلوم يعين على
 حفظها قال وكيع اذا اردت ان تحفظ الحديث فاعمل به **يعمل الشيخ بحمل الامير**
 اي ينبغي لطالب العلم من حديث أو غيره ان يعمل بشيخه كتبجيل الامير ذي النخلة
 والعلوفان الوالد والشيخ والسلطان واجب تعظيمهم فقد روى عن مغيرة
 كنانها براهيم كمانها بالامير فقد راجع لال الشيخ ينتفع الطالب وقال بعضهم في الامام مالك
 يابى الكلام فلا يراجع هيبه والسائلون نوالسى الأذقان
 أدب الملوك وعز سلطان التقى فهو المهاب وليس ذا سلطان
واخذ من التطويل خور انصحر **واخذ من الحياء والتكبر**
 يعني ليحذر الطالب من التطويل على الشيخ بأن يقرأ كثيراً التلا ويصبر ويحصل
 له الملل وذلك يغير الافهام وينسب الاخلاق ابن الصلاح يخش على فاعل
 ذلك ان يحرم الانتفاع قال المراقى وقد جربت ذلك وليحذر ايضا ان يمنعه
 الحياء والتكبر من التعلم فان الحياء اذا كان ليس بشرعى اذا الحياء الشرعى ان لا يراك
 مولاد

حيث نهاك ولا يفقدك حيث امرك وعنى مجاهد لا ينال العلم مستحي ولا متكبر
والأدب التحليق في المجالس **الذكر والعلم لكل جالس**
 اي يستحب لأهل مجالس العلم والذكر ان يكونوا حلقة بفتح المهملة وسكون اللام
 جمع حلق بالتحريك وفتح اللام في المفرد اذا رقا له في فتح الباري وهو لغة كل
 شيء مستدير خالي الوسط اخذ استحباب التحليق في مجالس الذكر والعلم
 من حديث الثلاثة الذين جاؤا الى النبي صلى الله عليه وسلم فرأى أحدهم فرجة في الحلقة
 فجلس فيها الخ وكفى في يؤذون **التخطى** **وسد الأذى سد نظري**
 يعني ان الأدب كف رجل عن تخطى رقاب أهل المجالس وخصوصاً مجالس العلم اذا
 كان ذلك يؤذيهم واذا كان لسد فرجة وهو لا يؤذيهم فذلك يعطى الجواز ويؤذن به
وقد من عرفان الاصطلاح **لأهل نيل الفوز والنجاح**
 يعني انه ينبغي لطالب الحديث ان يقدم قراءة كتاب من كتب علم الحديث ليعرف
 اصطلاحاتهم ومقاصدهم اذ بمعرفته يحصل له النجاح الذي هو الفوز في
 الحديث قال ابن عبد البر في مقدمته كتابه الاستيعاب واقل ما في معرفة الصحابة
 معرفة المرسل من المسند وهو علم جسيم لا يعذر احد ينسب الى علم الحديث بحمله
واحفظه قلل ذكرا تله كسر **ويستفيد ما لم يكن له كسر**

العلم المستدير خالي الوسط
 مستدير خالي الوسط
 مستدير خالي الوسط

يعنى انه ينبغي لطالب العلم أى علم ان يشتغل بالحفظ وليكن ذلك على التوخي
 قليلا قليلا وقد كان الثوري يأخذ أربعة أحاديث كراهة أن تكثر فتفك
 وقال الزهري من طلب العلم جملة فاته جملة وانما يدرك العلم حديثا وحديثين
 وما يعين على حفظ العلم وزيادته المذاكرة كما روى عن علي رضي الله تعالى عنه
 وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه تذاكر والحديث فان حياته مذاكرته
 وقال الخليل بن أحمد ذكر بعلمك تذكر ما عندك وتفيد ما ليس عندك
 ومثله عن عبد الله بن المعتز قوله درى من الدراية وهو مبني للمفعول
ويكره التأليف من مقصر يعنى انه يكره عندهم ان يؤلف من هو
 قاصر عن درجة التأليف قال علي بن المديني اذا رأيت المحدث او عالمك
 الحديث يجمع حديث الفصل وحديث من كذب فاكسبه على قفاه لا يفلح وأرى
 أن يؤلف في الفن من لم يتبحر فيه فقد جاء في المثل على طريق الذم الذي لا يحسن
 الفقه قد صنف فيه وكذا يكره تدريس من لم يتبحر الا اذا كان ملازما
 لا ادرى فيما لم يعلم من انه قد يجهل الحق ويجهل جهله به وهذا هو الداء
 الفضال وقد كثر تدريس الجاهلين وتأليفهم لاسيما في هذه البلاد
كذلك ابراز سوى المحرر ابراز مصدر ابرز مضاف الى فاعله

والمحرر بكسر الراء المشددة ومفعول المصدر محذوف يعنى انه يكره لمن
 الف كتابا لم يهذب به ان يخرجها الى الناس والتهذيب يكون بتصحيحه والتال
 فيه وتنقيته من الخطأ فالمرح لا يجوز الاعتماد عليه ولا الفتوى بما فيه
 وقد بقيت تبصرة النخعي في الفقه مدة متطاولة لا يفتي بما فيها لان مؤلفها
 مات قبل تحريرها ثم ساهل الناس فيها بعد ذلك **اختلاط الثقات**
 اي هذا باب الكلام فيمن اختلط اي فسد عقله من الثقات قال ابن الصلاح وهذا بائع
 مهم **وما روى عن ثقة مختلط** من غير علم سبقه **فأسقط**
 يعنى ان الحديث الذي روى عن ثقة اختلط يجب ان يسقط ولا يقبل ان علم
 انه حدث به بعد الاختلاط أو جهل أمره لا أعلم انه حدث به قبل الاختلاط
 فيقبل والتمييز يكون باعتبار الرواة عنهم فمنهم من سمع منه قبل الاختلاط فقط
 ومنهم من سمع منه بعده فقط ومنهم من سمع منه في الحالين فان تميز الأمر واضح
 واللام يقبل كله **نحو سعيد بن اياس وعطاء** وعن ابي اسحاق **يكشف لفظا**
 يعنى ان سعيد بن اياس المحرر يغير آخر عمره وهو ثقة احتج به الشيخان
 ولم يشدد تغيره وكذا عطاء بن السائب اختلط آخر عمره ولم يفتش خطه
 ومن سمع منه قبل الاختلاط شعبية وسفيان الثوري ويحيى بن سعيد القطان

قوله وعن أبي اسحاق الخ يعني انه يكشف الفطاي يبحث عن الحديث الذي يروي
 عن عمر وابي اسحاق السبيعي الكوفي المتوفى سنة تسعين ومائة ثقة اجمع به
 الشيخان تغير آخر عمره والسبيعي نسبة الى سبيع بن سبيع الالكافي
 والثاني يفتح فسكون بطن من همدان

راي ابن ابي عروبة سعيد كذا ابو قلابة المفيد

يعني ان من المختلطين سعيد بن ابي عروبة يفتح العين الهمة ثقة اجمع به
 الشيخان لكنه طالت مدة اختلاطه فوقع عشرين وقيل خمس سنين
 ومنهم ابو قلابة الرقاشي اسمه عبد الملك بن محمد بن عبد الله أحد
 شيوخ ابن خزيمة والمفيد من الافادة للجر المدح والوزن

كذا حصين السلمي وعام ونجل همام يفتح العالم

يعني ان من المختلطين حصين بن عبد الرحمن السلمي الكوفي أحد الثقات
 والثقات اجمع به الشيخان ساء حفظه في الآخر ومنهم عام اسمه
 محمد بن الفضل ابو النعمان السدوسي ثقة روى عنه الشيخان تغير
 عمره ووقع في احاديثه المناكير الكثيرة وقيل انه لم يظهر له بعد اختلاطه
 حديث منك قوله ونجل همام الخ نجل مفعول يفتح مقدم عليه يعني ان العالم
 بهذا الفن

بهذا الفن يعد من المختلطين عبد الرزاق بن همام بتشديد الميم الاولى
 الصنها في احتج به الشيخان **والتوأم وابن عيينة الثقة** **حفيد نجل عبد حقيق**

يعني ان من المختلطين صالح المولى التوءمة يفتح المثناة من فوق وسكون
 الواو يعد هاهمة مفتوحة بن بنهان اختلط حديثه الأخير بحديثه

القديم ولم يتميز فاستحق الترك ومنهم سفيان بن عيينة أحد الثقات
 وكل هؤلاء المذكورين في النظم ثقات لكن صالح مولى التوءمة اختلف في

الاحتجاج به توفي سفيان سنة ثمان وتسعين بالفوقية وقيل تسع وتسعين
 بهما فيهما حفيد بالنصب على الاشتغال اي حقق كونه منهم وام عبد اسم

ام عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه والمراد بالحفيد عبد الرحمن بن
 عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود ثقة لكنه اختلط في آخر

عمره بينعدا دغني سمع منه بالمصريين البصرة والكوفة فسماعه جيد
 وقيل بعدم التمييز **(المكثرون من الصحابة)**

رضي الله تعالى عنهم اي من كثرت روايتهم للحديث وهم ستة
والمكثرون بحرهم وأنسى عائشة وجابر المقدسي

الأول منهم البحر وهو عبد الله بن عيسى رضي الله تعالى عنهما سمي بالبحر

لكثرة علمه روى له الف حديث وستمائة وستون اتفاقا شيخنا بن علي خمسة
وتسعين منها وانفرد البخاري بثمانية وعشرين ومسلم بتسعة واربعين
قال ابن حجر الهيتمي والثاني أنس بن مالك الانصاري الخزرجي البخاري
آخر الصحابة موتا بالبصرة سنة تسعين بالمشاة او واحد او ثلاث معها
عن مائة سنة الاسنة او ستين او سبع سنين بالوحدة او عشرين
سنة واما آخر الصحابة موتا على الاطلاق فهو ابو الطفيل عامر بن واثلة
الليثي توفي سنة مائة روى لانس الف ومائتا حديث وستة وثمانون
حديثا بثنية مائة اتفاقا شيخنا بن علي ثمانية وستين ومائة منها
وانفرد البخاري بثلاث وثمانين منها ومسلم بواحد وسبعين والثالث
عائشة رضي الله تعالى عنها والرابع جابر بن عبد الله بن عمر بن نفيع البجلي
ابن حرام الانصاري ثم احدي سلمة بكسر اللام شهد بدرا ولم يعد في البصرة
لصغره ولقد طال عمره حتى كثر الاخذ عنه وعمره آخر عمره توفي عن أربع
وتسعين سنة بالمشاة الفوقية وقيل في سنة غير ذلك يقال انه آخر من مات
من الصحابة بالمدينة روى له الف وخمسمائة ترايعون حديثا اتفاقا
الشيخان على ثمانية وخمسين منها وانفرد البخاري بستة وعشرين
منها

اتفقوا على ثمانية وستين ومائة منها
وانفرد البخاري بثلاث وثمانين منها
ومسلم بواحد وسبعين
الثالث عائشة رضي الله تعالى عنها
الرابع جابر بن عبد الله بن عمر بن نفيع البجلي
ابن حرام الانصاري ثم احدي سلمة بكسر اللام شهد بدرا ولم يعد في البصرة
لصغره ولقد طال عمره حتى كثر الاخذ عنه وعمره آخر عمره توفي عن أربع
وتسعين سنة بالمشاة الفوقية وقيل في سنة غير ذلك يقال انه آخر من مات
من الصحابة بالمدينة روى له الف وخمسمائة ترايعون حديثا اتفاقا
الشيخان على ثمانية وخمسين منها وانفرد البخاري بستة وعشرين
منها

منها ومسلم بمائة وستة وعشرين والمقدسي الى المطهر من العيوب
صاحب دوس وكذا ابن عمر **رب قني بالكثر من الضرا**
الخامس صاحب دوس وهو ابو هريرة رضي الله تعالى عنه روى عنه
من الرجال نحو ثمانمائة ولم يقع هذا الغيرة روى عنه خمسة آلاف
حديث وثمانمائة واربعه وسبعون انفرد البخاري بثلاثة
وتسعين بالمشاة الفوقية ومسلم بمائة وتسعين بالفوقية المشاة
واتفقا على خمسة وعشرين وثلاثمائة قال ابن حجر الهيتمي الاصل جزء الجزء
الثاني من ابي هريرة وصوبه جماعة لانه جزء علم واختار جماعة
منع صرفه كما هو الشائع على السنة المحدثين وغيرهم لان الكل صواب
كالكمة الواحدة والسادس عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما
فقالك يارب مجاهدين عندك ان تقيني كل ضرر في الدنيا والآخرة
يا ارحم الراحمين **هنا انتهى نظامه بحمد من سألته المنى بالانعام فمن**
مصليا على نبي المحممة ومنقذ الغرقى نبي الرحمة
بحمد متعلق بتبليس محذوف ومصليا حال من فاعل سألته والمحممة
الحروب التي كان يجاهد فيها اعداءه صلى الله عليه وسلم والغرقى نفع القين
هدى الابواب — ٢٤ —

فلم يصب اليه من عمره
له في ثمانين حديثا وثلاثون
باب في الفقه على ما في
في ثمانين حديثا وثلاثون
باب في الفقه على ما في
في ثمانين حديثا وثلاثون
باب في الفقه على ما في

المعجزة جمع غريق اي منقذهم من بحور الآثام بشفاعته ووساطة
 وجاهته قوله بنى الرحمة اي الرحمة قال تعالى وما ارسلناك الا رحمة
 للعالمين فاسأل من لا تنفعه طاعتي ولا تضر معصيتي ان يغفولي عن كل
 ذل ويقبل مني صالح العمل فانه اهل لذلك واسأله ان يحفظني الى
 دخول الفردوس ويجعلني من اوليائه الذين سبقت لهم منه الحسن وهو
 حسبي ونعم الوكيل ونعم المولى ونعم النصير ثم هذا الشرح المبارك اولى المحرم
 فاتح خمس ومائتين والفسبحر وستة تسبيحات منها الله تعالى من كل مخوف
 ومكروه امين ثم حمد المن نضر وجوه اهل الحديث وشكر فعلهم الحسن
 ورفع مراتبهم في القديم والحديث من الزمان ووصل جبل سعيهم المشكور
 بمسلسل فضله الموفور اما بعد فقد تم نسخ هذا الشرح الباهر
 المشهور بالفوائد النواهر على يد افقر المحتاجين الى عفوره

الغني حسين بن محمد سعيد عبد الغني المكي الحنفي

عفى الله له ولبنى له حق عليه في يوم السبت

الموافق خمسة من محرم الحرام عام التسعة

والثلاثين بعد الثلاثمائة والألف

من الهجرة من له الف والشرق صلى الله

عليه وسلم